

تحفة الملوك

[في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان]

تأليف

زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

[صاحب مختار الصحاح]

المتوفى بعد سنة ٦٦٦ هـ

اعتنى بإخراجه وعلّقه على مسأله

د. عبد الله نذير أحمد

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة الملك عبد العزيز

دار البشائر الإسلامية

تَحْفِيتُ الْمَوْلَى
[في فضله مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان]

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٢م - ١٩٩٢م

دار البسائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب : ٥٩٥٥ - ١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،
والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه،
وبعد:

فإن عمدة المذهب الفقهي الحنفي في نقل المذهب: الكتب المعتمدة
وهي:

أولاً: كتب ظاهر الرواية: الكتب الستة التي ألفها الإمام محمد بن
الحسن الشيباني (م ١٩٠هـ).

وهذه الكتب بمثابة أصول المذهب، وجمعت هذه الكتب في كتاب
الكافي، للحاكم الشهيد (م ٣٣٤هـ).

ومن ثمّ لقي الكافي الكثير من التقدير والاعتماد تبعاً لأصوله، ومن
شروحه التي نالت الثقة والاعتماد كتاب (المبسوط) للإمام أبي بكر محمد بن
أحمد السرخسي (م ٤٨٣هـ).

إذ «لا يعمل بما يخالفه ولا يركن إلّا إليه، ولا يفتى ولا يعول إلّا
عليه»^(١).

(١) أحمد علي: المذهب عند الحنفية، ص ٩٢.

ثانياً: كتب «المتون المعتمدة» وهي المختصرات التي ألفها الحذاق من علماء المذهب الكبار، المشتهرين بالتمحيص والتدقيق.

وما صححته هذه المتون هو قمة الآراء المعتمدة الراجحة عندهم. قال العلامة ابن عابدين: «إن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب فلا يعدل عما فيها»^(١).

وحصل هذا الاعتماد والتعويل على المتون المعتمدة، إذ كان «مصنفوها يميزون بين الراجح والمرجوح والمقبول والمردود، والقوي والضعيف، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح المقبول القوي»^(٢).

ومن ثمَّ اهتم فقهاء الحنفية قديماً وحديثاً بتلقيح النشء وتحفيظهم تلك المتون التي نالت من الثقة والتقدير ما نالت، وقد ذكر العلامة ابن عابدين أهم المتون المعتمدة في المذهب فقال:

«المتون المعتمدة: كالبداية، ومختصر القدوري، والمختار، والنقاية، والوقاية، والكنز، والملتقى فإنها الموضوعات لنقل المذهب»^(٣).

إلا أن بعض هذه المتون لقيت من القبول والثقة والاعتماد أكثر مما لقيه البعض الآخر تبعاً لاختلاف العصور والأقطار.

فقد ظهر في بعض الأقطار من المتون المعتمدة غير ما ذكر سابقاً، إلا أنها تحمل من الصفات والقيود والشروط ما عرفت به المتون المقبولة المتداولة بين أيدي الناس.

(١) الرد المحتار (حاشية ابن عابدين)، ٢٠٩/٤.

(٢) اللكنوي، الفوائد البهية، ص ١٠٧.

(٣) رسم المفتي، ص ٣٦، ٣٧.

ومن هذه المتون الأخيرة (تحفة الملوك) للإمام (محمد بن أبي بكر الرازي).

فقد قرن فقهاء الحنفية هذا المتن مع الكتب المعتمدة في المذهب، ذكر طاشكبري زاده عن علم الفتاوى ما نصه:

«وهو علم تروى فيه الأحكام الصادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم، والكتب المؤلفة في هذا العلم أكثر من أن تحصى... لكن نذكرها هنا على الإجمال بعضاً من الكتب المعتمدة الواقعة على مذهبنا [الحنفية] وذكر: الهداية، وشرح الطحاوي والكافي، والقدوري، والبداية ونحوها — ثم ذكر كتاب تحفة الملوك للرازي»^(١).

وقد ذكره علماء التراجم في ترجمة المؤلف:

ذكره أبو الوفاء القرشي بقوله: «له تحفة الملوك، مجلد لطيف، ذكر فيه عشرة أبواب، بدأ بالطهارة ثم بالصلاة، ثم الزكاة، ثم الصوم، ثم الحج، ثم الجهاد، ثم الصيد مع الذبائح، ثم الكراهية، ثم الفرائض، ثم الكسب مع الأدب»^(٢).

وقال شارح التحفة محمد بن عبد اللطيف بن ملك: «... وهو كتاب شامل لما يحتاج إليه من المهمات وحاوٍ لما لا بد منه من الوقائع»^(٣).

كما ذكره ابن قطلوبغا وقال: «له تحفة الملوك مجلد لطيف، وهو مختصر في العبادات»^(٤).

(١) مفتاح السعادة، ٦٠١/١ - ٦٠٤.

(٢) القرشي: الجواهر المضئية، ٩٧/٣.

(٣) مقدمة الشرح (ق ١٣) مخطوطة.

(٤) ابن قطلوبغا: تاج التراجم، ت محمد خير، ص ٢٥٢.

كما أن علماء (الببليوجرافية) ذكروا كتابه مثل: حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون)^(١)، وآخرون.

والملفت للنظر في هذا الكتاب أنه لا تخلو مكتبة من مكتبات العالم إلا وتعثّر فيها على نسخة من نسخته.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام السابقين بهذا الكتاب (مع صغر حجمه).

وقد امتاز الكتاب عن بقية متون الفقه الحنفي (مع كثرتها): باعتماد مشهور الأقوال الجارية على المذهب الحنفي، وتنظيم محكم للمسائل المتساوقة، وعرض للفروع الفقهية التي على المسلم الإحاطة بها، وذلك في لغة تميل إلى اليسر وتجافي التعقيد مع التقيد بالعبارات الاصطلاحية الدقيقة.

ومن أهم ما امتاز به الكتاب أيضاً:

أن المؤلف رحمه الله تعالى لم يسلك في ترتيبه وتبويبه الأسلوب المتبع، بل أبدع أسلوباً تربوياً سهلاً، حيث ذكر في كتابه ما يهم المسلم في حياته اليومية العادية فقط، طهارة وعبادة من صلاة وصوم وزكاة... وما يتعلق بحياته المعيشية من كسب وأدب، وما يتصل بمأكله ومشربه وملبسه تحت باب الصيد والكراهية.

وكذا ما يحدث بينه وبين أعدائه في الدين والملة، فذكر أحكام ذلك تحت باب الجهاد.

وهكذا كان الأمر فيما يتعلق بالمواريث، والأحكام المتعلقة بالموت، وانتقال التركة تحت باب الفرائض.

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/ ٣٧٤.

وأنهى المؤلف كتابه بباب لم يسبقه إليه المؤلفون في متونهم الفقهية المعروفة في المذهب الحنفي، وهذا الباب هو (باب الأدب). فقد تنبه المؤلف رحمه الله تعالى لهذا الجانب التربوي المهم في حياة الطفل المسلم فجعل باب الأدب ضمن أبواب العبادات والمعاملات ليتأكد للنشء مدى اهتمام الشرع الإسلامي بالأخلاق والآداب، ولترسخ في ذهن الطفل قيم الصدق والأمانة والمروءة والشهامة، وليتجنب كل ما يصاد تلك الأخلاق الفاضلة.

ولهذه الأسباب وغيرها اهتم العلماء بهذا المتن الفقهي شرحاً وتعليماً:

— شرحه العلامة عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك، شرحاً ممزوجاً بالمتن.

— كما شرحه العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (م ٨٨٥هـ) وسماه (منحة السلوك في شرح تحفة الملوك).

وطبع الكتاب قديماً في قازان عام ١٨٩٥م.

ثم طبع مع شرحه (هدية الصعلوك في تحفة الملوك) لأبي الليث الزيلعي عام ١٩٠٢.

وامتداداً لهذا الاهتمام بهذا الكتاب الجليل، وخدمة للفقهاء الإسلاميين العظماء، وإحياء لما سطره أسلافنا العظام، أحببت أن أقدم للناشئة المباركة هذا المختصر اللطيف محققاً بثوب جديد بعد اختفائه عن المكتبات الدينية، لتستفيد منه هذه الناشئة خاصة في البلدان التي ينتشر فيها المذهب الحنفي في أحكام الفروع الفقهية.

فلعله يكون دليلاً مفيداً لأولئك الذين أنعم الله عليهم بالعودة إلى
حظيرة الدين الحنيف والعلم الإسلامي الرشيد، فهذا غاية أمني ورجائي،
وأسأل الله تعالى أن يتقبله مني بقبوله الحسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه
الكريم، وينفعني به في الدنيا والآخرة، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
وآله وصحبه.



ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى

هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي زين الدين .

وقد اختلف في اسمه، قال أبو الوفاء، وابن قطلوبغا: «محمد بن أبي بكر بن عبد المحسن». وعند طاشكبري زاده: «محمد بن أبي بكر بن حسن». وعند حاجي خليفة: «زين الدين محمد بن أبي بكر حسن الرازي الحنفي».

— عُرف بكتابه (مختار الصحاح) ومن ثمَّ عرفه البعض: صاحب مختار الصحاح في اللغة^(١).

— هذا وقد شحت كتب التراجم عن ذكر المؤلف أو شيء من حياته بالتفصيل، ولم أجد من ذكر عنه مفصلاً، ومن ثم لم أعلم عن ولادته

(١) انظر: ترجمته: القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مصر: عيسى البابي الحلبي ١٣٩٩، ٣/٩٧؛ ابن قطلوبغا: تاج التراجم، تحقيق محمد خير رمضان، دمشق: دار القلم ١٤١٣، ص ٢٥٢؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، بغداد: المثنى، ١/٣٧٤...
سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، القاهرة: مطبعة سركيس ١٣٤٦هـ، ص ٩١٧، ٩١٨.

ونشأته، وتعلمه، ومشايخه، وتلامذته... ووفاته رحمه الله، وما وجدته عن شخصيته وما يتعلق بها ذكرته.

مؤلفاته:

وقد أثرى المؤلف رحمه الله تعالى المكتبة الإسلامية بكتبه ومؤلفاته القيمة في فن اللغة والأدب وتفسير القرآن الكريم والفقه وإن كانت لا زالت أكثرها بعيداً عن متناول القراء:

- ١ - آي التنزيل (بهامش إملاء ما من به الرحمن) لأبي البقاء العكبري (ط)
- ٢ - الذهب الإبريز في تفسير الكتاب العزيز. (خ)
- ٣ - نموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل. (ط)
- ٤ - تحفة الملوك. (هو الكتاب الذي أقدمه للقراء محققاً).
- ٥ - حدائق الحقائق. (خ)
- ٦ - روضة الفصاحة في علم البيان. (خ)
- ٧ - زهرة الربيع من ربيع الأبرار. (خ)
- ٨ - شرح المقامات الحريية. (خ)
- ٩ - كنز الحكمة. (خ)
- ١٠ - مختار الصحاح. (وهذا الكتاب الذي اشتهر به المؤلف رحمه الله تعالى حيث اختصره من صحاح الجوهري، واقتصر فيه على ما لا بد منه وضم إليه كثيراً من تهذيب الأزهري وغيره - رحمهم الله تعالى - .

وفاته :

وقع الخلاف في سنة وفاته كما وقع في اسمه بل لم تعرف سنة وفاته ،
وقالوا : إنه كان موجوداً سنة ٦٦٦هـ .

رحم الله المؤلف رحمة الأبرار ، وأسكنه في فسيح جناته .



نُسخ الكتاب ومنهج التحقيق

نسخ تحفة الملوك التي اعتمدت عليها في التحقيق:
نسخ الكتاب كثيرة ومتشابهة في الصفات والمميزات ومن ثم اعتمدت
على النسخ التي توفرت لي.

* نُسخة الأصل:

وهي النسخة التي اعتمدت عليها في النسخ وجعلت البقية معيّناً
ومساعداً لها: وهي نسخة مصورة من مكتبة قفوش تاريخ النسخ ٧٦١هـ،
بقلم نسخي جميل.

عدد الأوراق ٥٢، ١٣س.

* نسخة ب:

مصورة من مكتبة الحرم المكي الشريف. برقم الفلم (٢٤٩٧) ورقم
المخطوطة ٤١ فقه حنفي دهلوي، تاريخ النسخ بدون، وناسخه: محمد
شاهين رضوان السخاوي.

عدد الأوراق ٧٩، ١١س.

* نسخة (ج):

مصورة من مكتبة الحرم المكي الشريف أيضاً.

رقم المخطوطة ٣٠٧ فقه حنفي .

رقم الفلم ٢٤٩٦ .

عدد الأوراق ٥٠ ق ، ١١ س .

* نسخة د :

مصورة من مكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ٣٧٥ .

الخط : نسخي معتاد .

عدد الأوراق ٥١ ، ١٥ س .

* نسخة الشرح والشارح محمد بن عبد اللطيف بن ملك :

مصورة من مكتبة السلیمانیة باستانبول تحت رقم ١٧٢٧ .

وحيث كانت النسخُ متعددة قمت بالتحقيق على المنهج التالي :

١ - نسخت نسخة (أ) من المخطوطة لما لها من مميزات علمية وجعلتها النسخة « الأم » .

٢ - وراعى في كتابة النص حسب قواعد الإملاء المتعارف عليها في الوقت الحاضر .

٣ - كما قسمت الكلام بفواصل من شولة وشرطة ونقطة ونحوها (العلامات الإملائية) حيث أرى أن هذا العمل مهم جداً، فعليه يتوقف سهولة الإمام بالموضوع .

٤ - قابلت سائر النسخ عليها وذكرت الفروق في الهامش .

- وأكملت بعض السقطات الواقعة في نسخة (أ) من النسخ الأخرى، وجعلت ذلك بين [معقوفين مع التوضيح في الهامش .

- وكذلك صححت بعض الأخطاء الواضحة في النسخ .

- كما وضحت معاني بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الكتاب .
- كما فصّلت بذكر بعض الأمور حيث أجمل ذلك المؤلف .
- وثقت النصوص من مظانها المعتمدة، وعلّقت على بعض ذلك بحسب المقام .
- بذلت الجهد لوضع نص أقرب ما يكون إلى الصواب وكما أرادته مؤلفه .
- وضعت عناوين جانبية تفصيلية لكل مسألة من مسائل الكتاب مع ترقيمها .
- كما علقت على أكثر مسائل الكتاب مستعيناً بشرح ابن ملك غالباً .
- ووضحت ما ورد في الكتاب من الأمور المتعلقة بالموازين والمسافات ونحوها، بحسب المقاييس الحديثة المعروفة الآن .
- كما صدرت الكتاب بدراسة موجزة عن كتب الحنفية وبخاصة المختصرات المعتمدة (المتون المعتمدة) في المذهب، وثبتت بالحديث عن كتاب (تحفة الملوك) وما ذكر عنه وما تميّز به عن سائر الكتب الحنفية .
- كما أوردت دراسة موجزة لحياة المؤلف رحمه الله .
- هذا وأسأل الله جل جلاله العليّ القدير أن يتقبّله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله ذخراً ليوم الدين إنه سميع قريب .
- وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه .

عبدالله نذير أحمد

١٣/١٢/١٤١٦هـ

مكة المكرمة

تحفة الملوك

[في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان]

تأليف

زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

[صاحب مختار الصحاح]

المتوفى بعد سنة ٦٦٦ هـ

اعتنى بإخراجه وعلّق على مسأله

د. عبد الله نذير أحمد

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة الملك عبد العزيز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى^(١).

[مقدمة المؤلف]

هذا مختصر في علم الفقه، جمعته لبعض إخواني في الدين بقدر ما وسعه وقته، واقتصرْتُ^(٢) فيه على عشرة كتب^(٣): هي^(٤) أهمُّ كتبِ الفقه وأحقُّها بالتقديم وهي:

كتابُ الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، والصيْد مع الذبائح، والكراهية، والفرائض، والكسب مع الأدب، نفعه^(٥) الله به، وجعله سبباً لترقيه^(٦) إلى أعلى مراتب سعادة / الآخرة^(٧).

[ب/٣]



(١) ب: (وبعد فهذا).

(٢) في متن الشرح: (واختصرت فيه).

(٣) د: (أبواب).

(٤) ج زيادة الواو (وهي).

(٥) ب: (نفع الله)، د: (نفعنا الله).

(٦) (ب): (للترقية).

(٧) زيادة (والله أعلم بالصواب) في ج وفي د زيادة (آمين).

كِتَابُ الطَّهَارَةِ^(١)

١ — [أقسام المياه]

الماء ثلاثة أقسام:

طاهرٌ طهورٌ: وهو الباقي على أوصافٍ خلقتَه^(٢)، ومنه ما يقطر من الكرم^(٣).

والمُتَغَيَّرُ بطاهرٍ لم يَغْلِبْهُ بالأجزاء، ولم يُجَدِّدْ له اسماً آخرَ.

وطاهرٌ فقط: وهو كلُّ ماءٍ أُزِيلَ به حَدَثٌ، أو أُقِمْتُ بِهِ قُرْبَةٌ.

وَنَجِسٌ: وهو ماءٌ قليلٌ^(٤) وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ^(٥)، وإن لَمْ تُغَيَّرْهُ،

و^(٦) كَثِيرٌ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، غَيَّرَتْ / أَحَدَ أوصافِهِ^(٧)، جَارِياً كَانَ أَوْ واقفاً.

(١) الطهارة: «والاسم (الطهر): وهو النقاء من الدنس والنجس». المصباح: (طهر).

(٢) ش: (ولم يخالطه نجاسة ولم يغلبه عليه شيء كماء السماء والأودية والعيون والبحار).

(٣) ش: أي: بنفسه من غير علاج.

(٤) زيادة (راكد) في متن الشرح.

(٥) أي: تلك النجاسة وصف الماء.

(٦) زيادة (وكذا ماء) في متن الشرح.

(٧) أي: من اللون والطعم والريح.

٢ — ضَابِطُ الْكَثِيرِ

والكثير: عَشْرٌ في عَشْرِ، بذراعِ الكرباس^(١) في عُمَقٍ لا تَظْهَرُ الأرضُ بالغَرْفِ.

[ب/٤]

والقَلِيلُ: ما دُونُهُ / .

(والجاري: ما يَذْهَبُ بِتَبَيُّنِهِ^(٢)).

(١) وفي الشرح: (وهو سبع قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائم، وقدره عامة المشايخ بذراع المساحة؛ لأنه من الممسوحات، فيكون ذلك فيها أليق، وهو: سبع قبضات فوق كل قبضة إصبع قائم، والأصح: أن يعتبر في كل مكان وزمان ذراعهم كذا في المحيط).

قال المرغيناني: الذراع: ذراع العامة، ويساوي الذراع بالمقاييس الحديثة ٤٦,٢ سم.

انظر الهداية، ١٩/١؛ الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان، لابن الرفعة، ص ٧٧.

وقال المحقق الكمال ابن الهمام: «وقال أبو حنيفة في ظاهر الرواية: يعتبر فيه أكبر رأي المبتلى، إن غلب على ظنه أنه بحيث تصل النجاسة إلى الجانب الآخر، لا يجوز الوضوء، وإلاّ جاز. وعنه: اعتباره بالتحريك... ثم قال: والأول أصح عند جماعة،... وهو الأليق بأصل أبي حنيفة، أعني: عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي، والتفويض فيه إلى رأي المبتلى، بناء على عدم صحة ثبوت تقديره شرعاً». فتح القدير ٧٧/١.

(٢) التَّبَيُّنُ — بكسر التاء وسكون الباء —: عَصِيفَةُ الزَّرْعِ مِنَ الْبَرِّ وَنَحْوِهِ. وَالتَّبَيُّنُ — بالفتح —: مُصَدَّرُ تَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ تَبَيُّناً: عُلِفَهَا التَّبَنُّ، انْظُرْ: اللِّسَانُ، مَادَّةُ (تَبَنُّ). قال الشارح: كذا روي عن أصحابنا، وقيل: ما يعده الناس جارياً وهو الصحيح كذا في البدائع.

والواقف: ما دُونَهُ^(١).

٣ — [أَنْوَاعُ النَّجَاسَاتِ]

وَالنَّجَاسَةُ: كُلُّ^(٢) خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَغَيْرِهِ^(٣)، إِلَّا خَرَاءَ الْحَمَامِ وَالْعُصْفُورِ. وَالذَّمُّ وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ إِذَا سَالَ^(٤) إِلَى مَحَلِّ الطَّهَارَةِ، فِي الْجَمْلَةِ (يَعْنِي: فِي الْاِغْتِسَالِ وَالْوُضُوءِ)^(٥). وَالخَمَرُ وَالْقَيْءُ مِلْءُ الْفَمِ، وَخَرَاءُ [ج٣] مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ^(٦) مِنَ الطَّيْرِ^(٧) يُنَجَّسُ الْمَاءُ^(٨) إِلَّا^(٩) الثَّوْبَ، حَتَّى / يَقَحَّشَ^(١٠).

٤ — [الْعَفْوُ فِي النَّجَاسَاتِ]

وَخَرَاءُ الْفَارَةِ وَبَوْلُهُ مَعْفُو عَنْهُ فِي الطَّعَامِ وَالثَّوْبِ، لَا^(١١) فِي الْمَاءِ.

وَدَمُ الْبَقِ^(١٢)

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ب، ج، د (ما خرج)، ش (ما يخرج)، ج، د، ش (من أحد).

(٣) زيادة (من) في ش.

(٤) ب زيادة (منه).

(٥) ساقطة من: ب، ج، د.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ج، د (الطيور).

(٨) د زيادة (القليل).

(٩) في البقية وش (لا).

(١٠) من: والفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ما يستفحشه الناظر.

(١١) ش: (دون).

(١٢) البق جمع بقة، وهي البعوضة. مختار الصحاح (بقق).

والْبَرَاعِثِ^(١) وَالسَّمَكِ عَفْوً، وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا لَا حَيَاةَ فِيهِ طَاهِرٌ.

وَشَعْرُ الْخِنْزِيرِ وَسَائِرُ / أَجْزَائِهِ نَجِسٌ، ^(٢) وَرُحْصَ الْخَرَزُ بِشَعْرِهِ^(٣). [ب/٥]
[وَعَظَمٌ]^(٤) الْفِيلِ طَاهِرٌ.

٥ - [الْإِهَابُ الْمَذْبُوعُ]

وَكُلُّ إِهَابٍ ذُبِغَ^(٥) طَهَرَ، إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ وَالْآدَمِيَّ^(٦).

٦ - [أَحْكَامُ السُّورِ]

وَسُورُ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ، إِلَّا / حَالُ^(٧) شُرْبِهِ الْخَمْرَ، وَسُورُ الْفَرَسِ وَمَا [د/٢٥]
يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ.

وَسُورُ / الْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ^(٨) نَجِسٌ. [١/٢١]

وَسُورُ الْهَرَّةِ وَالذَّجَاجَةِ الْمَخْلَاةِ^(٩) وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ

(١) البراعيث جمع برغوث: «ضرب من صغار الهوام، عضوض، شديد الوثب، في صورة الفيل». المعجم الوسيط (برغ).

(٢) زيادة (وإنما) في ش.

(٣) ش: للحاجة والضرورة.

(٤) في أ، ج، د: (والفيل طاهر) والمثبت من ب وهو الصحيح.

(٥) ب، د: (فقط طهر).

(٦) ش: لنجاسة الخنزير وكرامة الآدمي.

(٧) ش: (حالة).

(٨) ش: كالأسد والفهد وغيرهما.

(٩) لأنها تفتش الأنجاس بمنقارها.

الجلالة^(١)، والحية والعقرب والفأرة، وسباع الطير مكروه.
وسؤر البغل والحمار (طاهر)^(٢) مشكوك في طهوريته فإن لم يجد
[ب/٦] ماء^(٣) غيره، توضأ / به، وتيمم^(٤).



(١) هي التي تأكل وتتبع النجاسات. انظر: المصباح: (جل).

(٢) ساقط من ج: ش.

(٣) الزيادة من ش، وسائر النسخ: (يجده).

(٤) ش: احتياطاً ليرتفع الحدث بيقين، وأياً قدم جاز.

فَضْلٌ:

في الوضوء^(١) والغسل^(٢)

٧ — [فُرُوضُ الْوُضُوءِ]

فروض^(٣) الوضوء: [أربعة]^(٤).

الأول: غَسْلُ / الوجه، وهو: من مَنَبَتِ^(٥) الناصية إلى أسفل الذقن [ج/٣/ب] طُولاً، ومن [شَحْمَةٍ]^(٦) الأذن إلى [شَحْمَةٍ] الأذن عَرْضاً.

وَيَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ^(٧) السَّاتِرِ لِلخَدَّيْنِ والذَّقْنِ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ، وَتَحْتَ الشَّارِبِ والحَاجِبِ، وَمَا نَزَلَ مِنَ اللِّحْيَةِ^(٨)، أَمَّا الْبَيَاضُ الَّذِي

(١) ش: الوضوء بالضم: مصدر، وبالفتح: ما يتوضأ به، مأخوذ من الوضوء، وهي النظافة، وفي الشرع: يراد به نظافة مخصوصة.

(٢) ش: والغسل بالضم: عبارة عن تمام غسل الجسد، وبالفتح: الإسالة مع التقاطر.

(٣) ب ج: (فروض).

(٤) ما بين المعقوفتين من ب، ج، ش.

(٥) زيادة (الشعر) في ش.

(٦) مزيد من متن الشرح.

(٧) ساقط من د.

(٨) ش: أن داخل العينين ساقط للخرج.

بين العذار^(١) والأذن، فيجبُ غَسْلُهُ.

(٢) الثاني: غَسْلُ اليَدَيْنِ مع المِرْفَقَيْنِ^(٣).

(٤) الثالث: مَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ.

(٥) الرابع: غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الكَعْبَيْنِ^(٦) والدَّوَاءُ / فِي شُقُوقِهِمَا يَصِحُّ معه^(٧) الوُضُوءُ^(٨). [ب/٧]

٨ — [سُنَنُ الْوُضُوءِ]

وَسُنَنُهُ عَشْرُونَ:

النِّيَّةُ^(٩)، وَالتَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ / إِلَى الرُّسْغَيْنِ^(١٠) ثَلَاثًا لِلْقَائِمِ / من نَوْمِهِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالمُؤَالَاةُ^(١١)، وَالسَّوَاكُ، وَالمَضْمَضَةُ، وَالاِسْتِنْشَاقُ: [د/٣] [ب/٢]

(١) العذار: الشعر النازل على اللحيين. انظر المصباح (عذراً)، وذلك لعدم استتاره بالشعر.

(٢) ب، ج زيادة الواو.

(٣) المرفق: موصل الذراع في العضد. مختار الصحاح (رفق).

(٤) ب، ج زيادة الواو.

(٥) ب، ج زيادة الواو.

(٦) الكعب: هو العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم. مختار الصحاح (كعب).

(٧) ج، د (مع).

(٨) ش: إن كان يضره إيصال الماء، وإلاً فلا. «وأما الدرن في الأظفار، قيل يجوز مطلقاً، وهو الصحيح؛ لتولده من هناك...».

(٩) ش: وهي: أن ينوي إزالة الحدث، وإقامة الصلاة.

(١٠) الرسغ: مفصل ما بين الساعد والكف، والساق والقدم. انظر: المصباح (رسغ).

(١١) ش: «المؤالاة: هي أن لا يشتغل بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه».

والمبالغة فيهما للمفطر.

والبَدَاءَةُ^(١) بالمِيا من^(٢)، والبَدَاءَةُ^(٣) في غَسْلِ اليَدَيْنِ، والرَّجْلَيْنِ: من رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ.

وتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ والأَصَابِعِ، وتحريك / الخَاتَمِ الضَّيِّقِ، وَمَسْحُ كُلِّ [ج/٤] /
الرَّأْسِ^(٤)، والبَدَاءَةُ^(٥) [فيه]^(٦) من مُقَدِّمِهِ^(٧)، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ^(٨)
[ب/٨] (وَالرَّقَبَةِ^(٩)) / .

[وَتَثْلِيثُ كُلِّ غَسْلٍ]^(١٠).

٩ — [فُرُوضُ الْغُسْلِ]

وفُرُوضُ الْغُسْلِ خَمْسَةٌ:

الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ، وَإِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ

(١) ج، ش: (البداية).

(٢) زيادة في ج (وتثليث كل غسلة)، وفي متن ش زيادة: (في غسل الأعضاء).

(٣) والثانية ساقطة من ش.

(٤) زيادة (مرة) في ش.

(٥) ج، ش: (البداية).

(٦) الزيادة من: متن ش.

(٧) ش: وكيفية ذلك: أنه يبدأ بوضع أصابع يديه غير الإبهام والسبابة على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمدها إلى قفاه.

(٨) زيادة د (بماء الرأس).

(٩) ساقط من د.

(١٠) مزيدة من ب، ومتن ش.

السُّرَّةُ^(١)، وإلى أثناءِ شَعْرِ الرَّجُلِ، وإن كان مَضْفُوراً^(٢)، بخلاف ضفائرِ
الْمَرْأَةِ^(٣). وَسُنَّتُهُ^(٤) سِتٌّ:

١٠ — [سُنَنُ الْغُسْلِ]

— أن يَبْدَأَ^(٥) بِغُسْلِ يَدَيْهِ وَفَرْجِهِ وَإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ^(٦) بَدَنِهِ، ثم يَتَوَضَّأُ
(وُضُوءٌ^(٧)) الصَّلَاةِ إِلَّا رِجْلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي مَجْمَعِ الْغَسَالَةِ.

ثم يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ ثَلَاثًا، ثم يخرج من مَجْمَعِ (الْغُسَالَةِ)^(٨) فَيَغْسِلُ
رِجْلَيْهِ.

١١ — [مَتَى يُسَنُّ الْغُسْلُ؟]

[ب/٩] — وَغُسْلُ يَوْمِ / الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَعَرَفَةَ، وعند الإِحْرَامِ سُنَّةٌ،
[ب/١٢] وشرطُ / السُّنَّةِ أَنْ يَصَلِّيَ بِهِ الْجُمُعَةَ قَبْلَ أَنْ يُخْدِثَ.

وُغُسْلٌ مِنْ أَسَلَمَ، أَوْ أَفَاقَ، أَوْ بَلَغَ بِالسِّنِّ مُسْتَحَبٌّ.

(١) زيادة (من المرأة والرجل جميعاً) في: د.

(٢) في الأصل (مظفوراً)، (وظفائر)، وفي بقية النسخ (مضفوراً) وهو الصحيح. انظر:
المصباح (ضفر).

(٣) ش: فإنه لا يجب إيصال الماء إلى أثناء ضفيرتها إذا ابتل أصلها.

(٤) د زيادة (الغسل).

(٥) زيادة (المغتسل) في متن ش.

(٦) ج: (وإزالة النجاسة من بدنه) وفي متن ش (وإزالة النجاسة عن بدنه).

(٧) ساقط من ج.

(٨) ساقطة من (د).

١٢ — [مَتَى يَجِبُ الْغُسْلُ؟]

وإنْ بَلَغَ بِالْإِنْزَالِ^(١) فَوَاجِبٌ.

وُغُسِلَ الْجَنَابَةُ وَالْحَيْضُ (وَالنُّفَاسُ)^(٢) لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ /^(٣).

[ج/ب]



(١) د (إنزال).

(٢) ساقطة من: ب، ج، د، ش.

(٣) انظر: الكتاب مع الباب ٥/١ - ١١، ١٤ - ١٨ الاختيار، ٧/١ - ٩، ١١ -

(١) نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ

١٣ - [مَا يَنْقُضُ مِنَ السَّائِلِ]

كُلِّ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ^(٢)، وَالدَّمُ، وَالْقَيْحُ، وَالصَّدِيدُ السَّائِلُ بِغَيْرِ عَصْرِ إِلَى مَحَلِّ الطَّهَارَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْقَيْءُ مِلءُ الْفَمِ.

١٤ - [النَّوْمُ النَّاقِضُ]

[ب/١٠] وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعاً، أَوْ مُتَكِناً أَوْ مُسْتَنِدّاً غَيْرَ مُسْتَقِرٍّ عَلَى الْأَرْضِ / ، وَغَلَبَةُ الْعَقْلِ بِإِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سُكْرِ^(٣).
وَالْقَهْقَهَةُ^(٤) فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

١٥ - [خُرُوجُ الدَّمِ]

وَلَوْ خَرَجَ مِنْ فَمِهِ دَمٌ إِنْ غَلَبَهُ الرِّيقُ لَوْنًا^(٥) لَمْ يَنْقُضْ، وَإِنْ غَلَبَ الدَّمُ الرِّيقَ أَوْ تَسَاوَيَا نَقَضَ.

(١) زيادة الواو في ب، ج، د.

(٢) ب، ج (كل ما خرج من أحد السبيلين)، وفي ج ساقط (أحد).

(٣) ش: لأن العقل في الإغماء يصير مغلوباً، وفي الجنون مسلوباً، والسكر داخل تحت الإغماء. والمراد من السكر: من لا يعرف الرجل من المرأة.

(٤) ش: «وهي ما يكون مسموعاً له ولجيرانه فإنه ينقض الوضوء عامداً كان أو ناسياً».

(٥) ب: (إن غلب الريق لونه).

١٦ — [المَسُّ النَّاقِضُ]

وَمَسُّ الذَّكَرِ لَا يُنْقِضُ، وَلَا لِمَسِّ^(١) المرأةِ إِلَّا فِي الْمُبَاشَرَةِ^(٢)
الفاحِشَةِ.

١٧ — [مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ]

وَيُوجِبُ الْغُسْلُ: دَفْقُ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ، نَائِمًا كَانَ أَوْ يَقْظَانًا. وَتَغْيِيبُ
الْحَشْفَةِ^(٣) فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ مِنْ إِنْسَانٍ^(٤). وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ.

وَلَا يُوجِبُهُ / خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَلَوْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَرَ / بَلَلًا فَلَا
غُسْلَ عَلَيْهِ / (وَلَوْ رَأَى بَلَلًا مَذْيًا^(٥) أَوْ مَنِيًّا وَلَمْ يَذْكُرْ / احْتِلَامًا، لَزِمَهُ
الْغُسْلُ)^(٦) ^(٧).



(١) ب، د: (مس)، ج: (بمس).

(٢) ت، ج: (مباشرة).

(٣) ش: وهي ما فوق موضع الختان من رأس الذكر.

(٤) زيادة (عليهما) في ج، (على الفاعل والمفعول) في د.

(٥) زيادة (كان) في متن ش.

(٦) العبارة مختلفة في (ب): (ولو رأى بللاً وشك هل هو مذي أو مني ولم يذكر
احتلاماً لزمه الغسل).

(٧) ش: وعن محمد فيما إذا رأى بللاً ولم يتذكر الحلم، فإن كان ذكره قبل النوم
منتشراً فلا غسل عليه، وإلا فعليه الغسل. اهـ.

انظر: الكتاب، (مع اللباب) ١١/١ — ١٣. الاختيار، ٩/١ — ١١.

فَضْلٌ:

في ^(١) مَسْحِ ^(٢) الْخُفِّ

١٨ — [مَسْحُ الْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ]

يَمْسَحُ الْمُقِيمُ مِنَ الْحَدَثِ خَاصَةً: يَوْمًا وَلَيْلَةً.

وَالْمُسَافِرُ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ ^(٣)، بِشَرْطِ لِبْسِهِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ (عِنْدَ الْحَدَثِ) ^(٤).

١٩ — [الْمَسْحُ عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ]

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ فَوْقَ خُفٍّ، وَعَلَى جَرْمُوقٍ ^(٥) فَوْقَ خُفٍّ إِنْ لَبَسَهُ قَبْلَ [الْحَدَثِ] ^(٦).

(١) متن ش (في المسح على الخف).

(٢) ش: المسح لغة: إمرار اليد على الشيء. وشرعاً: إصابة اليد المبتلة العضو.

(٣) ش: أي بعد اللبس.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) الجر موق: ما يلبس فوق الخف، وجمعه جراميق. مختار الصحاح (ج ق).

(٦) طمس في الأصل، والزيادة من بقية النسخ.

وعلى جَوْرَبٍ لَا يَشْفُ^(١)، وَيَقِفُ عَلَى السَّاقِ بِلا رِبَطٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُجَلِّدًا.

٢٠ — [إِذَا سَافَرَ الْمُقِيمُ وَالْعَكْسُ]

[ب/١٢]

(ولو سافر / مُقِيمٌ فِي مُدَّتِهِ أَتَمَّ ثَلَاثَةَ^(٢)).

وَلَوْ أَقَامَ مُسَافِرٌ فِي مُدَّتِهِ لَمْ يَزِدْ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ [مِنْ]^(٣) حِينَ مَسَحَ.

٢١ — [صِفَةُ الْمَسْحِ]

وَيَمْسَحُ ظَاهِرَ الْخَفِّ^(٤)، وَأَقْلَهُ قَدْرُ ثَلَاثَةِ [أَصَابِعِ]^(٥) مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ.

٢٢ — [الْمَانِعُ مِنَ الْمَسْحِ]

وَالْخَرْقُ [الْكَبِيرُ]^(٦) [مَانِعٌ]: وَهُوَ قَدْرُ ثَلَاثَةِ^(٧) مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ.

٢٣ — [نَوَاقِضُ الْمَسْحِ]

وَيَنْقُضُ الْمَسْحَ كُلُّ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَيَنْقُضُهُ [أَيْضًا]^(٨) مُضِيُّ الْمُدَّةِ،

وَنَزْعُ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ إِلَى سَاقِ الْخَفِّ، وَمَتَى / بَطَلَ الْمَسْحُ / بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ^[د/٤] [ج/ه] أَوْ بِالنَّزْعِ، كَفَى غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ^(٩).

(١) زيادة (الماء) في: ب، د. وفي متن ش (ينشف الماء).

(٢) ساقطة من (د).

(٣) الزيادة من بقية النسخ.

(٤) زيادة (مرة) في متن ش.

(٥) الزيادة من بقية النسخ.

(٦) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (الكثير).

(٧) زيادة (أصابع) في متن ش.

(٨) الزيادة من: ج، د، ش.

(٩) ش: «لِسْرَايَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَيْهِمَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَقِيَّةِ الْوُضُوءِ».

٢٤ — [المَسْحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ]

وَيَمْسَحُ ^(١) الْجَبِيْرَةَ وَإِنْ شَدَّهَا مُخْدَثًا ^(٢)، وَلَا يَتَوَقَّتُ ^(٣).

[ب/١٣] فَإِنْ سَقَطَتْ / عَنْ غَيْرِ بَرٍّ بَقِيَ الْمَسْحُ ^(٤).

^(٥) وَإِنْ كَانَ عَنْ بَرٍّ بَطُلَ.

[١/٤] وَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَهَا ^(٦)، وَعِصَابَةٌ / الْفُصْدِ وَنَحْوَهُ ^(٧)، إِنْ ضَرَّهُ حَلَّهَا، مَسَحَهَا (مَعَ [فُرْجَتَيْهَا] ^(٨)) ^(٩).



(١) زيادة (على) في ج.

(٢) ش: «لأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف، فكان أولى بشرع المسح، هذا إذا كان يضره المسح على الجراحة، وإن كان لا يضره لا يجوز».

(٣) ش: أي: «المسح على الجبيرة؛ لأنه كالغسل لما تحتها».

(٤) ش: لقيام العذر المبيح.

(٥) ب: (فإن).

(٦) ش: أي: ابتداء واستأنف؛ لأنه قدر على الأصل، حصول المقصود بالبدل، كالتميم وجد الماء في خلال الصلاة».

(٧) ج: (نحوها).

(٨) المثبت من ج، د، ش.

(٩) ساقطة من ب.

انظر بالتفصيل: الكتاب ١/ ٣٦ — ٤١؛ الاختيار، ١/ ٢٣ — ٢٦.

فَضْلٌ:

فِي التَّيْمُمِ (١)

٢٥ - [حَالَاتُ جَوَازِ التَّيْمُمِ]

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ خَارِجَ الْمِصْرِ وَبَيْنَهُ (٢) وَبَيْنَ الْمِصْرِ (٣) مِيلٌ (٤).
أَوْ وَجَدَهُ وَهُوَ يَخَافُ الْعَطَشَ (٥)، أَوْ كَانَ مَرِيضاً يَخَافُ شِدَّةَ مَرَضِهِ (٦) بِحَرَكَتِهِ

(١) التَّيْمُمُ لغة: القصد، وشرعاً: قصد صعيد مطهر، واستعماله بصفة مخصوصة؛ لإقامة القرية. الباب ١/ ٣٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) د: (الماء).

(٤) الميل: هو مسافة مد البصر، وسميت الأعلام التي توضع في الطريق أميالاً؛ لأنها توضع على مقادير مد البصر.

وهو في الشريعة ثلث فرسخ (والفرسخ ثلاثة أميال بالهاشمي = ٥٥٤٠ متر) ويعادل الميل: ألف باع: والباع: أربعة أذرع شرعية، والذراع = ٤٦,٢.

فتكون مسافة الميل: $٤ \times ١٠٠٠ \times ٤٦,٢ = ١٨٤٨$ متر.

انظر لسان العرب؛ القاموس المحيط.

الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان، (مع تعليق المحقق) ص ٧٧.

(٥) ش: «سواء على نفسه أو دابته فإنه يتيمم أيضاً؛ لأنه مشغول بحاجته فالمشغول بالحاجة كالمعدوم».

(٦) زيادة (أو تأخر برئته) في ج، د.

(أو باستعماله^(١))، أو كان جُنُباً في المِصْرِ يخاف^(٢) شِدَّةَ البَرْدِ، أو^(٣) [كان]^(٤) خَائِفاً^(٥) [على نَفْسِهِ أو مَالِهِ]^(٦) مِنْ عَدُوٍّ أو سَبْعٍ، أو وَجَدَهُ يُبَاغِ بِغَبْنٍ فاحشٍ، أو بِشَمَنِ المِثْلِ، وهو لا يَمْلِكُهُ / : تَيَمَّمَ^(٧). [ب/١٤]

٢٦ — [التَّيَمُّمُ مَعَ وُجُودِ المَاءِ]

وَيَتَيَمَّمُ مَعَ وُجُودِ المَاءِ بِالْخَوْفِ قَوْتَ صَلَاةِ العِيدِ، أو الْجَنَازَةِ وَالْوَلِيِّ^(٨) غَيْرُهُ^(٩).

٢٧ — [طَلَبُ المَاءِ لِلوُضُوءِ]

لَا لِخَوْفِ (قَوْتِ^(١٠))^(١١) الْجُمُعَةِ، وَالْوَقْتِ^(١٢)، فَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ^(١٣)

(١) ساقطة من م ش.

(٢) زيادة (على نفسه) في م ش.

(٣) ج، د: (وإن).

(٤) مزيد من ج، د، ش.

(٥) ج، د: (وإن كان خائفاً).

(٦) مزيدة من: م ش. وفي الأصل (أو خائفاً من عدو أو سبع).

(٧) ش: وذلك للعجز والضرر، وتحمل الضرر غير واجب.

(٨) ج: (في غيره).

(٩) وذلك لأن العيد والجنابة لا تقضيان ولا تعادان فيتحقق العجز.

(١٠) ساقط من ب.

(١١) د: (صلاة).

(١٢) ش: لأن الجمعة تفوت إلى بدل وهو الظهر، والوقت؛ لأنه يفوت إلى خلف وهو القضاء.

(١٣) د: (رفقته).

[ج/٦]

ماءً، طَلَبَهُ قَبْلَ التَّيْمُمِ اسْتِحْبَاباً^(١) / .

[د/٥]

ولا يَجِبُ طَلْبُ الْمَاءِ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ بِقُرْبِهِ^(٢) / .

٢٨ — [صِفَةُ التَّيْمُمِ]

والتَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ:

ضَرْبَةٌ: لِلوَجْهِ، وضربة: [لِلْيَدَيْنِ]^(٣) مع (مِرْفَقَيْهِ)^(٤)، ^(٥) وَيُخَلَّلُ أَصَابِعُهُ، وَيَنْزَعُ خَاتَمَهُ^(٦) ^(٧)، وَالنِّيَّةُ فِيهِ: فَرَضٌ.

٢٩ — [مَادَّةُ التَّيْمُمِ]

ويجوز بالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ: وهو كُلُّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ:

[ب/١٥]

[كَالْتَرَابِ، وَالرَّمْلِ، وَالْحَجَرِ، وَالثُّورَةِ، وَالْكُحْلِ، وَالزَّرْنِخِ]^(٨) / .

والتَّيْمُمُ لِلْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً.

(١) ش: (استحساناً).

(٢) زيادة (ماء): (ب).

(٣) المثبت من ب ج، ش وفي الأصل (يديه).

(٤) وفي ج، ش: (المرفقين).

(٥) ش: كيفية التيمم: أن يضرب يديه إلى الأرض ثم ينفضهما فيمسح بهما وجهه، ثم يضرب أخرى، فينفضهما ويمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤوس الأصابع إلى المرفق، ثم يمسح بباطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى إلى الرسغ، ويمر باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهام يده اليمنى، ثم يفعل بيده اليسرى كذلك.

(٦) زيادة (الضيق): د، ش.

(٧) ش: إشارة إلى أن الاستيعاب شرط فيه؛ لقيامه مقام الوضوء، وهو ظاهر الرواية.

(٨) ما بين المعقوفين زيدت من: (ب).

٣٠ - [نَوَاقِضُ التَّيَمُّمِ]

وَيَنْقُضُهُ : مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ .

وَرُؤْيَا الْمَاءِ (أَيْضاً^(١)) ، إِذَا^(٢) قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ .

وَمَنْ يَرْجُو الْمَاءَ / فِي آخِرِ الْوَقْتِ ، فَلَا فِضْلَ لَهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ . [٤/ب]

وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ : مَا شَاءَ فَرَضاً وَنَفْلاً^(٣) .

٣١ - [التَّيَمُّمُ بِنِسْيَانِ الْمَاءِ]

وَلَوْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ ، أَوْ كَانَ بِقُرْبِهِ مَاءً^(٤) ، لَا يَعْلَمُ^(٥) ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى : أَجْزَأَهُ^(٦) .

٣٢ - [التَّيَمُّمُ مَعَ مَاءِ السَّبِيلِ]

وَمَا أُعِدَّ فِي الطَّرِيقِ^(٧) لِلشُّرْبِ لَا يَمْنَعُ التَّيَمُّمَ^(٨) ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِكَثْرَتِهِ أَنَّهُ وَضِعَ لِلْوُضُوءِ وَالشُّرْبِ^(٩) .

(١) ساقط من ب .

(٢) د : (إن) .

(٣) م من (الفرائض والنوافل) .

(٤) زيادة (وهو لا يعلم به) في : م .

(٥) ب ، ج ، د ، زيادة (به) .

(٦) ش : هذا إذا لم يكن بحضرته أحد ليسأله ، فإن كان بحضرته من يسأله عنه ، فلم يسأل حتى تيمم وصلّى ، ثم أخبر بماء قريب لم تجز صلاته .

(٧) ب ، ج ، د ، م (الطريق) .

(٨) ش : لأنه وضع للشرب دون غيره ، والمباح في نوع لا يجوز استعماله في نوع آخر .

(٩) انظر بالتفصيل : الكتاب (مع اللباب) ١ / ٣٠ - ٣٥ ؛ الاختيار ١ / ٢٠ - ٢٣ .

فَصْلٌ:

في إزالة النجاسة

٣٣ — [مَوَادُّ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ]

(١) (النَّجَاسَةُ) (٢) الْمَرْثِيَّةُ (٣) تَطْهَرُ بِزَوَالِ / عَيْنِهَا، بِكُلِّ مَائِعٍ، (طَاهِرٍ) (٤) [ب/١٦]
مُزِيلٌ: كَالخَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَاءِ / الْمُسْتَعْمَلِ (٥). [ج/١٦]

٣٤ — [الْعَفْوُ فِي الْإِزَالَةِ]

وَالْأَثَرُ الَّذِي يُشَقُّ إِزَالَتُهُ عَفْوٌ.

٣٥ — [إِزَالَةُ غَيْرِ الْمَرْثِي]

وغيرُ الْمَرْثِيَّةِ (٦) تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ الَّذِي (٧) يَغْلِبُ عَلَى

(١) زيادة (ثم) في ب، م.

(٢) ساقط من: خ، د.

(٣) ش: مثل الدم والروث ونحوهما.

(٤) ساقط من د.

(٥) ش: ولا فرق في ذلك بين كون النجاسة في البدن أو الثوب.

(٦) ش: مثل البول والخمر ونحوهما.

(٧) م: (حتى).

[د/ب] الظَّنُّ (١) الزَّوَالُ (٢) / به (٣).

٣٦ — [طَهَارَةُ الصَّقِيلِ]

وَكُلُّ شَيْءٍ صَقِيلٌ (٤): كَالْمِرَاةِ وَالسَّيْفِ وَالسَّكِّينِ وَنَحْوِهَا: يَطْهَرُ
بِالْمَسْحِ.

٣٧ — [غَسْلُ الْمَنِيِّ]

وَالْمَنِيُّ نَجَسٌ، يَجِبُ غَسْلُهُ رَطْبًا، وَيَكْفِي فَرْكُهُ يَابِسًا (٥).

٣٨ — [أَثَرُ الشَّمْسِ فِي الطَّهَارَةِ]

وَلَوْ ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ (بِالشَّمْسِ) (٦) جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَى
مَكَانِهَا، دُونَ التَّيَمُّمِ مِنْهُ.

٣٩ — [النَّجَاسَةُ الَّتِي تَطْهَرُ بِالدَّلَكِ]

وَإِذَا أَصَابَتِ الْخُفَّ أَوْ النَّعْلَ نَجَاسَةٌ / لَهَا جِرْمٌ (٧)، فَجَفَّتْ فَذَلِكَ (٨) [ب/١٧]

(١) د: (ظنه).

(٢) ج: (زوال).

(٣) ش: وغلبة الظن: مقدرة بالغسل الثلاث؛ لأن الطهارة يحصل عنده غالباً ثم في كل ما ينعصر شرط العصر في كل مرة، ويبالغ في المرة الثالثة.

(٤) ج: (مصيقل).

(٥) ش: (ولا فرق فيه بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية للبلوى).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) جرم بالكسر، وجمعه أجرام، بمعنى الجسد، كالروث ونحوه. انظر: المصباح، مادة (جرم).

(٨) زيادة (يابساً) في م.

(١) بِالْأَرْضِ يَطْهَرُ، بخلاف المائعة^(٢) والثوب^(٣).



(١) د: (في).

(٢) ش: كالبول والخمر، فإنها إذا أصابته لا يطهر إلا بالغسل؛ لأن أجزاء النجاسة تشربت فيه، ولا جاذب يجذبها.

وعن أبي يوسف إذا مسحه بالأرض، ولم يبق فيه أثر النجاسة، يطهر لعموم البلوى، وعليه الفتوى.

(٣) ش: فإنه لا يطهر إلا بالغسل؛ لأن أجزاء الثوب متخللة في النجاسة، فيتداخله كثير من أجزاء النجاسة، ثم هو ليس بعفو، فيحتاج إلى الماء للاستخراج.
انظر مسائل الباب: الكتاب ٤٩/١ - ٥٣، الاختيار، ٣١/١ - ٣٦.

فَصْلٌ:

فِي الْبِثْرِ

٤٠ — [مَاذَا تُنَجِّسُ الْبِثْرَ؟]

[١/٥١] النَّجَاسَةُ الْمَائِعَةُ [تُنَجِّسُهَا] ^(١) / ^(٢) وَالْجَامِدَةُ: كَالْبَعْرِ ^(٣) وَالرُّوثِ ^(٤) وَالْخَثَى ^(٥) قَلِيلُهَا عَفْوٌ، لَا كَثِيرُهَا:

٤١ — [ضَابِطُ الْمُتَنَجِّسِ]

وهو ما يَعُدُّهُ النَّازِرُ كَثِيراً. وَالرَّطْبُ، وَالْيَابِسُ، وَالصَّحِيحُ وَالْمُنْكَسِرُ

(١) زيدت من: (ب، ج، د، م).

(٢) ش: المراد بالبثر: ماؤها إطلاقاً لاسم المحل على الحال.

(٣) البعر: رجيع ذوات الخف وذوات الظلف، وجمعه: أبعاد. انظر: المصباح (بعر).

(٤) الروث: رجيع ذي الحافر وجمعه: أرواث.

يقال: راث الفرس ونحوه روثاً.

انظر: المصباح، المعجم الوسيط: (روث).

(٥) الخثى: ما يرمي به البقر أو الفيل وجمعه: أخشاء وخُثَى.

أخثى البقر خثياً: رمى بما في بطنه من الروث. انظر: المصباح، المعجم الوسيط (خثى).

٤٢ — [مَوْتُ فَأَرَةٍ فِي الْبِشْرِ]

فإن ماتت فيها فأرة أو عُصفور^(٢)، ونحوهما^(٣): تَطْهَرُ بِنَزْحِ عَشْرِينَ دَلْوًا: بَدَلُوهَا، بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَاقِعِ.

٤٣ — [مَوْتُ الْحَمَامَةِ فِي الْبِشْرِ]

/ وفي الْحَمَامَةِ وَالذَّجَاجَةِ وَالْهَرِّ^(٤) ونحوها أربعون^(٥). [ج/١٧]

٤٤ — [مَوْتُ آدَمِيٍّ فِيهَا]

وفي الْآدَمِيِّ / وَالشَّاةِ ونحوهما: بِنَزْحِ الْكُلِّ^(٦). [ب/١٨]

٤٥ — [انْتِفَاحُ الْوَاقِعِ فِي الْبِشْرِ]

وإن انتَفَحَ^(٧) الْوَاقِعُ أَوْ تَفَسَّخَ نُزِحَ الْكُلُّ مطلقاً: (يعني صَغُرَ أَوْ

(١) ش: وذلك لثبوت الضرورة في الكل وهو الصحيح.

(٢) تقديم وتأخير في ج (عصفور أو فأرة) وساقط من م، وفي ب (عصفورة)، وكلها صحيحة؛ لأن الذكر منه (عصفور) والأنثى (عصفورة) وجمعه (عصافير)، انظر مختار الصحاح: (عصفور).

(٣) ب، ج: (أو نحوهما).

(٤) الهر: القط، وبقية النسخ: (هرة)، فهي بالتاء للأنثى وجمعها (هرر)، وبدونها للذكر وجمعه (هررة) انظر المصباح (هرر).

وقال ابن الأنباري: الهر: يقع على الذكر والأنثى.

(٥) زيادة (دلوا) في ج.

(٦) ب: (نزع الكل)، ح، د: (بنزح).

(٧) ج زيادة (الحيوان).

[١/٦٥] كَبُرَ^(١) فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لِنَبْعِ الْمَاءِ، نُزَحَ / حَتَّى يَغْلِيَهُمْ [الْمَاءُ]^(٢) ^(٣).



(١) ساقطة من (ب).

(٢) الزيادة من بقية النسخ.

(٣) ش: ولم يقدر الغلبة بشيء، وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء، وعنه: أنه ينزح متنا دلو إلى ثلاث مئة.

انظر بالتفصيل: الكتاب (مع اللباب) ١/ ٢٤ - ٢٨؛ الاختيار، ١/ ١٧، ١٨.

فَضْلٌ:

في الاستنجاء^(١)

٤٦ — [حُكْمُ الاستِنْجَاءِ وَأَدَوَاتُهُ]

هو سُتَّةٌ من البَوْلِ والغائِطِ ونحوهما^(٢): بكل طاهرٍ مُزِيلٍ^(٣)، يَمْسَحُ الْمَحَلَّ حَتَّى يُنْقِيَهُ، وَلَا يُسَنَّ الْعِدْدُ^(٤)، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ.

٤٧ — [وُجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ]

فَإِنْ جَاوَزَ الْخَارِجُ الْمَخْرَجَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ.

٤٨ — [مَا يُكْرَهُ بِهِ الاستِنْجَاءُ]

وَيُكْرَهُ بِالْعَظْمِ، وَالرَّوْثِ، وَالْمَطْعُومِ وَالْيَمِينِ^(٥). (والله أعلم)^(٦).

(١) الاستنجاء «هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع التقليل بنحو الحجر». نور الإيضاح، ص ٨.

(٢) زيادة في (د): (مما له عين مرئية كالديد ونحوه).

(٣) ش: «كالحجر والمدر وما يقوم مقامهما»: مثل أوراق المناديل في الوقت الحاضر.

(٤) ج، د، م (عدد).

(٥) ش: وذلك؛ لأن العظم: زاد الجن فلا يلوث، والروث: لأنه رجس، والاستنجاء

بالمطعم: فيه إضاعة وإسراف؛ واليمين: لأنها محترمة، ولورود النهي عن النبي ﷺ

في كل هذه الأشياء. انظر بالتفصيل: الكتاب ١/ ٥٤؛ الاختيار ١/ ٣٦، ٣٧.

(٦) ساقط من بقية النسخ.

كِتَابُ الصَّلَاةِ (١)

٤٩ - [وَقْتُ لُزُومِ الصَّلَاةِ]

ومن أسلم، أو أفاق، أو بلغ، أو طهرت، وقد بقي من الوقت قدر
تَحْرِيمَةٍ لَزِمَتْهُ، / ولو ارتدَّ، أو جُنَّ، أو حاضَتْ حَيْثُ نَزَلَ لَمْ تَجِبْ / (٢).

[ب/١٩]
[أه/ب]

(١) الصلاة لغة: الدعاء، قال الله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: ادع لهم، وشرعاً: «الأفعال المخصصة، المفتحة بالتكبير، المختمة بالتسليم، وهي فرض عين على كل مكلف: (مسلم، عاقل، بالغ) ولكن تؤمر بها الأولاد لسبع سنين، وتضرب عليها لعشر بيد لا بخشبة. ويكفر جاحدها، وتاركها عمداً كسلاً يحبس ويضرب حتى يصلي». انظر الباب ١/ ٥٥.

(٢) هذه المسألة متفرعة من أصل أصولي: هو تعلق وقت وجوب الأداء في الواجب الموسع، فرأى عامة الحنفية: أن الواجب إذا كان موسعاً - (مثل أوقات الصلوات) - فجميع الوقت وقت لأدائه، وأن سبب الوجوب يختص بالجزء الأول من الوقت إذا اتصل به الأداء، فإن لم يتصل به الأداء، انتقلت السببية منه إلى ما يليه، وإلاّ تعين الجزء الأخير.

فعلى هذا وجوب الصلاة يتعلق بآخر الوقت.

ومن ثم فمن أسلم أو بلغ أو طهرت قبل انقضاء الوقت بقدر تحريمه لزمته الصلاة؛ لأنهم أصبحوا مكلفين بأداء الصلاة في وقت وجوب الأداء.

وبالعكس من ذلك فإن من ارتد أو جُنَّ أو حاضت قبل انقضاء الوقت الموسع.



= فإن التكليف بالصلاة قد ارتفع عنهم قبل أن يتعلق بهم وجوب الأداء، ومن ثم لا قضاء عليهم؛ لأن وجوب الأداء لم يوجد. والله أعلم. انظر: أصول السرخسي، (تحقيق أبي الوفاء) ٣٠/١ - ٣٣؛ كشف الأسرار، ٢١٥/١، ٢١٩؛ تيسير التحرير، ١٨٩/٢؛ البدائع، ٢٩١/١.

فَضْلٌ:

[في الأذان] ^(١) ^(٢)

٥٠ - [حُكْمُ الْأَذَانِ وَصِفَتُهُ]

الأذانُ سُنَّةٌ [مؤكدَةٌ] ^(٣) ^(٤) للخمس والجمعة فقط، بغير ترجيع ^(٥)، ويزيدُ في [أذان] ^(٦) الفجرِ بعد الفلاح: الصلاةُ خيرٌ من النومِ مرتين ^(٧).

٥١ - [صِفَةُ الْإِقَامَةِ]

[ج/٧ب] والإقامة: مثله ^(٨)، / بزيادة: قد قامت الصلاةُ مرتين بعد الفلاح،

(١) زيدت من بقية النسخ.

(٢) ش: الأذان، لغة: الإعلام، وشرعاً: عبارة عن الإعلام المخصوص.

(٣) الزيادة من بقية النسخ.

(٤) م: (للصلوات).

(٥) ش: الترجيع: أن يخفض بالشهادتين صوته، ثم يرجع فيرفع بهما صوته.

(٦) الزيادة من: د، م.

(٧) ش: وإنما خص الفجر به؛ لأنه وقت نوم وغفلة، فيختص زيادة الإعلام.

(٨) ج: (قبل الأذان).

وَيُرْسَلُ^(١) الأذان، وَيَذْرُجُ^(٢) الإقامة، وَيَتَوَجَّهَ فِيهِمَا [الْقِبْلَةَ]^(٣) وَيَلْتَفِتُ يُمْنَةً وَيُسْرَةً^(٤)، وَيَرْفَعُ (فِيهِمَا)^(٥) صَوْتَهُ.

٥٢ — [أَذَانُ الْمُحْدِثِ]

وَيُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ فِيهِمَا، وَيُكْرَهُانِ لِلْجُنُبِ، / وَيُعَادُ الْأَذَانُ خَاصَّةً، [ب/٦٥] وَتُكْرَهُ إِقَامَةُ الْمُحْدِثِ.

٥٣ — [الْأَذَانُ لِلْفَائِتَةِ]

وَيُؤَذَّنُ / لِلْفَائِتَةِ الْأُولَى وَيُقِيمُ، وَلَهُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْإِقَامَةِ فِي [ب/٢٠]

(١) ب: (يترسل)، وفي ج، د: (ويترسل في الأذان).

والترسل: بمعنى التمهّل، ويقصد هنا: أن يقف بين كل كلمتين، انظر المصباح (رسل).

(٢) ش: أي يسرع فيها، لحديث بلال: (إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذر).

(٣) الزيادة من بقية النسخ.

(٤) ب: (يميناً وشمالاً).

ش: وذلك، عند الحيعلتين؛ لأنهما خطاب القوم، فيواجههم بهما.

ويأتي هنا حكم الالتفات — في عصرنا — أثناء الأذان في مكبرات الصوت؛ إذ

لا فائدة من الالتفات؛ لسماع الناس الأذان جلياً واضحاً من غير التفات؟

فيجاب: إن كانت العلة في الالتفات إيصال الصوت فلا حاجة له، وإن كان

الالتفات من سنة الأذان (من غير نظر إلى الصوت) فإنه سنة باقية مع وجود مكبرات

الصوت — والله أعلم —.

كما قال الشارح ابن ملك: «عن شمس الأئمة الحلواني: أنه لا يلتفت إذا كان

وحده؛ إذ لا حاجة إليه، والصحيح أنه يلتفت؛ لأنه صار سنة للأذان».

انظر: ورقة (٢٧ ب). نور الإيضاح، ص ٣٨.

(٥) ساقطة من بقية النسخ.

الباقى^(١)، وتجاوز إقامة غير المؤذن.

٥٤ — [أَجْرَةُ الْمُؤَذِّنِ]

ويُكْرَهُ للمؤذن^(٢) أخذ الأجرة^(٣).

٥٥ — [الْأَذَانُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ]

ولا يُؤَذَّنُ لصلاة^(٤) قبل (دُخُولِ)^(٥) الوقت، ويُعاد فيه.

٥٦ — [إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ]

ويَجِبُ على سامع الأذان والإقامة متابعة المؤذن، إلّا في الحَيْعَلَةِ الأولى، فيقول: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وفي الثانية: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يَكُنْ^(٦)، وعند قوله:

(١) م: (البواقى).

(٢) م: (المؤذنين).

(٣) زيادة (على الأذان) في: م.

ش: وذلك لأن القربة واقعة له، فلا يجوز أخذ الأجرة على ذلك كما في الصلاة والصوم.

وقال بعض المتأخرين: لا بأس بالأخذ في زماننا، «وعليه الفتوى».

(٤) ب، د: (للصلاة).

(٥) ساقط من: م.

(٦) هذه العبارة لم ترو في كتب الحنفية المطبوعة إلّا ما نقله البدر العيني عن (المحيط) نحوها. وذكر الشرنبلالي، بأن السامع يقول ذلك في أذان الفجر عند قول المؤذن (الصلاة خير من النوم) والمشهور في ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (قال رسول الله ﷺ: إذا قال المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلّا الله، =

الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ^(١) صَدَقَتْ وَبِالْحَقِّ نَطَقَتْ ^(٢).

٥٧ — [الكلامُ أثناءَ الأذانِ]

وَلَا يَتَكَلَّمُ سَامِعُهُمَا [وَلَا ^(٣) يَقْرَأُ] وَلَا يُسَلِّمُ، وَلَا يَرُدُّ ^(٤)، وَلَا يَسْتَعِزُّ

[ب/٢١]

بِعَمَلٍ غَيْرِ الْإِجَابَةِ .

[١/٦١]

[ج/٨]

وَيَقْطَعُ // الْقِرَاءَةَ لِهَما (والله أعلم ^(٥)) ^(٦).

= قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حيّ على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حيّ على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر، الله أكبر، قال: الله أكبر، الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة. مسلم، في الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة (٣٨٥).

انظر: البدائع ١/٤٢٢؛ فتح القدير، ١/٢٤٩؛ البناية، ١/٣١. مراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي، ص ١٦٤.

(١) زيادة (مرتين) في ج.

(٢) والمذكور في كتب المذهب (صدقت وبررت)، وفي نور الإيضاح إما أن يقول

(صدقت وبررت) أو يقول ما شاء الله...، كما يقول في الإقامة — عند قوله: (قد

قامت الصلاة) — أقامها الله وأدامها.

راجع المراجع السابقة.

(٣) الزيادة من بقية النسخ.

(٤) زيادة (السلام) في ب.

(٥) ساقطة من بقية النسخ.

(٦) ويستحب للسامع أن يسأل الله تعالى للنبي ﷺ الوسيلة كما أخرج مسلم من حديث

عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إذا =



= سمعتم الأذان فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ، فإنه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة: فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة). وصيغة الوسيلة كما رواها البخاري عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة)، وزاد البيهقي في آخره (إنك لا تخلف الميعاد). البخاري: في الأذان، باب الدعاء عند النداء، (٦١٤)، مسلم، في الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه... (٣٨٥). انظر: فتح القدير ١/٢٥، البناية ١/٣٢.

فَضْلٌ^(١)؛ وشروطُ^(٢) الصلاةِ ستَّةٌ

٥٨ — [شُرُوطُ الصَّلَاةِ]

الْوَقْتُ، والطَّهَارَةُ بِأَنْوَاعِهَا^(٣)، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالنِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ.

٥٩ — [أَرْكَانُ الصَّلَاةِ]

وَأَرْكَانُهَا^(٤) سِتَّةٌ:

(١) ساقط من: د.

(٢) والشرط لغة: العلامة، ومنه أشرط الساعة، أي علاماتها، وشرعاً: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده. الباب ٦١/١.

(٣) ش: التطهر من الأحداث، وكذلك من الأنجاس: من البدن. والثوب. والمكان.

(٤) الركن لغة: جانبه القوي.

وشرعاً: هو جزء من حقيقة الشيء وماهيته.

وقيل ركن الشيء: «ما يتم به، وهو داخل فيه، بخلاف الشرط وهو خارج عنه».

التعريفات (باب الرء) انظر: المصباح: (ركن).

الْقِيَامُ، والقِرَاءَةُ، والرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والِإِنْتِقَالُ من ركنٍ إلى ركنٍ^(١)، والقَعْدَةُ الأخيرة^(٢).

٦٠ - [وَأَجَبَاتُ الصَّلَاةِ]

[وَأَجَبَاتُهَا]^(٣) أَحَدٌ^(٤) عَشَرَ: / [١/٧٥]

الْفَاتِحَةُ فِي الْأَوَّلَيْنِ [وَس-]سُورَةُ^(٥) أَوْ قَدَرُهَا، وَ (الْجَهْرُ فِي)^(٦) الْجَهْرِيَّةِ (لِلْإِمَامِ^(٧))، وَالْمَخَافَتَةُ فِي السَّرِّيَّةِ مُطْلَقاً. (يَعْنِي الْإِمَامَ

(١) ش: الصحيح: أن الانتقال ركن في مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنه وسيلة إلى أداء الفرائض فيكون فرضاً.

(٢) زيادة (مقدار التشهد) في (د)، وجعل القدوري «فرائض الصلاة ستة: التحريمة، والقيام، والقراءة، والركوع، والسجود، والقعدة الأخيرة مقدار التشهد». وجعل المؤلف تكبيرة الإحرام من الشروط.

والفرق بينهما يأتي من حيث المعنى، ومن حيث الصحة فالنتيجة واحدة.

(٣) في الأصل (وواجبها) والثابت من بقية النسخ.

(٤) الواجب في اللغة يجيء بمعنى اللزوم، وبمعنى السقوط، والاضطرار. وفي الشرع: اسم لما لزمنا بدليل فيه شبهة. وشرعت الواجبات لإكمال الفرائض والسنن.

وحكمه: استحقاق العقاب بتركه عمداً، وعدم إكفار جاحده، والثواب ولزوم سجود السهو بنقص الصلاة بتركه سهواً، وإعادتها بتركه عمداً، وسقوط الفرض ناقصاً إن لم يسجد ولم يعد.

انظر: مراقبي الفلاح (مع الحاشية) ص ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) الثابت من م، وفي الأصل وبقية النسخ (والسورة)، وزيادة (معها) في د.

(٦) ساقطة من: د.

(٧) ساقطة من: ج.

والمنفرد^(١)، والطمأنينة^(٢) في الركوع والسجود، وترتيب أفعالها، والقعدة الأولى، والتشهد في القعدتين، والتسليم، والقنوت، وتكبيرات العيدين.

٦١ — [سُنَنُ الصَّلَاةِ]

(وسُنُّهَا: ما سوى ذلك^(٣) من أقوالها^(٤) وأفعالها المطلوبة)^(٥).



(١) ساقطة من بقية النسخ.

(٢) والطمأنينة: «والاطمئنان، وهو التعديل في الأركان، بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح؛ لأنه لتكميل الركن». مراقي الفلاح (مع الحاشية) ص ٢٠١.

(٣) ش: المذكورات من الأركان والواجبات.

(٤) ش: والسنن القولية في الصلاة: كالثناء، والتعوذ، والتسمية، والتأمين سرّاً، وتكبير الركوع وتسبيحه، وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثاً، والصلاة على النبي ﷺ والدعاء.

(٥) ش: وأما الأفعال التي تطلب في الصلاة: فهي كرفع اليدين للتحريمة ونشر أصابعه، ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت سرتيه، وأخذ ركبتيه بيديه وتفريج أصابعه، وجهر الإمام للتكبير، والجلسة بين السجدين، ووضع ركبتيه، وافتراش رجله اليسرى، ونصب رجله اليمنى.

وأما مندوبها: فنحو نظره إلى موضع السجود، وضم فمه عند التأوُّب، وإخراج كفيه عند التكبير، ودفع السعال ما استطاع. اهـ.

الشرط الأول^(١): الوقت

٦٢ - [أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ]

ووقتُ الصُّبْحِ: من طُلُوعِ الفَجْرِ الصادِقِ^(٢) إلى طُلُوعِ الشَّمْسِ.
والظُّهْرُ: من زوالِها حتى يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ^(٣) مِثْلِيهِ سِوَى فَيءٍ
[ج/٨ب] الزوالِ: /

وهو أَوَّلُ وقتِ العَصْرِ، وآخره غُرُوبُهَا: وهو أَوَّلُ وقتِ المَغْرِبِ.
وآخره غُرُوبُ / الشَّفَقِ^(٤) الأبيض بعد الأحمر^(٥): وهو أَوَّلُ وقتِ [ب/٨]

(١) بدء في شرح الشروط المذكورة للصلاة.

(٢) ش: هو البياض المنتشر في الأفق.

(٣) ب: (ظل كل شيء مثله)، وفي ج، د: (ظل كل شيء).

(٤) ب: (غروب الشفق الأحمر بعد الأبيض) وهذا خطأ؛ لأن الحمرة في الشفق تأتي قبل البياض، والقول بأن الشفق: هو الحمرة التي قبل البياض، وهو آخر وقت المغرب، من قول صاحبين، وهو رواية عن الإمام أيضاً، وعليه الفتوى، وتعامل الناس في عامة البلاد على قولهما.

وقيل قول الإمام أحوط، وقولهما أوسع.

انظر: اللباب، ١/٥٦، ٥٧؛ الاختيار، ١/٣٩، والشرح ورقة ٣١.

(٥) م: (بعد الحمرة).

العشاء، وآخره: طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ / ، ووقتُ الْوَتْرِ وقتُ الْعِشَاءِ. وَيَجِبُ [ب/٢٣] تأخيرُهُ عنها.

٦٣ - [الِإِسْفَارُ فِي الْفَجْرِ]

وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ^(١) بِالْفَجْرِ، إِلَّا لِلْحَاجِّ بِمُزْدَلِفَةٍ، فَالتَّغْلِيصُ^(٢) أَفْضَلُ.

٦٤ - [الِإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ]

وَالِإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَعْجِيلُهَا فِي الشِّتَاءِ / ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا [ب/٧٥] لَمْ يَتَغَيَّرْ قَرَصُ الشَّمْسِ فِي الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ.

٦٥ - [التَّعْجِيلُ وَالتَّأْخِيلُ فِي الْعِشَاءِ]

وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ دَائِمًا، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ فِي الشِّتَاءِ، وَتَعْجِيلُهَا فِي الصَّيْفِ^(٣).

وَفِي يَوْمِ الْغَيْمِ يُعَجَّلُ^(٤) الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ^(٥) وَيُؤَخَّرُ الْبَاقِي.

(١) الْإِسْفَارُ: الْإِضَاءَةُ، (الْمَصْبَاحُ) (سَفَرٌ).

ش: وَقَدَّرَ هَذَا الْوَقْتُ: بِحَيْثُ يَقْدَرُ عَلَى الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِينَ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَتَرْتِيلًا، وَإِعَادَتِهَا وَإِعَادَةُ الْوُضُوءِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَوْ ظَهَرَ سَهْوُهُ.

(٢) د: (التَّغْلِيصُ).

وَالْغُلَسُ بِفَتْحَتَيْنِ: ظِلَامٌ آخِرُ اللَّيْلِ، يُقَالُ: غُلَسَ بِالصَّلَاةِ: إِذَا صَلَّاهَا فِي الْغُلَسِ، انْظُرِ الْمَصْبَاحَ (غُلَسَ).

(٣) ش: وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّيْلَ فِي الشِّتَاءِ طَوِيلٌ، وَفِي الصَّيْفِ قَصِيرٌ.

(٤) ج، د: (تَعْجِيلٌ).

(٥) ش: وَذَلِكَ لِثَلَاثَةِ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي حَالِ تَغْيِيرِ الشَّمْسِ، وَلِثَلَاثَةِ تَقْلِ الْجَمَاعَةِ، فِي الْعِشَاءِ بِالْأَمْطَارِ؛ أَوْ لَخَشْيَةِ نَزْوِلِهَا.

٦٦ — [الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ]

ولا يَجْمَعُ [بين^(١)] صلاتين في وقت^(٢) إلا بعَرَفَةٍ ومُزْدَلِفَةٍ^(٣).

٦٧ — [الْأَفْضَلُ فِي الْوِثْرِ]

وَيُسْتَحَبُّ الْوِثْرُ آخِرَ اللَّيْلِ / إِنْ وَثِقَ بِالِانْتِبَاهِ، وَإِلَّا فَأَوَّلُهُ. [ب/٢٤]

٦٨ — [وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ]

ووقتُ الْجُمُعَةِ: وقتُ الظُّهْرِ.

ووقتُ صلاةِ الْعِيدَيْنِ: من ارتفاعِ الشَّمْسِ إِلَى / زَوَالِهَا. [ج/٩]

٦٩ — [أَوْقَاتُ الْكَرَاهِيَةِ]

^(٤) وَأَوْقَاتُ الْكَرَاهِيَةِ ثَمَانِيَةٌ:

ثَلَاثَةٌ يُكْرَهُ^(٥) فِيهَا كُلُّ صَلَاةٍ، وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ، وَالسَّهْوُ^(٦): عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَاسْتَوَائِهَا، وَغُرُوبِهَا، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ^(٧).

= وهذا سليم بالنسبة لذلك العهد، وأما الآن فالناس لا يقعون غالباً في مثل تلك الحالات من الارتباك؛ لانتشار الساعات التي تضبط الوقت بالدقائق والثواني، اللهم إلا الحالة الثانية فإنها واردة.

(١) الزيادة من بقية النسخ.

(٢) ج: (بوقت)، وزيادة (واحد) في: م.

(٣) في عرفة يجمع جمع تقديم، وفي المزدلفة جمع تأخير.

(٤) زيادة (فصل) في: د.

(٥) وفي م: (ثلاثة منها لا يجوز فيها كل صلاة).

(٦) زيادة (ذلك) في: م.

(٧) زيادة (عند الغروب) في: م.

ووقتان^(١): يُكْرَهُ فيهما: التَّطَوُّعُ، والمنذورةُ، وركعتا الطوافِ، وقضاءُ تطوعٍ أفسده^(٢)، ولا يُكْرَهُ غير ذلك، وهما: ما بين طُلُوعِ الفجر، / [١/٧] و(٣) طُلُوعِ الشمسِ، وما بعد العَصْرِ إلى الغُرُوبِ.

وثلاثة أوقاتٍ^(٤) / يُكْرَهُ فيها التطوعُ فقط: بعدَ الغُرُوبِ قبلَ المَغْرِبِ، [١/٨] ووقتَ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، وقبلَ صلاةِ العِيدِ.



-
- (١) زيادة (منهما).
 (٢) زيادة (إذا) في: م.
 (٣) زيادة (إلى) في: د، م.
 (٤) زيادة (منها) في: م.

(١) الثَّانِي : الطَّهَارَةُ

٧٠ — [طَهَارَةُ الْمُصَلِّي]

طهارة المُصَلِّي، ولباسه، ومكانه شرطٌ.

٧١ — [أَنْوَاعُ النَّجَاسَةِ]

والنجاسة [نوعان: مُخَفَّفَةٌ^(٢) وهي: بولُ الفَرَسِ، و^(٣) ما يؤكلُ لحمُه، وخرؤُ ما لا يؤكلُ لحمُه من الطير^(٤)].

ويمنع منها^(٥) قدرُ رُبْعِ العُضْوِ، أو رُبْعِ طَرَفِ الإِصَابَةِ^(٦): كالذَّيْلِ^(٧)، والدُّخْرِيسِ^(٨)، والكُمِّ ونحوها، لا ما دُونُه.

(١) زيادة (الشرط) في ب.

(٢) ما بين المعقوفتين من: د، ج، وفي الأصل (المخففة) فقط.

(٣) زيادة (وبول) في: م.

(٤) ب، ج، م: (الطيور).

(٥) د: (فيمنع قدر...).

(٦) ب، د: (المصاب). «لأن للربع حكم الكل».

(٧) الذيل: آخر كل شيء، وهنا: طرف الثوب الذي يلي الأرض، انظر: المصباح (ذيل).

(٨) الدخريس: ما يوصل به بدن الثوب أو الدرع ليتسع. انظر: اللسان (دخرس).

وَمُغْلَظَةٌ: وهي بَقِيَّةُ النِّجَاسَاتِ^(١)، ووزنُ/ المَثَقَالِ عَفْوٌ، في ذات [ج/ب] الجِزْمِ^(٢) مع الكَرَاهَةِ^(٣).

٧٢ — [الْقَدْرُ الْمَانِعُ مِنَ النَّجَاسَةِ]

وَقَدْرٌ عَرَضُ الْكَفِّ / في المَائِعَةِ وما زاد^(٤) مانع^(٥).

٧٣ — [الْعَفْوُ مِنَ النَّجَاسَةِ]

وَمَحَلُّ الاسْتِنْجَاءِ خَارِجٌ عَنِ الْعَفْوِ^(٦)، ورشاشُ الْبَوْلِ كَرُوْؤُسِ الْإِبْرِ عَفْوٌ، ولو صَلَّى على بساطٍ صَغِيرٍ في طَرَفِهِ نَجَاسَةٌ [لا يَصِحُّ^(٨)، ولو كان كبيراً يَصِحُّ^(٩)] [١٠] (١١).

(١) ب، ج، م: (النجاسة).

ش: كالبول، والغائط، والدم، والخمر، ونحوها.

(٢) ب: (جرم).

(٣) م: (الكراهية).

(٤) زيادة (على ذلك) في: م.

(٥) ش: وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء مغلظة؛ لأنها ثبتت بدليل مقطوع به.

(٦) ب، د: (العضو) وهذا خطأ.

(٧) ش: يعني لا يكون معفواً، بل ينبغي أن يستنجي بما ينقيه.

(٨) أ، ج، د: (نجاسة صح) وهذا خطأ.

(٩) م: (صح).

(١٠) وما بين المعقوفتين زيدت من: ب، م.

(١١) ش: والحد الفاصل بين الكبير والصغير: أنه إذا رفع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف

الآخر، فهو كبير، وإن كان يتحرك فهو صغير.

وقيل: يصح مطلقاً، قال صاحب المحيط: هو الأصح؛ لأنه بمنزلة الأرض.

٧٤ - [حَمَلُ نَافِحَةِ مِسْكِ]

ولو حَمَلَ الْمُصَلِّي نَافِحَةَ مِسْكِ: إن كانت بحيث لو أصابها الماءُ لا يُفْسِدُهَا أي لا يَتَنَن: تَصِحُّ مُطْلَقاً سواءً كانت من حَيَوَانٍ مَذْبُوحٍ^(١).
وإن كان يُفْسِدُهَا الماءُ: تَصِحُّ بِشَرَطٍ: كونها من حَيَوَانٍ مُذَكَّ.

٧٥ - [مَا تُجْزِي الصَّلَاةُ مِنَ النَّجَاسَةِ]

ومن لم يَجِدْ ما يُزِيلُ / به^(٢) النجاسة، ورُبِعُ ثوبه طاهرٌ صَلَّى (فيه)^(٣) حتماً ولم يُعِدْ^(٤). [ب/٨٥]

وإن كان الطاهرُ / أَقْلٌ^(٥) من الرُّبْعِ يُخَيَّرُ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، وبين الصَّلَاةِ عَارِياً وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ^(٦). [ب/٢٧]



(١) ساقطة من بقية النسخ.

(٢) ساقطة من: ب.

(٣) ساقطة من: ج.

(٤) ش: وذلك؛ لأن الربع يقوم مقام الكل، فيجعل كأن كله طاهر في موضع الضرورة.

(٥) د: (أكثر).

(٦) ش: المصلي في هذه الحالة مخير بين أن يصلي في ثوبه قائماً وبين أن يصلي عارياً بالإيماء، وذلك لاستواء حكم المنع، فيستويان في حكم الصلاة، والأفضل الأول؛ لأن فرض الستر عام لا يختص بالصلاة.

(١) الثالث: سَتْرُ الْعَوْرَةِ

٧٦ — [عَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ]

عَوْرَةُ الرَّجُلِ: ما بين سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ^(٢)، وَالرُّكْبَتُ: عَوْرَةُ، وَالشَّرْتُ: لَا.

(وعورة)^(٣) الْحُرَّةُ (البالغ)^(٤) جَمِيعُ بَدَنِهَا، وَشَعْرُهَا (عَوْرَةُ)^(٥) إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ^(٦).

وعورةُ الْأَمَةِ: مِثْلُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ (مع)^(٧) زِيَادَةٍ: بَطْنُهَا وَظَهْرُهَا، وَالْعَوْرَةُ الْغَلِيظَةُ^(٨) وَالْخَفِيفَةُ سِوَاهُ^(٩).

(١) زيادة (الشرط) في ب، د.

(٢) م: (إلى الركبة).

(٣) ساقط من: ج.

(٤) ساقط من بقية النسخ.

(٥) ساقط من ب، د.

(٦) وفي القدم روايتان: «والصحيح أنها ليست بعورة في الصلاة، وعورة خارج

الصلاة، كما قاله الموصلي. الاختيار، ٤٦/١، انظر: اللباب ١/٦١، ٦٢.

(٧) ساقط من ج.

(٨) ش: الغليظة: كالقمل والدبر.

(٩) والخفيفة: ما سوى الغليظة.

٧٧ — [العَوْرَةُ الْمُجْزِئَةُ فِي الصَّلَاةِ]

وما دون رُبْعِ الْعُضْوِ عَفْوٌ، وَالرُّبْعُ مَانِعٌ^(١).

٧٨ — [اللبَّاسُ الشَّقَّافُ]

وَالسَّاتِرُ الرَّقِيقُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ رُؤْيَا الْعَوْرَةِ: لَا يَكْفِي / [ب/٢٨]

٧٩ — [فَقْدُ السَّاتِرِ]

وَمَنْ فَقَدَ السَّاتِرَ: صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا^(٢) يُؤْمِيءُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ،
أَوْ قَائِمًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ^(٣).



(١) ش: لأن الربع يقام مقام الكل.

(٢) ش: بأن يمد رجله نحو القبلة.

(٣) ش: وذلك؛ لأن السَّترَ وجب بحق الصلاة وحق الناس، والركوع والسجود — في حالة القيام — لم يجب إلَّا في الصلاة فكان الأول أقوى؛ ولأن فيه ترك الأركان إلى خلف بخلاف الثاني.

(١) الرابع: استقبال القبلة

٨٠ — [الفَرَضُ فِي الاسْتِقْبَالِ]

وفَرَضُهُ: عَيْنُ الكَعْبَةِ للمَكِّيِّ، وَجِهَتُهَا لغيرِهِ^(٢).

٨١ — [التَّحَرِّيُّ فِي الْقِبْلَةِ]

وَمَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ (لَا يَتَحَرَّى)^(٣) وَعِنْدَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ، وَلَا فِي
الصَّحْرَاءِ وَالسَّمَاءِ / مَضْحِيَّةٌ^(٤)، وَإِذَا عُدِمَ الدَّلَائِلُ وَالْمُخْبِرُ فِي / الصَّحْرَاءِ: ^[١/٩٥]
^[١/٨] تَحَرَّى، وَصَلَّى، فَلَوْ^(٥) تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِيهَا بَنَى^(٦)، وَلَوْ تَبَيَّنَ بَعْدَهَا لَا يُعِيدُ.



(١) زيادة (الشرط) في: ب.

(٢) انظر: اللباب، ٦٣/١، مراقي الفلاح ١٧٠.

(٣) مؤخرة في: د.

(٤) ش: وذلك؛ «لأنه يستطيع من الشمس معرفة جهة القبلة، ومعرفة ذلك: أنه ينظر إلى غروب الشمس في أقصر يوم في الشتاء، وإلى الغروب في أطول يوم في الصيف فيجعل ثلثي ذلك عن يمينه والثلث إلى يساره ويصلي فيما بين ذلك». وفي العصر الحاضر البوصلة تؤدي الغرض وبدقة أكثر.

(٥) م: (ولو).

(٦) ش: ولو تبين الخطأ في الصلاة بعد ما تحرّى استدار إلى القبلة وبني عليها.

(١) الخامس : النِّيَّةُ (٢)

٨٢ — [مَاذَا يَنْوِي الْمُصَلِّي؟]

[ب/٢٩] وهي إرادة الصلاة (بقلبه^(٣)) واللفظ سنة^(٤)، / والمُقْتَدِي يَنْوِي أَصْلَ الصلاة، ومتابعة إمامه والافتداء به، ونحو^(٥) ذلك.

٨٣ — [الْأُخُوطُ فِي النِّيَّةِ]

[ج/١٠ب] والأخوط / مقارنة النية للتكبير فإن^(٦) قَدَّمَهَا عَلَيْهِ : صَحَّ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِقَاطِعٍ^(٧).

(١) زيادة (الشرط) في: ب.

(٢) النية لغة: القصد والعزم، والنية عمل القلب.

«قال محمد بن الحسن: «النية بالقلب فرض، وذكرها باللسان سنة، والجمع بينهما أفضل» المصباح (نوى)، الاختيار، ٤٨/١.

(٣) ساقطة من: ج.

(٤) وفي الهداية: «أما الذكر باللسان فلا يعتبر به ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته». وكره بعضهم النطق؛ «لأن النية عمل القلب، والله مطلع على الضمائر فلايضاح في حقه غير مفيد فيكره». البناية ٨٢/٢.

(٥) م: (أو الافتداء)، (أو نحو).

(٦) م: (وإن).

(٧) ش: والقاطع: عمل لا يليق بالصلاة.

السادس : تكبيرة الإحرام

٨٤ - [بِمَاذَا يَصِحُّ تَكْبِيرُ الْاِفْتِتَاحِ؟]

ويصح الافتتاح بالتكبير، والتهليل، (والتسمية^(١))^(٢) وكل اسم من أسماء^(٣) الله تعالى^(٤). (ويقوله: اللهم)^(٥) ^(٦). ولا يصح بقوله: اللهم اغفر لي^(٧).

٨٥ - [التَّكْبِيرُ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ]

ولو أدرك الإمام رَاكِعاً فكَبَّرَ للركوع صارَ مُفْتَتِحاً^(٨)، ولو كَبَّرَ قَبْلَ إِمَامِهِ

(١) ب: (والتسبيح).

(٢) ش: التكبير: الله أكبر، والتهليل: لا إله إلا الله، والتسمية: بسم الله الرحمن الرحيم.

(٣) ب: (أسمائه).

(٤) ش: مثل قوله: الله أجل، أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو الرحيم أكبر، أو الحمد لله.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) ش: لأن معناه: يا الله عند البصريين.

(٧) ش: المقصود بالتكبير التعظيم الخالص لله تعالى، وهنا مشوب بالحاجة فلم يكن تعظيماً.

(٨) ش: ذلك إن كبر وهو قائم، فإن كبر وهو راکع لم يصّر مفتتحاً؛ لأن محل تكبيرة الافتتاح: هو القيام.

ناوياً للاقتداء بَطَلْ أصلاً.

٨٦ — [الأَفْضَلُ فِي الاِقْتِدَاءِ]

والأَفْضَلُ مَقَارَنَةُ الإِمَامِ فِي التَّكْبِيرِ، والتَّأَخُّرُ^(١) فِي التَّسْلِيمِ.

٨٧ — [حَالُ التَّكْبِيرِ]

[ب/٣٠] ويرْفَعُ يَدَيْهِ مُقَارِناً / للتَّكْبِيرِ حَتَّى يُحَازِي: بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، وَلَا يُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ، وَكَذَا الرَّفْعُ فِي الْقُنُوتِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ الزَّوَائِدِ^(٢) ^(٣).
وَتَرْفَعُ الْمَرْأَةُ حَذَاءَ مَنْكِبَيْهَا.

٨٨ — [مَوَاضِعُ الرَّفْعِ فِي الصَّلَاةِ]

[ب/٨١] وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي غَيْرِ //، تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ^(٤).
[ب/٩٥]

٨٩ — [مَوَاضِعُ تَكْبِيرِ الإِمَامِ]

وَالسُّنَّةُ قِيَامُ الإِمَامِ وَالْقَوْمِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: حَيَّ عَلَى (الْفَلَاحِ)^(٥).
وَيُكَبِّرُ الإِمَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.



(١) م: (والتأخير).

(٢) م: (للزوائد).

(٣) ش: ومواطن التكبير الذي ترفع الأيدي فيها ثمانية: عند تكبيرة الافتتاح، والقنوت والعيدين — كما ذكر — واستلام الحجر، والصفاء، والمروة، وعرفات، والجمرتين.

(٤) انظر: متن القدوري مع اللباب، ٦٦/١، الاختيار، ٤٩/١.

(٥) ب: (الصلاة)، وفي د، زيادة (حي على الصلاة).

فَضْلُ: الْأَرْكَانُ أَوَّلُهَا: الْقِيَامُ

٩٠ - [الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ]

ولا يجوزُ تركُهُ في الفَرْضِ والوَاجِبِ^(١) بغيرِ عُذْرٍ، إلَّا في السفينةِ الجاريةِ خاصةً.

٩١ - [كَيْفِيَّةُ وَضْعِ اليَدَيْنِ]

وإذا كَبَّرَ وَضَعَ يَمِينَهُ على يَسَارِهِ تحتَ سُرَّتِهِ^(٢)، والمرأةُ تَضَعُ على صدرِها.

ثم يقولُ / : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ^(٣) وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وتعالى [ب/٣١] جَدُّكَ، ولا إلهَ غَيْرُكَ^(٤).



(١) ش: والواجب: كالوتر، وصلاة العيدين.

(٢) وصفة الوضع: أن يقبض رسغ اليسرى بخنصر وإبهام اليمنى.

(٣) ج: اكتفى بقوله: (سبحانك اللهم إلى آخره).

(٤) ش: يقوله إماماً كان أو منفرداً أو مقتدياً ولا يقرأ وجهت وجهي... إلخ، في الفريضة.

الثاني : القِرَاءَةُ

٩٢ — [صِفَةُ الْقِرَاءَةِ]

ثم يَتَعَوَّذُ إِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا (وَيُسَمِّي^(١))، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ^(٢)،
وَسُورَةَ مَعَهَا، أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ: فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٣) مِنْ
الْأُولَيِّينَ^(٤).

٩٣ — [فَرَضُ الْقِرَاءَةِ^(٥)]

وفرض^(٦) الْقِرَاءَةِ مُطْلَقُ آيَةٍ، وَوَاجِبُهَا: مَا بَيَّنَّا^(٧).

(١) ساقطة من: (ج).

(٢) ب: (فاتحة الكتابة).

(٣) ب: (ركعة).

(٤) ب: (الأولين).

(٥) ش: قراءة الفاتحة لم يتعين ركناً عند الحنفية، وكذا ضم السورة إليها، وإنما الركن قراءة القرآن مطلقاً.

(٦) ب: (وفروض).

(٧) م: (وواجباتها ما بيناه). ش: (من قراءة الفاتحة والسورة في الأوليين).

وأما مستحباتها: كما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: «أن يقرأ في الفجر والظهر بطول المفصل، وفي العشاء: بأوساط =

٩٤ — [كَيْفِيَّةُ التَّامِينِ]

وإذا قال الإمام: ولا الضالين، (أَمَّنَ هو والقَوْمُ سِرًّا)^(١).

٩٥ — [الْقِرَاءَةُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ]

والفاتحة وَحدها في الْآخِرَتَيْنِ^(٢) سُنَّةٌ، ولو سَبَّحَ فِيهِمَا جاز^(٣)، ولو سَكَتَ كُرْهًا^(٤).

٩٦ — [حُكْمُ الْقِرَاءَةِ]

والْقِرَاءَةُ واجِبَةٌ في كُلِّ (رَكَعَاتِ النَّفْلِ وَرَكَعَاتِ الْوُتْرِ)^(٥).

٩٧ — [الْجَهْرُ وَالسِّرُّ فِي الْقِرَاءَةِ]

وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ حَتْمًا فِي الْفَجْرِ / ، وَالْأَوَّلَيْنِ^(٦) مِنْ^(٧) الْمَغْرِبِ [١/٩١]
وَالْعِشَاءِ، وَيُخَيَّرُ الْمُتَفَرِّدُ، وَيُخْفِيَانِ / فِي الْبَاقِي^(٨) حَتْمًا، وَيَجْهَرُ^(٩) فِي [ب/٣٢]
[١/١٠٥]

= المفصل، وفي المغرب: بقصار المفصل. هذا كله في الحضر، وأما في السفر يقرأ بقدر الحال.

(١) م: (قال: آمين، هو والمأموم سرًّا).

(٢) ج، م: (الآخرين)، وفي د: (الآخرين).

(٣) د: (لجاز).

(٤) وفي م: (ولو سكت عمدًا كره). (لأنه ترك السنة).

(٥) ب: (ركعة النفل وركعة الوتر) لأن كل شفع منه صلاة على حدة.

(٦) ب: (الأولين).

(٧) م: (في).

(٨) يعني: الظهر والعصر.

(٩) ش: وأدنى الجهر: أن يسمع غيره، وأدنى المخافتة: أن يسمع نفسه، وما دون ذلك

ليس بقراءة.

الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ.

٩٨ — [الْقِرَاءَةُ فِي النَّوَافِلِ]

[ج ١١/ب] وفي النَّفْلِ: يُخْفِي نَهَاراً، / وَيُخَيِّرُ لَيْلاً.

٩٩ — [التَّعْيِينُ فِي الْقِرَاءَةِ]

وَيُكْرَهُ تَخْصِيصُ سُورَةٍ^(١) بِصَلَاةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ أَيْسَرَ عَلَيْهِ، وَاتَّبَعَ (فِيهِ)^(٢) النَّبِيَّ ﷺ^(٣) ^(٤) مَعْتَقِداً لِلتَّسْوِيَةِ^(٥).

١٠٠ — [قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ]

وَلَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ خَلْفَ الْإِمَامِ^(٦).



(١) زيادة (بعينها لصلاة) في: د، م.

(٢) ساقطة من: ج.

(٣) ساقطة من ب، و (ع، م) في ج.

(٤) زيادة (تبركاً) في: د.

(٥) معتقداً للتسوية بين السور، بأن لا فضل لإحداها على الأخرى إلا ما جاء عن

النبي ﷺ، فلا بأس بالتخصيص.

(٦) ش: لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا...﴾.

الثالث : الرُّكُوعُ

١٠١ — [مَوْضِعُ الرُّكُوعِ وَتَسْبِيحَاتُهُ]

فإذا فرغ من القراءة، كَبَّرَ وَرَكَعَ^(١) وقال: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثلاثاً، وهو أدنى الكمال، ولو سَبَّحَ مَرَّةً، كُفِّرَهُ.

١٠٢ — [الْقِيَامُ مِنَ الرُّكُوعِ]

فإذا اطمأنَّ رَاكِعاً قَامَ، وقال: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَا غَيْرَ^(٢).

[ب/٣٣]

ويقول القوم: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ / وَالْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُ بينهما.



(١) ش: ورَكَعَ معتمداً بيديه على ركبتيه.

(٢) ش: يعني لا يقول معه: (ربنا لك الحمد) إن كان إماماً. ويقول المأموم (ربنا لك الحمد) فقط.

الرابعُ : السُّجُودُ

١٠٣ — [تَسْبِيحَاتُ السُّجُودِ]

فَإِذَا اطمأنَّ قائماً كَبَّرَ وَسَجَدَ، وَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثاً^(١)، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّراً وَيَقْعُدُ، فَإِذَا اطمأنَّ كَبَّرَ^(٢) وَسَجَدَ ثَانِيَةً، كَالأَوَّلَى.

١٠٤ — [مَا يُسَجَدُ عَلَيْهِ]

وَيَجُوزُ^(٣) سُجُودُهُ عَلَى كُوزٍ^(٤) عِمَامَتِهِ، وَطَرَفِ ثَوْبِهِ.



(١) ش: أدنى تسبيحات الركوع والسجود: الثلاث، والأوسط خمس مرات، والأكمل سبع مرات.

(٢) زيادة (قاعداً) في: ب. وفي م: (قاعداً كبير).

(٣) ب: (ولا يجوز) وفي ج: (ويكره) والصحيح المثبت، وإنما الكراهة إن كان من غير عذر.

انظر: القدوري (مع اللباب) ٧٠ / ١.

(٤) كوز الشيء: لفه على جهة الاستدارة. المعجم الوسيط (كوز).

الخامسُ : الانتقالُ من رُكْنٍ إلى رُكْنٍ^(١)

١٠٥ — [الانتقالُ]

^(٢)السادسُ : القَعْدَةُ الأخيرةُ

١٠٦ — [التَّشَهُدُ]

[يقعد] قَدَرَ التَّشَهُدِ الأوَّلِ^(٣) فإذا قرأ التَّشَهُدَ^(٤) / يُشِيرُ بِمَسْبَحَتِهِ ، عند [١١/ب]
كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ^(٥) فِي الْأَصَحِّ .

١٠٧ — [قَدَرُ الْقَعْدَةِ الأولى]

ولا يزيدُ فِي الْقَعْدَةِ الأولى عَلَى قَوْلِهِ / : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . [ج ١٢/١]

(١) ش : كالانتقال من الركوع إلى السجود، ومن السجدة إلى السجدة، وكذا رفع الرأس من الركوع والسجود على الرواية الصحيحة عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والصحيح من مذهبه : أن رفع الرأس من الركوع والعود إلى القيام ليس بفرض .

(٢) زيادة الواو في ج .

(٣) ب ، ج ، د : (وإذا) .

(٤) والتشهد : (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) .

(٥) ش : عند قوله : أشهد أن لا إله إلا الله ، فيعقد الخنصر والبنصر ويحلّق الوسطى بالإبهام .

١٠٨ — [التَّشَهُّدُ الثَّانِي]

[ب/٣٤]

وَيَزِيدُ فِي الثَّانِيَةِ / : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى آلِهِ ^(١)، وَمَا شَاءَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَسُؤَالِ كُلِّ مَا لَا يُعْطِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى: كَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ وَنَحْوَهُمَا ^(٢).

١٠٩ — [كَيْفِيَّةُ السَّلَامِ]

ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَنْوِي بِكُلِّ تَسْلِيمَةٍ مَنْ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالْحَاضِرِينَ ^(٣) وَالْمُنْفَرِدُ يَنْوِي ^(٤): الْمَلَائِكَةُ فَقَطْ ^(٥).
وَالْمَأْمُومُ يَنْوِي: إِمَامَهُ فِي أَيِّ جِهَتِهِ ^(٦) كَانَ، فَإِنْ كَانَ بَحْذَائِهِ نَوَاهُ ^(٧) فَيُهِمَا.



(١) زيادة (ويدعو) في: ج، د، م.

(٢) ش: ويخرج به بما لا يستحيل سؤاله من العباد، نحو: أعطني كذا، وزوجني امرأة.

(٣) ش: من الحاضرين المشتركين له في الصلاة فقط على الصحيح.

(٤) زيادة (من) في: ج.

(٥) ش: لأنه ليس معه سواهم، ولا يصح خطاب الغائب.

(٦) ج، د، م: (جهة). ش: من الأيمن والأيسر لأنه من الحضور وهو أحق.

(٧) ج: (نوى)، فيهما: أي التسليمتين عند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة، لأنه

ذو حظ من الجانبين، وعند أبي يوسف: نواه في التسليمة الأولى.

فصل:

في سُنَنِ^(١) الروايتِ^(٢) وغيرها

١١٠ — [سُنَنِ الرِّوَايَةِ]

وهي: ركعتانِ قبلَ الفَجْرِ.

وأربعٌ قبلَ الظُّهْرِ^(٣)، وركعتانِ بَعْدَهَا^(٤).

وأربعٌ قبلَ العَصْرِ، [أو رَكْعَتَانِ]^(٥) / .

وركعتانِ بعدَ المَغْرِبِ.

[ب/٣٥]

(١) في بقية النسخ (السنن).

(٢) سنن الرواتب تنقسم إلى: مؤكدة، ومستحبة: فالمؤكدة اثنتا عشرة ركعة: ركعتان

قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان

بعد العشاء.

والمستحبة: أربع قبل العصر، وأربع قبل العشاء، وأربع بعدها، وأربع بعد الظهر.

انظر: مراقي الفلاح (مع الحاشية) ص ٣١٤ — ٣١٧.

(٣) بتسليمة واحدة.

(٤) ج: (بعده).

(٥) الزيادة من: ب، د، م: (وهي صحيحة، والأربع أفضل). انظر: القدوري (مع

اللباب)، ٩٠/١.

وأربعٌ قبل العِشاءِ، وبعدها أربعٌ أو ركعتان.
وأربعٌ قبل الجمعة، وأربعٌ بعدها.

١١١ — [قَضَاءُ السُّنَّةِ]

والسُّنَّةُ: لا تُقْضَى إِلَّا سُنَّةٌ / الفَجْرُ إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَجْرِ^(١)،
[قَضَاهَا]^(٢): قبل الزَّوَالِ^(٣)، وَسُنَّةُ الظُّهْرِ: أَيْضاً يَقْضِيهَا فِي وَقْتِهِ، (وَيُؤَخَّرُهَا
عن الركعتين)^(٤).

١١٢ — [تَطَوُّعُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ]

/ وَالتَّطَوُّعُ بِالنَّهَارِ رَكْعَتَانِ، بِتَسْلِيمَةٍ، أَوْ أَرْبَعٌ، وَبِاللَّيْلِ رَكْعَتَانِ /
أَوْ أَرْبَعٌ، أَوْ سِتٌّ، أَوْ ثَمَانٌ^(٥)، وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فِيهِمَا، وَالْأَرْبَعُ
أَفْضَلُ فِيهَا.

(١) ب: (الفرض).

(٢) أ، ج: (قضاؤه) والمثبت من: ب، د، م.

(٣) ش: قضاها قبل الزوال تبعاً لفرضه، ولو فاتت بلا فرض لا تُقْضَى عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى.

خلافاً لمحمد، فإنه قال: أحب إلي أن يقضيها إلى الزوال، ولا تقضى قبل طلوع
الشمس بالإجماع؛ لكرهه التنفل بعد الصبح.

(٤) ساقطة من: م.

وكيفية صفة قضاؤها: كما ذكر المؤلف: يقضيها بعد ركعتي الظهر البعدية، وهذه
رواية أبي يوسف، وهو المختار. ورواية الجامع عن محمد: قضاء السنة القبلية
أولاً، ثم الركعتين بعدها. وهو المفتى به.
انظر: الشرح؛ مراقي الفلاح ص ٣٦٨.

(٥) ش: كلها بتحريمه واحدة. لما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها في صفة صلاة
النبي ﷺ في الليل.

١١٣ — [المَوْضِعُ الْأَفْضَلُ فِي التَّطَوُّعِ]

وَالْأَفْضَلُ فِي السُّنَنِ وَالنَّوَافِلِ: الْمَنْزِلُ.

١١٤ — [الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ فِي التَّطَوُّعِ]

وَيَتَطَوَّعُ قَاعِدًا بِغَيْرِ عُدْرٍ إِلَّا سُنَّةُ الْفَجْرِ^(١)، وَلَوْ شَرَعَ قَاعِدًا^(٢) / وَأَتَمَّ [ب/٣٦]

قَائِمًا، أَوْ بِالْعَكْسِ صَحَّ.

وَلَوْ شَرَعَ رَاكِبًا، ثُمَّ نَزَلَ بَنَى^(٣).

وَفِي عَكْسِهِ^(٤) يَسْتَقْبِلُ^(٥).

١١٥ — [الْجَمَاعَةُ فِي التَّطَوُّعِ]

وَيُكْرَهُ التَّطَوُّعُ بِجَمَاعَةٍ إِلَّا التَّرَاوِيحَ^(٦).

وَمَنْ تَطَوَّعَ بِصَلَاةٍ، أَوْ بِصَوْمٍ لَزِمَهُ إِتِمَامُهُ، وَقَضَاؤُهُ إِنْ أَفْسَدَهُ^(٧).

(١) ش: وذلك؛ لأن هذه الركعتين اختصت بزيادة توكيد وترغيب وتوعيد وترهيب فالتحقت بالواجبات.

(٢) زيادة: (التطوع قاعدًا ثم قام) في: م.

(٣) ش: بنى على مضى.

(٤) ش: يعني فيما لو شرع نازلًا ثم ركب استقبل من جديد.

(٥) ج، م: (استقبل).

(٦) ش: فإنه يستحب أداؤها بالجماعة وهو الأفضل؛ لفعل عمر رضي الله عنه بمحضر من كبار الصحابة، والظاهر منهم اختيار الأفضل.

(٧) ش: «لأن المؤدى وقع قرينة فيجب صيانتها عن البطلان لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْطُلُوا

أَعْمَلَكُمْ﴾^(٣٣)، ولا يمكن ذلك إلا بلزوم المضي فيه، فإذا لزم المضي وجب عليه القضاء بالإفساد.

فَضْلٌ:

في التَّراوِيحِ^(١)

١١٦ — [صِفَةُ التَّراوِيحِ]

هي سُنَّةُ^(٢): خَمْسُ تَرْوِيحَاتٍ: كُلُّ تَرْوِيحَةٍ تَسْلِمَتَانِ^(٣)، وَيَجْلِسُ^(٤) بين كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ قَدْرَ تَرْوِيحَةٍ وَكَذَا بَيْنَ الْخَامِسَةِ وَالْوَتْرِ^(٥)، وَلَا^(٦) يَجْلِسُ بعد^(٧) التَّسْلِيمَةِ^(٨) الْخَامِسَةِ فِي الْأَصَحِّ، ثُمَّ يوتر^(٩) بِهِمْ.

(١) ش: هي جمع ترويحة، وهي اسم لكل أربع ركعات، سميت بذلك لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات.

(٢) زيادة (مؤكددة في الأصح) في: م، وهي سنة عين مؤكدة على الرجال والنساء. انظر مراقي الفلاح (مع الحاشية) ص ٣٣٤.

(٣) يعني: عشرين ركعة بعشر تسليمات.

(٤) زيادة (ندبا) في: م.

(٥) لتعارف أهل الحرمين.

(٦) ب: (فلا).

(٧) ج: (بين).

(٨) م: (تسليمه).

(٩) لفعل النبي ﷺ ثم تركه خشية الوجوب، ثم جمع عمرُ النَّاسِ على ذلك.

١١٧ — [سُنَّةُ التَّرَاوِيحِ]

وَسُنَّتُهَا: الْخَتْمُ فِي الشَّهْرِ^(١)، أَوْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَشْرُ آيَاتٍ وَالْجَمَاعَةُ

[ب/٣٧]

فِيهَا: سُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ^(٢) / .

وَيَتْرُكُ الْإِمَامُ الدُّعَاءَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، إِنْ عَلِمَ مَلَلَ الْقَوْمَ^(٣) .

١١٨ — [وَقْتُ التَّرَاوِيحِ]

وَوَقْتُهَا: بَعْدَ أَدَاءِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، قَبْلَ الْوُتْرِ وَبَعْدَهُ^(٤) .



(١) ش: يعني: ختم القرآن الكريم مرة واحدة في الشهر.

(٢) ش: والجماعة سنة على الكفاية: حتى لو تركها أهل المسجد كلهم فقد أساءوا، ولو أقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك الفضيلة، ولم يكن مسيئاً.

(٣) ش: وإن علم أنه لا يملهم يزيد من الصلاة والاستغفار.

(٤) ش: هو الصحيح؛ لأنها سنة بعد العشاء فأشبهت التطوع المسنون بعده، حتى لو صلاها قبله لم يجز، والأصح أنه يستحب التأخير إلى نصف الليل لأنها قيام الليل وقيام الليل في آخر الليل أفضل.

فَضْلٌ:

فِي الْوِثْرِ

١١٩ — [صِفَةُ الْوِثْرِ وَالْقُنُوتِ]

هو واجبٌ: / ^(١) ثلاث ركعاتٍ مُتَّصِلَةٍ ^(٢)، يَقْنُتُ / في الثالثة سِرّاً قبل ^[١٠٠/ب]
الرُّكُوعِ، كُلُّ ^(٣) السَّنَةِ، ولا يَقْنُتُ في الفَجْرِ، فَإِنْ قَنَتَ إِمَامُهُ فِيهِ سَكَتَ هو ^[١١٥/ب]
قائماً في الْأَصَحِّ.

١٢٠ — [قَضَاءُ الْوِثْرِ]

ولو فاتَ الْوِثْرُ يَقْضِي، ولا يجوزُ قَاعِداً، ولا رَاكِباً بغيرِ عُدْرٍ، [وعن
محمد] ^(٤) وليسَ فِيهِ دُعَاءٌ مَعِينٌ ^(٥) كَذَا فِي الْمَحِيطِ.

(١) زيادة (وهو) في: م.

(٢) يعني: لا يفصل بينهما بسلام.

(٣) م: (في كل سنة).

(٤) الزيادة من متن الشرح.

(٥) ج، : (متعين).

ش: قيل معنى قوله ليس فيه دعاء معين: غير قوله: (اللهم إنا نستعينك،
ونستغفرك، ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك =

وفي جامع الأصول، عن علي رضي الله عنه / (أن النبي ﷺ كان يقول [ب/٣٨] في وثره: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على [ج/١٣ب] نفسك)^(١).



= ونخلع وتترك من يفجرک، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى، ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق).

وفي الشرح دعاء:

«اللهم اهْدِنَا فيمن هَدَيْتَ، وعافِنَا فيمن عَافَيْتَ، وتَوَكَّلْنَا فيمن تَوَلَّيْتَ، وباركْ لَنَا فيمَا أُعْطِيتَ، وَقِنَا يَا رَبَّنَا شَرَّ مَا قُضِيَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، أَنْتَ تَمُنُّ وَلَا يَمُنُّ عَلَيْكَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ إِلَيْكَ، فَإِنَّهُ لَا يُدَلُّ مِنْ الْوَالِيَّةِ وَلَا يُعَزُّ مِنْ عَادِيَّتِ، تَبَارَكَتْ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ». وذلك لأن الأخبار قد تواترت به وجرى التوارث. وفي الأمالي لقاضي خان من لا يحسن القنوت، يقول: «اللهم اغفر لي، ثلاثاً». اهـ.

(١) وفي جامع الأصول عن عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: (فقدت رسول الله ﷺ من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي في بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان وهو يقول: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك... الحديث). أخرجه مسلم، في الصلاة، باب ما يقول في الركوع والسجود (٤٨٦)؛ وأبو داود، والترمذي، ومالك في الموطأ. انظر: جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، ت/ عبد القادر الأرناؤوط، ١٩٢/٤، ١٩٣.

فَصْلٌ:

١٢١ - [نَظَرُ الْمُصَلِّي]

يُسْتَحَبُّ [أَنْ يَكُونَ^(١) نَظَرُ الْمُصَلِّي فِي قِيَامِهِ: إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَفِي رُكُوعِهِ: إِلَى أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ، وَفِي سُجُودِهِ: إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، وَفِي قُعُودِهِ: إِلَى حُجْرِهِ: [وَعِنْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى: إِلَى كَتِفِهِ الْأَيْمَنِ، وَعِنْدَ الثَّانِيَةِ: إِلَى كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ]^(٢).

١٢٢ - [مَا يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي]

وَلَا يَلْتَفِتُ^(٣)، وَلَا يَغْبِثُ بِثَوْبِهِ، أَوْ^(٤) عُضْوِهِ، وَيُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ. وَيُكْرَهُ سَبْقُ الْإِمَامِ بِالْأَفْعَالِ،^(٥) وَعَدُّ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ^(٦)، وَ^(٧)حَمْلُ

(١) الزيادة من بقية النسخ.

(٢) الزيادة من: م.

(٣) ش: (التفاتاً يخرج وجهه من أن يكون جهة القبلة).

(٤) م: (وعضوه).

(٥) م: زيادة (وكذا يكره): (أن يأتي بالركوع أو السجود قبل الإمام).

(٦) م: زيادة (باليد). ش: وكذا عد السور لأن ذلك ليس من أعمال الصلاة.

(٧) م: زيادة (وكذا يكره).

شيء في / يده، أو فيه، ^(١) وتطويل الإمام ^(٢) الركوع لداخل يعرفه ^(٣) [إلاً] [ب/٣٩]

القراءة] ^(٤).

ويُكره افتتاح الصلاة / وبه حاجة إلى الخلاء، وتكره الصلاة خلف [ب/١٢د]

الصف وحده مهما ^(٥) وجد فرجة.

١٢٣ — [الأماكن المكروهة للصلاة]

/ ولو صَلَّى في مكان طاهر من الحمام ^(٦) لا ^(٧) صورة فيه، لا يُكره. [ب/١١١]

وتكره القراءة ^(٨) في الحمام جهراً لا ^(٩) سراً.

وتكره صورة ذي الروح في كل جهات المصلي، إلاً [ممنحوة] ^(١٠)

(١) م: زيادة (وكذا يكره). ش: (لأنه أدخل فيها ما ليس منها).

(٢) ب: (في الركوع).

(٣) ش: «وذلك لأنه يشبه الميل والاشتراك لغير الله تعالى في الصلاة، بخلاف ما لو طوله لمن لا يعرفه ليدركه تلك الركعة، فإنه لا بأس به». اهـ.

(٤) الزيادة من: ب، ج، م، ش: (فإنه لا بأس للإمام أن يطول القراءة في الركعة الأولى).

(٥) ب: (وحده فيه — طمس — فرجة). لحديث: (لا صلاة للمنفرد خلف الصفوف).

(٦) ويقصد بالحمام: مكان الاغتسال والتنظف، كما كان معروفاً في ذلك الوقت.

وأما الحمام بالمصطلح اليوم: مكان قضاء الحاجة، فلا يجوز فيه شيء من ذلك. والله أعلم.

(٧) ج: (ولا صورة).

(٨) زيادة (قراءة القرآن) في: م.

(٩) د: (إلاً سراً).

(١٠) الثابت في ج، م. وفي الأصل، ب، د: (الممنحوة).

الرأس، و^(١)الصغيرة جداً.

[ج، ١/١] ولو استقبلَ تَنُوراً^(٢) يَتَّقِدُ، أو كانونا^(٣) فيه نارٌ يُكْرَهُ، بخلاف / الشَّنْعِ
والسَّرَاجِ والمُضَحِّفِ والسِّيفِ ونحوها.

١٢٤ — [ما يَقْطَعُ الصَّلَاةُ مِنَ الْعَمَلِ]

[ب، ٤٠] وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: وهو ما لا يوجد^(٤) إلاً باليدين / ، وقيل:
هو ما^(٥) يَجْزِمُ النَّاظِرُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ، وهو المختار.

١٢٥ — [السُّتْرَةُ فِي الصَّلَاةِ]

وَمَنْ صَلَّى فِي الصَّحْرَاءِ نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةً: قَدَّرَ ذِرَاعَ فِصَاعِدًا،
فِي^(٦) غِلْظِ^(٧) الإِصْبَعِ فَمَا زَادَ، وَيَقْرُبُ مِنْهَا، وَيَجْعَلُهَا بِحَذَائِ أَحَدٍ
حَاجِبِيَّةً^(٨). وَلَا عِبْرَةَ بِالْإِلْقَاءِ^(٩)، وَلَا بِالْخَطِّ.

(١) ب، د: (أو الصغيرة)، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة».

(٢) «التَّنُور»: الفرن يخبز فيه. المعجم الوسيط. (تنر).

(٣) الكَانُونُ: المَوْقِد. المعجم (كن). ش: لأنه يشبه عبادتها.

(٤) م: (يؤخذ).

(٥) ج: (ما يجزم يظن الناظر)، د: (كلما).

(٦) ب: (وفي).

(٧) ج: (كغليظ).

(٨) زيادة (ولم يصمده صمداً) في: م.

(٩) ج: (بالقاء).

١٢٦ — [المُرُورُ أَمَامَ الْمُصَلِّي]

وَيَأْتُمُ الْمَارُّ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ فِي الصَّحْرَاءِ، وَالْمَسْجِدِ^(١) الْجَامِعِ^(٢).
وَيَذَرُ الْمَارُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِتْرَةٌ، أَوْ مَرَّ بَيْنَهُ^(٣)، وَبَيْنَهَا / بِإِشَارَةٍ أَوْ تَسْبِيحٍ، [١٢د/ب]
وَلَا يَدْرَأُ بِهِمَا^(٤).

١٢٧ — [الصَّوْتُ الْمُبْتَطِلُ لِلصَّلَاةِ]

وَإِنْ تَنَحَّجَ بغير^(٥) عُدْرٍ، فَحَصَلَتْ بِهِ حُرُوفُ^(٦) بَطَلَتْ^(٧)، وَإِنْ كَانَ
بِعُدْرٍ فَلَا^(٨)، كَالْعُطَاسِ وَالْجُشَاءِ، وَلَوْ حَصَلَتْ/بِهِمَا^(٩) حُرُوفٌ. [٤١/ب]



(١) د: (أو المسجد).

(٢) زيادة (في الأصح) في: م.

(٣) د: (بين يديه).

(٤) ش: ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور؛ لأن الداعي إليه قد عدم.

(٥) م: (بلا).

(٦) زيادة (نحو أخ) في: م.

(٧) زيادة (صلاته) في: م.

(٨) زيادة (فلا يبطل بالإجماع) في: م.

(٩) د: (فيهما)، ج: (ولو حصلت حروف بهما).

انظر بالتفصيل: البناية في شرح الهداية، ٩٨/٢ وما بعدها.

[١١/ب]

فصل /:

[ج/١٤/ب]

في الجماعة /

١٢٨ — [حُكْمُ الْجَمَاعَةِ وَعَدَدُهَا]

هي سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(١)، وتخفيفُها مع الإمامِ سُنَّةٌ ثابتةٌ^(٢)، وأقلُّها في غير الجمعةِ واحدٌ مع الإمامِ، ولو كان^(٣) امرأةً أو صبيّاً.

١٢٩ — [الْأَفْضَلِيَّةُ فِي الْإِمَامَةِ]

والأوْلَى بالإمامةِ: الأفقه، ثُمَّ الأقرأ، ثُمَّ الأورع، ثُمَّ الأكْبَرُ سِنّاً، ثُمَّ الأحسنُ خُلُقاً، ثُمَّ الأشرفُ نسباً، ثُمَّ الأصْبَحُ وَجْهاً^(٤).

١٣٠ — [مَوْقِفُ الْإِمَامِ]

وَمَنْ أَمَّ واحداً أَوْقَفَ^(٥) على يمينه مقارناً له، وإنَّ أُمَّ اثْنَيْنِ تَقَدَّمَ عليهما.

(١) زيادة (تشبه الواجب في القوة) في: م. لحديث (الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها إلّا منافق).

(٢) ش: مراعاة لحق الناس في التخفيف ومراعاة لحق الله تعالى في التتميم.

(٣) زيادة (ذلك الواحد) في: م.

(٤) «والأصل أن من كان وصفه يحرض الناس على الاقتداء به ويدعوهم إلى الجماعة كان تقديمه أوْلَى؛ لأن الجماعة كلما كثرت كان أفضل...». الاختيار، ٥٧/١.

(٥) ب، ج، م: (أقامه عن يمينه). ش: (ولا يتأخر عن الإمام في ظاهر الرواية).

١٣١ - [التَّكْدُّمُ عَلَى الْإِمَامِ]

وَمَنْ تَقْدَمَ عَلَى إِمَامِهِ عِنْدَ اقْتِدَائِهِ، لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُ^(١)، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ
بَعْدَ اقْتِدَائِهِ، فَسَدَتْ / صَلَاتُهُ^(٢).

[ب/٤٢]

١٣٢ - [الَّذِينَ لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمْ]

وَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ، وَلَا بِالصَّبِيِّ مَطْلَقًا^(٣). وَيَصِحُّ اقْتِدَاءُ
الصَّبِيِّ بِالصَّبِيِّ.

١٣٣ - [تَرْتِيبُ الصُّفُوفِ]

وَيَصِفُّ الرِّجَالُ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ، ثُمَّ الْخَنَائِي، ثُمَّ النِّسَاءُ^(٤).

١٣٤ - [حُضُورُ النِّسَاءِ الْجَمَاعَةِ]^(٥)

(١) ش: (لأن التبع لا يسبق متبوعه).

(٢) ش: (لأنه تارك لما خوطب به).

(٣) زيادة (سواء كان في النفل أو في الفرض، أو في التراويح). ش: (باعتبار صلاة
الصبي نفل واقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ لَا يَجُوزُ).

(٤) ساقط من: ج. ش لحديث: (لِيلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَرْحَامِ وَالنِّهْي).

(٥) لا خلاف بين أهل العلم (أن خير مساجد النساء قعر بيوتهن)، لكن إذا أمنت الفتنة
وخرجت المرأة محتشمة مستورة غير متبرجة وغير بادية لجمالها فلا بأس من
خروجها لأداء وشهود الصلاة مع جماعة المسلمين وقد كانت الصحابيات رضي الله
عنهن يصلين خلف النبي ﷺ في المسجد النبوي الشريف، وقد قال عليه الصلاة
والسلام: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)، وقال أيضاً: (إذا استأذنكم نساؤكم
بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن)، كما أن حديث أم عطية مشهور (قالت: أمرنا أن
نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتَهُمْ
وَيَعْتَزِلَ الْحَيْضُ عَنْ مَصْلَاهُنَّ، قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ، =

[١/١٣د] وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ الشَّوَابُ^(١): حُضُورُ الْجَمَاعَةِ / مُطْلَقًا، وَيُبَاحُ لِلْعَجَائِزِ [ج١/١هـ] الْخُرُوجُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَالْجُمُعَةِ^(٢)، وَالْفَجْرِ، وَالْمَغْرِبِ / ، وَالْعِشَاءِ.

١٣٥ — [إِعَادَةُ الْمَأْمُومِ لِلصَّلَاةِ]
ولو ظهر حَدَثُ الْإِمَامِ^(٣) أَعَادَ الْمَأْمُومُ.

١٣٦ — [اِسْتِيبَاهُ حَالُ الْإِمَامِ]
وَمَتَى كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ^(٤) يُشْتَبِهُ مَعَهُ حَالُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ،
مُنَعَ الصَّحَّةُ^(٥) ^(٦).



= قال: (لِتُلْبِسْهَا صَاحِبَتَهَا مِنْ جَلْبَابِهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي الْإِقْتِدَاءِ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

(١) د: (الشباب).

(٢) زيادة (وكذا) في: م.

(٣) ج: (للإمام).

(٤) في م: زيادة (كالحائض ونحوه إن كان بحيث يشتهه).

(٥) زيادة (لا الثواب).

(٦) انظر بالتفصيل: القدوري (مع اللباب)، ٧٩/١، الاختيار، ٥٧/١، وما بعدها.

فَصْلٌ: فِي الْجُمُعَةِ

١٣٧ - [أَيْنَ تَصِحُّ الْجُمُعَةُ]

لا^(١) تَصِحُّ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ، أَوْ فِي فِنَائِهِ وَهُوَ: كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ / أَمِيرٌ [ب/٤٣]
وَقَاضٍ يُنْقِذُ الْأَحْكَامَ / وَيُقِيمُ الْحُدُودَ^(٢)، وَلَا يُقِيمُهَا إِلَّا السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ. [١/١٧١]

١٣٨ - [خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ]

وَيَخْطُبُ قَبْلَهَا خُطْبَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ^(٣)، وَلَوْ ذَكَرَ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى بَدَلَ الْخُطْبَةِ
صَحَّ.

١٣٩ - [شَرْطُ الْجُمُعَةِ]

وَشَرْطُهَا^(٥): ثَلَاثَةٌ غَيْرَ الْإِمَامِ.

(١) زيادة: (لا تقيم لا تصح الجمعة) في: ج.

(٢) انظر: القدوري (مع اللباب) ١٠٩/١ وما بعدها.

(٣) ش: ويفصل بين الخطبتين بجلسة، ومقدارها: أن يستقر كل عضو منه موضعه.

(٤) زيادة: (اسم) في: م. ش: بأن قال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله إلا الله

صح.

(٥) أي أداء الجمعة.

١٤٠ — [مِمَّنْ لَا تَلَزِمُهُمُ الْجُمُعَةُ]

ولا جُمُعَةً عَلَى مُسَافِرٍ^(١)، وامرأة^(٢)، ومريض، وعَبْدٌ وَأَعْمَى، فَإِنْ^(٣) صَلَّوْهَا [كَفَتْهُمْ^(٤)]، وَتَصَحَّ إِمَامَتُهُمْ فِيهَا — إِلَّا الْمَرْأَةَ — وَتَحْصُلُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ أَيْضًا.

١٤١ — [صَلَاةُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ]

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ^(٥) الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ عُدْرٍ^(٦) كَرِهَهُ، وَأَجْزَأَهُ.

١٤٢ — [صَلَاةُ الظُّهْرِ مِمَّنْ لَا تَلَزِمُهُمُ الْجُمُعَةُ]

وَيُكْرَهُ لِلْمَعْدُورِينَ وَالْمَحْبُوسِينَ الظُّهْرَ بِجَمَاعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٧) / . [ج/١٥ب]

١٤٣ — [إِذْرَاكَ الْجُمُعَةِ]

وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الشَّهَادَةِ، أَوْ فِي سُجُودِ السَّهْوِ / أَتَمَّ^(٨) الْجُمُعَةَ. [ب/٤٤]

١٤٤ — [مَتَى يَحْرُمُ الْبَيْعُ؟]

وبالأذان^(٩) الأوَّلَ يَحْرُمُ الْبَيْعُ.

(١) زيادة (ولا على مريض، ولا على عبد ولا على مريض) في: م.

(٢) زيادة (ولا امرأة) في د، وفي م: (ولا على امرأة).

(٣) ج، م: (وإن).

(٤) (ألفتهم) في الأصل، والمثبت من بقية النسخ. ش: كفتهم عن فرض الوقت؛ لأنهم لما تحملوه فصار كالْمَسَافِرِ إِذَا صَامَ.

(٥) تقديم وتأخير: (يوم الجمعة في منزله) من: ج، م.

(٦) زيادة (قبل صلاة الإمام كره له ذلك وأجزأه) في: م.

(٧) زيادة (في مصر) في: م.

(٨) د: (ثم).

(٩) زيادة (وأما الأذان) من: د.

١٤٥ — [وُجُوبُ السَّغْيِ]

[١٣د/ب]

ويجبُ السَّغْيُ على مَنْ يَسْمَعُ^(١) النداء / فقط .

١٤٦ — [وَقْتُ تَرْكِ الْكَلَامِ]

وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلخُطْبَةِ: تَرَكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَالْكَلامَ حَتَّى يُصَلُّوا .

١٤٧ — [سِمَاعُ الْخُطْبَةِ]

فَإِذَا خَطَبَ وَجَبَ السَّمَاعُ، وَالشُّكُوتُ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ^(٢)، وَإِذَا قَرَأَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾^(٣) يُصَلِّي^(٤) السَّامِعُ فِي نَفْسِهِ .



(١) م: (سمع). ش: لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. والنداء: هو الأذان الثاني عند المنبر إذ لم يكن على عهد النبي ﷺ إلا هذا.

(٢) ش: فإن من لم يقدر على الاستماع لبعده فقد قدر على الإنصات فيلزمه .

(٣) هذه جزء من آية .

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥)
(الأحزاب، آية ٥٦).

(٤) م: (فيصلي).

فَصْلٌ: في العِيدِ^(١)

١٤٨ — [عَلَى مَنْ تَجِبُ صَلَاةُ الْعِيدِ؟]
تَجِبُ صَلَاةُ الْعِيدِ^(٢) عَلَى كُلِّ مَنْ تَجِبُ (عَلَيْهِ)^(٣) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ.

١٤٩ — [مَاذَا يُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ؟]
[١/١٢] وَيُسْتَحَبُّ يَوْمُ / الْفِطْرِ أَنْ يَطْعِمَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ الصَّلَاةِ،^(٤) وَفِي الْأَضْحَى
بَعْدَهَا، وَيَغْتَسِلُ فِيهِمَا، وَيَتَطَيَّبُ، وَيَلْبِسُ / أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيَتَوَجَّهَ إِلَى
الْمُصَلَّى (وَهُوَ)^(٥) غَيْرُ مُكَبَّرٍ جَهْرًا، بِخِلَافِ الْأَضْحَى فَإِنَّهُ يُكَبَّرُ (فِيهِ)^(٦) جَهْرًا

(١) العيد مشتق من العَوْد، وهو الرجوع والمُعَاوَدَةُ؛ لأنه يتكرر، وهو من ذوات الواو،
وجمعه: أعياد وهو يوم الفطر، ويوم الأضحى. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (عيد).

ج، د، م: (العيدين).

(٢) ج، د، م: (العيدين).

(٣) ساقطة من: ج. ش: ويشترط له أيضاً ما يشترط لها من المصير والسلطان وإذن
العام إلا الخطبة.

(٤) زيادة (ثم) في: د.

(٥) ساقط من: م.

(٦) ساقطة من: ج.

طُولُ الطَّرِيقِ^(١).

١٥٠ — [صِفَةُ صَلَاةِ الْأُضْحَى]

وَصَلَاةُ الْأُضْحَى كَالْفِطْرِ^(٢).

١٥١ — [تَعْجِيلُ الْأُضْحَى وَتَأْجِيلُ الْفِطْرِ]

و^(٣) يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا^(٤)، [وتأخير صلاة الفطر]^(٥).

١٥٢ — [بِدْعَةُ يَوْمِ عَرَفَةَ]

والوقوف يوم عرفة في موضع آخر / تَشْبُهًا^(٦) بأهل عَرَفَةَ بدعة. [ج ١/١٦]

١٥٣ — [ابْتِدَاءُ وَانْتِهَاءُ التَّكْبِيرِ]

وتكبيرُ التشريق أوله: بعد فجر^(٧) يوم عَرَفَةَ، وآخره: بعد عصر يوم

النَّخْرِ.

(١) زيادة (بالاتفاق) في: م.

(٢) زيادة: (يصلي فيهما الإمام ركعتين: يكبر في الأولى تكبيرة الافتتاح، ويثنى، ويكبر

ثلاثاً بعدها، ثم يقرأ الفاتحة وسورة، ويكبر للركوع، وفي الثانية يقدم القراءة عليها

ويخطب بعد كل منهما خطبتين: يعلم في خطبة الفطر أحكام صدقة الفطر، وفي

خطبة الأضحى أحكام الأضحية، وتكبير التشريق) في: م، ش.

(٣) ب: (فيستحب).

(٤) أي: الأضحى.

(٥) مزيدة من: م.

(٦) ب، م: (تشبيهاً). ش: لأن الوقوف بعرفة عبادة مخصوصة بالمكان فلا يكون

عبادة دونها كسائر المناسك.

(٧) م: (بعد الفجر من يوم).

١٥٤ - [صِفَةُ التَّكْبِيرِ]

[١٤٣] وصفته: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ / اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ
الْحَمْدُ، مرةً واحدةً بعد الفرض.

١٥٥ - [عَلَى مَنْ يَجِبُ التَّكْبِيرُ؟]

وإنما يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُقِيمٍ مُصَلٍّ^(١) فِي جَمَاعَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ لَا غَيْرَ^(٢).

١٥٦ - [مَوَاضِعُ تَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ]

[ب/٤٦] وَلَا يَكْبَرُ بَعْدَ / الْوُتْرِ وَ^(٣)صَلَاةِ الْعِيدِ، وَيُكَبَّرُ بَعْدَ^(٤) الْجُمُعَةِ فَإِنْ تَرَكَ
الْإِمَامُ التَّكْبِيرَ كَبَّرَ الْمَأْمُومُ، وَيُسْتَحَبُّ اخْتِلَافُ الطَّرِيقِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ.



(١) ج: (يصلي).

(٢) ش: ويقصد به جماعة الرجال، فلا يجب على المسافر ولا على أهل القرى ولا
على المنفرد ولا على النساء.

(٣) زيادة (ولا بعد...).

(٤) د: (مع).

فَضْلٌ: في ^(١) الْمُسَافِرِ

١٥٧ — [الرُّخْصَةُ فِي السَّفَرِ]

السَّفَرُ الْمُرْخَّصُ لِلْمُطِيعِ وَالْعَاصِي:
مُقَدَّرٌ بثلاثةِ أَيَّامٍ، بِسَيْرِ الْإِبِلِ، وَمَشْيِ الْأَقْدَامِ ^(٢).

(١) ب: (صلاة المسافر). والمسافر: اسم فاعل من السفر — بالتحريك — : قطع المسافة، وسمي بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال، والمراد بالسفر هنا: الخروج عن عمارة موطن الإقامة قاصداً مكاناً يبعد مسافة يصح فيها قصر الصلاة. انظر: لغة معجم الفقهاء، التحرير (سفر).

(٢) السفر الذي يتغير به الأحكام أن يقصد الإنسان مسيرة ثلاثة أيام بسير الإبل ومشى الأقدام في أقصر أيام السنة.

ش: «وعن أبي حنيفة أنه يقدر بثلاثة مراحل وهو قريب من الأول لأن المعتاد في السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة»، ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة، كما لا يصح التقدير عندهم بالفراسخ على المعتمد الصحيح. ومما سبق ذكره في مسافة القصر الشرعي عند الحنفية = ٣ مراحل = ١٣٣,٠٥٦ كم.

فالمرحلة ٢ بريدان = ٨ فراسخ = ٢٤ ميلاً = ٤٤٣٥٢ متراً.

= المراحل الثلاثة بالأمتار = ٣ × ٤٤٣٥٢ = ١٣٣,٠٥٦ كم.

١٥٨ — [القَصْرُ فِي الصَّلَاةِ]

[١٣/١] وفَرَضُ الْمُسَافِرِ / فِي ^(١) الرُّبَاعِيَّةِ: رَكَعَتَانِ، فَلَوْ ^(٢) صَلَّى أَرْبَعاً وَقَرَأَ فِي الْأَوَّلَيْنِ ^(٣)، وَقَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ وَقَعَتِ الْأَوَّلِيَّانِ فَرَضاً، وَمَا [ج/١٦ب] بَعْدَهُمَا / : نَفْلاً، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بَطَلَتْ ^(٤).

١٥٩ — [مَتَى يَتَرَخَّصُ الْمُسَافِرُ؟]

[ب/٤٧] وَيَتَرَخَّصُ الْمُسَافِرُ بِمَفَارِقَةِ ^(٥) بِيُوتِ الْمَصْرِ ^(٦) / حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا.

١٦٠ — [إِتْمَامُ وَقَصْرُ الْمُسَافِرِ]

أَوْ يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ أَوْ ^(٧) قَرْيَةٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً — لَا فِي مَفَازَةٍ — فَيُتِمُّ.

وَلَوْ دَخَلَ مِصْرًا وَلَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ فِيهِ وَتِمَادَتْ حَاجَتُهُ أَشْهُرًا تَرَخَّصَ ^(٨)،

= وهذه هي المسافة الحديثة بحسب الأمتار عند الحنفية.

وأما عند الجمهور = ٨٨,٧٠٤ كم.

باعتبار أن مسافة القصر يومان = مرحلتان.

انظر: معجم لغة الفقهاء، (المقادير).

(١) ب، ج، د، م: (كل رباعية).

(٢) م: (دلو).

(٣) ب: (الأولين).

(٤) زيادة (صلاته) في: م. وش: (وذلك لاختلاط النافلة بالفرض قبل إكماله).

(٥) د: (بمجاوزته بيوت مصر). ش: بمفارقة بيوت مصر من الجانب الذي خرج.

(٦) زيادة (ولا يزال على السفر حتى يرجع) في: م.

(٧) زيادة (في) في: ج.

(٨) م: (يترخص).

ولا تَصِحُّ / نِيَّةُ إِقَامَةِ الْعَسْكَرِ الْمُحَارِبِ لِلْكَفَّارِ^(١) أَوِ الْبُغَاةِ، بِخِلَافِ أَهْلِ [د/١٤ب]
الْكَلَا^(٢)، [فِي الْوَقْتِ]^(٣)، وَيُتِمُّ الْمُسَافِرُ الْمُقْتَدِي بِالْمُقِيمِ.

١٦١ — [إِمَامَةُ الْمُسَافِرِ بِالْمُقِيمِ]

وَإِذَا^(٤) صَلَّى الْمُسَافِرُ بِالْمُقِيمِينَ رَكَعَتَيْنِ^(٥) وَسَلَّمَ وَقَالَ^(٦): أَتَمُّوا
صَلَاتَكُمْ فَإِنَا قَوْمٌ سَفَرٌ، فَيُتِمُّونَ^(٧) بغيرِ قِرَاءَةٍ.

١٦٢ — [تَغْيِيرُ الْوَطَنِ بِالْإِقَامَةِ]

وَمَنْ تَوَطَّنَ فِي غَيْرِ وَطَنِهِ ثُمَّ دَخَلَ^(٨) وَطَنَهُ الْأَوَّلَ: قَصَّرَ.

١٦٣ — [قَضَاءُ فَائِتَةِ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ]

وفائِتَةُ الْحَضَرِ تُقْضَى فِي السَّفَرِ^(٩) أَرْبَعًا / ، وفائِتَةُ السَّفَرِ تُقْضَى فِي [ب/٨٨]

-
- (١) زيادة (والكفار في دار الحرب، والبغاة في دار الإسلام في غير مصر) في: م.
(٢) ش: (فإن نية الإقامة يصح منهم في الأصح، وإن كانوا في المفازة؛ لأن الإقامة أصل، فلا يبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى).
(٣) الزيادة من م، وساقطة من بقية النسخ، وهو الصحيح، لأن سبب جواز الاقتداء: هو الوقت، وبعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم؛ لعدم تغير فرضه بعده لانقضاء السبب.

انظر: الشرح من (٦٠)، اللباب في شرح الكتاب، ١/١٠٧.

(٤) ب: (فإذا)، وفي ج، د: (وإن).

(٥) الواو ساقطة من ب، ج، وفي د: (ثم).

(٦) زيادة (ندبا) في: م.

(٧) زيادة (صلاته) في: م.

(٨) ساقطة من بقية النسخ.

(٩) زيادة (وهو الأصح) في: ب.

الْحَضَرِ رَكَعَتَيْنِ، وَالْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ آخِرُ الْوَقْتِ.

١٦٤ — [مَتَى يَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا وَبِالْعَكْسِ؟]

[ج/١٧] وَيَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ، وَلَا يَصِيرُ الْمُقِيمُ مُسَافِرًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ /
مَعَ الْخُرُوجِ^(١).

١٦٥ — [السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ]

[ب/١٣] وَيُبَاحُ السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ / قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ.

١٦٦ — [صَيْرُورَةُ الْمُسَافِرِ مُقِيمًا]

وَمَنْ بَدَأَ لَهُ الرُّجُوعُ مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى مِصْرِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ سَفَرٍ،
صَارَ^(٢) مُقِيمًا (فِي الْحَالِ^(٣))، وَإِلَّا فَهُوَ مُسَافِرٌ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى مِصْرِهِ.
وَكُلُّ تَبَعٍ يَصِيرُ مُقِيمًا بِنِيَّةِ مَتَّبِعِهِ إِذَا عَلِمَ^(٤) بِهَا^(٥).



(١) ش: وذلك؛ لأن الإقامة ترك فيكفيه مجرد النية، وأما السفر ففعل، والفعل لا يكفيه مجرد النية.

(٢) م: (يصير).

(٣) ساقط من: ج.

(٤) زيادة: (التبع) في: م. ش: كالمرأة مع زوجها، والجندي مع الأمير والأجير مع المستأجر.

(٥) انظر بالتفصيل: القدوري (مع اللباب) ١٠٥/١ وما بعدها. الاختيار، ٧٩/١، ٨٠.

فَضْلٌ: فِي الْمَرِيضِ

١٦٧ — [صَلَاةُ الْمَعْدُورِ]

(١) مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ صَلَّى قَاعِدًا يَزْكَعُ وَيَسْجُدُ فَإِنْ لَمْ يُطِقِ الرُّكُوعَ / [١٥/١] وَالسُّجُودَ / أَوْ مَأْ قَاعِدًا، وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، وَلَا يَزْفَعُ إِلَى [ب/٤٩] وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يُطِقِ الْقُعُودَ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ، وَجَعَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَوْ مَأ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوْ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ (٢) مُتَوَجِّهًا إِلَيْهَا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(٣) فَإِنْ لَمْ يَطِقِ الْإِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ، أَخَّرَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ تَسْقُطْ (٤) مَا دَامَ مُفِيقًا. وَلَا يُؤْمَى بِغَيْرِ رَأْسِهِ.

(١) زيادة (الوار) في: ب.

(٢) زيادة (الأعين) في: د.

(٣) م: (وإن). لأن الطاعة بحسب الطاقة (فاتقوا الله ما استطعتم).

(٤) زيادة: (ولم تسقط عنه، وإن كان العجز أكثر من يوم وليلة ما دام مفيقاً) في: م.

في ش: وقيل: إن زاد عجزه على يوم وليلة سقط عنه القضاء كما في الإغماء لأن مجرد العقل لم يكف لتوجه الخطاب.

١٦٨ — [الْقُدْرَةُ عَلَى الْقِيَامِ فَقَطْ]

[ج/١٧ب] وإن قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ، / لا عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، صَلَّى قَاعِداً يَوْمَهُ
بِهِمَا، أَوْ قَائِماً، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

١٦٩ — [الْمَرَضُ فِي الصَّلَاةِ]

[ب/٥٠] وَمَنْ مَرَضَ فِي صَلَاتِهِ، بَنَى عَلَى حَسَبِ مَا يَقْدِرُ. وَمَنْ صَلَّى قَاعِداً /،
ثُمَّ صَحَّ بَنَى قَائِماً.

وإن^(١) صَلَّى مُوَمِياً، ثُمَّ صَحَّ فِيهَا، اسْتَقْبَلَ.

١٧٠ — [قَضَاءُ الْمَعْذُورِ الصَّلَاةَ]

[١/١٤] وَمَنْ جُنَّ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْماً وَلَيْلَةً، قَضَى بِخِلَافٍ / الْأَكْثَرَ^(٢).
وَالنَّائِمُ يَقْضِي مُطْلَقاً.

وَيَقْضِي الْمَرِيضُ فَائِتَةَ الصَّحَّةِ، عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَيَقْضِي الصَّحِيحُ
فَائِتَةَ الْمَرَضِ كَامِلَةً.



(١) ج، د، م: (وَمِنْ).

(٢) ش: الْأَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَهَذَا اسْتِحْسَانًا، وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا قَضَاءَ
عَلَيْهِ إِذَا اسْتَوْعَبَ وَقْتُ صَلَاةٍ كَامِلٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَبْتَنِي عَلَى
وَجُوبِ الْأَدَاءِ.

وَجْهُ الْاسْتِحْسَانِ: أَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا قَصُرَتْ لَا يَخْرُجُ فِي الْقَضَاءِ فَيَجِبُ كَالنَّائِمِ وَإِذَا
طَالَتْ يَخْرُجُ فَيَسْقُطُ كَالْحَائِضِ.

فَصْلٌ:

في الفائتة

١٧١ — [وَقْتُ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ]

(١) مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا / قَبْلَ فَرَضِ الْوَقْتِ (٢) إِلَّا إِذَا خَافَ [١٥٥/ب] فَوُتَ فَرَضِ الْوَقْتِ، أَوْ وَقَعَهُ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ، أَوْ كَانَتْ الْفَوَائِتُ (٣) سِتًّا (٤) كُلُّهَا قَدِيمَةً أَوْ حَدِيثَةً، فَإِنْ قَضَىٰ وَاحِدَةً مِنَ السِّتَّةِ عَادَ التَّرْتِيبُ (٥).



(١) م: (ومن).

(٢) قضاها إذا ذكرها سواء كان فوتها ناسياً أو عامداً، وقدم الفائتة على الوقتية لوجوب الترتيب.

والأصل في هذا الباب: (أن الترتيب بين الفوائت وبين فرض الوقت مستحق) أي واجب.

البناءة مع الهداية ٦٢٣/٢.

(٣) د: (الفريضة).

(٤) فإنه يقدم الوقتية؛ لأن الحكم لا يقتضي إضاعة الموجود في طلب المفقود، لأن الترتيب يسقط بضيق الوقت. اهـ.

(٥) انظر القدوري، ٨٧/١، ٨٨. عود الترتيب هذا عند البعض، وهو الأظهر؛ لأن سقوطه بعلة الكثرة المفضية إلى الحرج وقد زالت. ش.

فَصْلٌ:

١٧٢ — [الخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ]

وَمَنْ دَخَلَ مَسْجِدًا / قَدْ أُذِّنَ فِيهِ، كُرَّةَ خُرُوجِهِ قَبْلَ / ^(١) الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ مُؤَذِّنًا، فَيَذْهَبُ ^(٢) إِلَى جَمَاعَتِهِ ^(٣)، أَوْ يَكُونُ قَدْ صَلَّى الْفَرَضَ فَيُخْرِجُ، إِلَّا أَنْ تَقَامَ ^(٤) الصَّلَاةُ قَبْلَ خُرُوجِهِ فَيَقْتَدِي تَطَوُّعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ، وَيُخْرِجُ فِي الْبَاقِي ^(٥).

[ب/٥١]
[ج/١٨]

١٧٣ — [رَكْعَتَا الْفَجْرِ مَعَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ]

وَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ وَالْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، إِنْ خَافَ فَوَتْ رَكْعَةً وَاحِدَةً مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى السُّنَّةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ ^(٦)، وَ ^(٧) إِنْ خَافَ فَوَتْ

(١) زيادة (أن تقام) في: ج.

(٢) ج، م: (فذهب).

(٣) م: (جماعة).

(٤) م: (أن يقام للصلاة).

(٥) ش: يعني في العصر والفجر لكرهية النفل بعدها، والمغرب إذ لا نفل بركعة.

(٦) ش: لتمكن الجمع بين الفضيلتين.

(٧) د: (فإن).

الركعتين^(١) تَرَكَ السُّنَّةَ واقتدى به^(٢) ولم يَقْضِهَا^(٣).

١٧٤ — [قَضَاءُ سُنَّةِ الظُّهْرِ]

وَسُنَّةُ الظُّهْرِ يَتْرُكُهَا / فِي الْحَالِينِ^(٤)، وَيَقْضِيهَا / كَمَا مَرَّ فِي فَصْلِ [ب/١٤٤]
السُّنَنِ^(٥).

١٧٥ — [إِذْرَاكَ ثَوَابِ الْجَمَاعَةِ]

وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ.

١٧٦ — [إِذْرَاكَ الرَّكْعَةِ]

وَلَوْ^(٦) أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعاً فَكَبَّرَ^(٧)، وَوَقَفَ^(٨) حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ / [ب/١٤٥]
رَأْسَهُ، لَا يَصِيرُ مُدْرِكاً لِتِلْكَ الرَّكْعَةِ، وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي الْقِيَامِ وَلَمْ يَرْكَعْ مَعَهُ حَتَّى
رَفَعَ (الْإِمَامُ)^(٩) رَأْسَهُ، ثُمَّ رَكَعَ (الْمُقْتَدِي)^(١٠) صَارَ مُدْرِكاً / لَهَا^(١١). وَلَوْ [ج/١٨٨]

(١) د: (ركعتين).

(٢) ش: لأنه تعذر إحرازهما فيحزر أحقهما وهو الجماعة.

(٣) ش: تلك السُّنَّة بعدها قبل طلوع الشمس اتفاقاً.

(٤) ج، د: (الحاليتين). ش: سواء خاف فوت ركعة أو أكثر واقتدى به.

(٥) ش: من التقدم والتأخر على الاختلاف.

(٦) م: (ومن).

(٧) د: (وكبر).

(٨) زيادة: (ولم يركع حتى يرفع الإمام) في: م.

(٩) ساقط من: ج، د.

(١٠) ساقط من: ب.

(١١) ش: أي لتلك الركعة بالاتفاق لأنه شاركه في حقيقة القيام، ولكن تخلف عنه في

الركوع فصار لاحقاً فيه فعليه أن يتبعه فيه.

رَكَعٌ^(١) قَبْلَ الْإِمَامِ، فَادْرَكَهُ الْإِمَامُ فِيهِ: صَحَّ.

١٧٧ — [كَيْفِيَّةُ قَضَاءِ الْمَسْبُوقِ]

وَالْمَسْبُوقُ^(٢): يَقْضِي فَائِتَهُ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ بِقِرَاءَةِ^(٣)، وَلَوْ كَانَ قَرَأَ مَعَ الْإِمَامِ^(٤)، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَنَتَ مَعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْنُتُ فِيهَا يَقْضِي^(٥).

[ب/٥٣] وَلَوْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ ثَالِثَةَ الْمَغْرِبِ / : قَضَى الْأَوَّلَيْنِ بِجُلُوسَتَيْنِ.

١٧٨ — [صِفَةُ قَضَاءِ الْمَسْبُوقِ]

وَمَا يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ حَكَمًا، فَيَسْتَقْتَحُ فِيهِ، لَا فِيمَا أَدْرَكَ^(٦) وَيَتَشَهَّدُ مَعَ إِمَامِهِ وَلَا يَدْعُو.



(١) زيادة: (المقتدى) في: م.

(٢) المسبوق: «هو الذي أدرك الإمام بعد ركعة أو أكثر» الجرجاني: التعريفات، (باب الميم).

(٣) بمعنى: أن المسبوق يقرأ فيما يقضي مثل قراءة إمامه: الفاتحة والسورة؛ لأن ما يقضى: أول صلاته في حق الأركان.

(٤) ش: ولو قرأ فيما أدرك؛ لأنه منهي عنها، والمنهي عنه لا ينوب عن المأمور به.

(٥) م: (قضى)؛ وذلك لأنه مأمور بأن يقنت معه متابعة له، فصار ذلك موضعاً للقنوت.

(٦) م: (أدركه).

فَضْلٌ:

في السَّهْوِ^(١)

١٧٩ — [سَجْدَةُ السَّهْوِ]

يَجِبُ لِلْسَّهْوِ لَا لِلْعَمْدِ سَجْدَتَانِ^(٢): مَتَى تَرَكَ وَاجِباً أَوْ آخَرَهُ، أَوْ آخَرَ
رُكْنًا، أَوْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلاً مِنْ جِنْسِهَا^(٣). / ^(٤)

[١/١٥]

١٨٠ — [السَّهْوُ بِاعْتِبَارِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ]

وَيَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ بِسَهْوِ الْإِمَامِ، فَإِنْ تَرَكَهُ^(٥) الْإِمَامُ وَافَقَهُ الْمَأْمُومُ.
وَسَهْوُ الْمَأْمُومِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ^(٦).

(١) السهو: الغفلة، وهو غفلة القلب عن الشيء انظر: مختار الصحاح (سها).

(٢) وصفتهما: أن يسجد للسهو سجدين بعد تسليمه واحدة على الأصح ثم يشهد ويسلم.

انظر: الكتاب مع اللباب، ٩٤/١، ٩٥؛ الاختيار، ٧٢/١٠.

(٣) في ش زيادة (وليس منها).

(٤) كزيادة الركوع والسجود وكذا لو كرر التشهد في القعدة الأولى، أو زاد عليه.

(٥) ج: (ترك).

(٦) زيادة في م (لا عليه ولا على الإمام).

١٨١ — [السَّهْوُ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ]

ومن سَهَا عن القَعْدَةِ الْأُولَى: فَإِنْ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ، قَعَدَ، وَلَا شَيْءَ / عَلَيْهِ^(١)، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ^(٢)، لَمْ يَقْعُدْ، وَسَجَدَ^(٣) [ب/٥٤] [ب/١٦٥] للسَّهْوِ.

١٨٢ — [السَّهْوُ عَنِ الْقَعْدَةِ الثَّانِيَةِ]

ومن سَهَا عن القَعْدَةِ الْآخِرَةِ، عَادَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَسْجُدَ لِلْخَامِسَةِ وَسَجَدَ^(٤) لِلْسَّهْوِ، وَإِنْ سَجَدَ لِلْخَامِسَةِ صَارَ فَرَضُهُ نَفْلًا، فَيَضُمُّ إِلَيْهِ رَكْعَةً سَادِسَةً^(٥)، وَإِنْ لَمْ يَضُمَّ صَحَّ، وَلَوْ قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ وَلَمْ يُسَلِّمْ ظَنَّ^(٦) أَنَّهَا الْقَعْدَةُ الْأُولَى، عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدَ لِلْخَامِسَةِ وَسَجَدَ^(٧) لِلْسَّهْوِ، وَإِنْ سَجَدَ [ب/٥٥] لِلْخَامِسَةِ زَادَ سَادِسَةً وَتَمَّ فَرَضُهُ، وَالزَّائِدُ نَفْلٌ غَيْرُ نَائِبٍ عَنْ / سُنَّةِ الظُّهْرِ، وَسَجَدَ^(٨) لِلْسَّهْوِ^(٩).

وَمَنْ سَلَّمَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَعَلَيْهِ سَهْوٌ: لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا،

(١) «لأن ما قرب إلى الشيء له حكمه». شرح المختصر ل ٦٥. وزيادة (من السجدة في الأصح).

(٢) بأن كان النصف الأسفل مستويًا.

(٣) ج: (ويسجد) وسجد لتركه الواجب.

(٤) ت. ج: (ويسجد). أي ويسجد للسَّهْوِ لتأخيره فرضاً وهو القعود الأخير.

(٥) زيادة في م: (على قولهما لأن التنفل بالوتر غير مشروع).

(٦) في أ: (يظن).

(٧) ب، ج: (ويسجد).

(٨) ج: (ويسجد).

(٩) (للسَّهْوِ لأن نيته بغير المشروع فيلغو كما نوى الظهر ستاً...).

وَيَسْجُدُ لَسَهْوِهِ^(١).

١٨٣ — [الشُّكُّ فِي الرِّكَعَاتِ]

ومن شك^(٢): أصلّى ثلاثاً أو أربعاً؟ وذلك أوّل ما عرض له استأنف^(٣)

بالسّلام، وهو أوّل من الكلام، ومُجَرَّدُ النِّيَّةِ لَغْوٌ^(٤)، وإن كان / الشُّكُّ [ب/١٥١]

يَعْرِضُ له كثيراً: عمل / [بأكثر^(٥)] رأيه، فإن لم يكن له رأيٌ أَخَذَ بِالْأَقَلِّ، [ج/١٩ب]

وَقَعَدَ حَيْثُ يَتَوَهَّمُهُ^(٦) آخَرَ صَلَاتِهِ^(٧) ^(٨).



(١) ب، ج، د: (للسهو).

(٢) زيادة (أنه) في: ب.

(٣) زيادة (الصلاة) في بقية النسخ، وذلك لقوله ﷺ: (إذا شك أحدكم في صلاته أنه

كم صلى فليستقبل الصلاة).

(٤) لأنه لا يخرج به من الصلاة.

(٥) في الأصل (أ) (بأكبر)، والمثبت من (ب، ج).

(٦) ب: (يتوهم).

(٧) وفي القدوري: «فإن كان الشك يعرض له كثيراً بنى على غالب ظنه إن كان له ظن،

فإن لم يكن له ظن بنى على اليقين». ص ١٣.

(٨) انظر: القدوري (مع اللباب) ٩٤/١ وما بعدها.

/ فَضْلُ :

في سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ

١٨٤ — [عَدَدُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ]

وهي أَرْبَعُ عَشْرَةَ^(١) سجدة معروفة^(٢) منها :

الأولى : في الْحَجِّ خَاصَّةً، ومنها / سجدة صَ . [ب/٥٦]

١٨٥ — [حُكْمُ السَّجْدَةِ]

وَتَجِبُ عَلَى التَّالِيِ وَالسَّامِعِ^(٣)، وَوَجُوبُهَا^(٤) عَلَى التَّرَاخِي، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا (تَجِبُ)^(٥) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ^(٦)، وَلَا قِضَاؤُهَا: كَالْحَائِضِ، وَالنُّفْسَاءِ،

(١) ب : (أربع عشرة).

(٢) «وهي في آخر الأعراف، وفي الرعد، وفي النحل، وبنو إسرائيل (الإسراء)، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل، والم تنزيل (السجدة)، وصَ، وحَمَ السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت، وقرأ باسم ربك، كذا كتب في مصحف عثمان وهو المعتمد». شرح التحفة ق ٦٦.

(٣) «ولو غير قاصدٍ لحديث (السجدة على من سمعها، السجدة على من تلاها) وهي كلمة إيجاب». ق ٦٧.

(٤) أ، ج، د: (وجوبها) والمثبت من: ب.

(٥) ساقط من: د.

(٦) لأنه يشترط في أدائها جميع شرائط الصلاة.

وَالصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْكَافِرِ.

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ، وَلَوْ سَمِعَهَا مِنْ (الطَّوْطِيِّ)^(١)
وَالنَّائِمِ^(٢): قِيلَ لَا تَجِبُ، وَتَجِبُ عَلَى التَّالِي الْأَصَمِّ، وَإِنْ قَرَأَهَا الْمَأْمُومُ
خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْهَا هُوَ (وَلَا^(٣)) الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ (وَلَا^(٤)) بَعْدَهَا،
وَالسَّجْدَةُ الصَّلَاتِيَّةُ لَا تُقْضَى خَارِجَ الصَّلَاةِ.

١٨٦ — [تَدَاخُلُ السَّجْدَةِ]

وَمَنْ قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ^(٥) وَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى صَلَّى فِي مَجْلِسِهِ / وَأَعَادَهَا [ب/٥٧]
وَسَجَدَ، سَقَطَتْ^(٦)، وَلَوْ كَانَ^(٧) سَجَدَ لِلأُولَى / قَبْلَ الصَّلَاةِ سَجَدَ لِلأُخْرَى [ج/٢٠]
فِيهَا.

وَمَتَى اتَّخَذَ الْمَجْلِسُ وَالْآيَةُ تَدَاخُلَتْ، وَمَتَى اخْتَلَفَ أَحَدُهُمَا: تَعَدَّدَتْ،
وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَجْلِسُ بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ وَلَا بِخَطْوَةٍ / أَوْ بِخَطْوَتَيْنِ^(٨)، وَلُقْمَةٍ [ب/١٦]
أَوْ لُقْمَتَيْنِ. [ب/١٧د]

(١) ساقط من: ب. والطوطي: البغواء الذي يقلد في النطق ما يسمع.

(٢) د: (أو النائم). وزيادة في م: (قيل يجب وقيل لا يجب وهو الصحيح).

(٣) ساقط من: ج.

(٤) ساقط في: ج.

(٥) ج: (السجدة).

(٦) ش: «وكفت السجدة الصلواتية عن التلاوتين للتداخل، وجعلت مستتعبة للأولى:
لأنها أقوى».

(٧) ج: (وإن كان).

(٨) ب، ج، د: (خطوتين).

١٨٧ — [السَّجْدَةُ فِي السَّفِينَةِ وَالذَّابَّةِ]

وَالسَّفِينَةُ الْجَارِيَةُ كَالْبَيْتِ، وَلَوْ كَرَّرَهَا عَلَى الذَّابَّةِ وَهِيَ تَسِيرُ، فَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ: اتَّحَدَّتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا: تَعَدَّدَتْ، وَإِذَا تَلَاهَا عَلَى الذَّابَّةِ أَجْزَأَتْهُ بِالْإِيمَاءِ.

١٨٨ — [صِفَةُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ]

وَهِيَ: كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ^(١) بغير تَشَهُّدٍ (و)^(٢) سلام^(٣) (٤).



(١) قال القدوري في صفتيهما: «ومن أراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد، ثم كبر ورفع رأسه، ولا تشهد عليه ولا سلام». ص ١٤.

ش: «ويقول في هذه السجدة ما يقول في سجدة الصلاة في الأصح» ص ٦٩.

(٢) زيادة (ولا) في: د.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) انظر: القدوري (مع الباب) ١٠٢/١ وما بعدها، الاختيار، ٧٥/١.

/فَصْلُ:

في الميِّتِ

١٨٩ — [حَالَةُ الْاِخْتِضَارِ]

يُوجَّهُ الْمُخْتَضِرُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَتُذَكَّرُ عِنْدَهُ الشَّهَادَةُ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهَا^(١).

١٩٠ — [الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ]

فَإِذَا^(٢) مَاتَ غُسِّلَ^(٣) وَكُفِّنَ^(٤) وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ، صَلِّيَ

(١) «ولا يؤمر بها كيلا يأبى ولكن يذكره عنده وهو سميع». الشرح. ق ٦٩.

(٢) د: (فإن) ج: (وإذا).

(٣) اختصر المؤلف هنا المسألة قال القدوري: «فإذا مات شدوا لحبيه، وغمضوا عينيه، وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير، وجعلوا على عورته خرقة، ونزعوا ثيابه، ووضعوه».

ولا يمضمض، ولا يستنشق ثم يفيضون الماء عليه... انظر القدوري بالتفصيل، ص ١٨.

(٤) «والسنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار وقميص ولفافة، فإن اقتصروا على ثوبين جاز... وتكفن المرأة في خمسة أثواب: إزار وقميص وخمار وخرقة يربط بها ثدياها، ولفافة، فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب جاز...» القدوري ص ١٨.

على قبره ما لم يغلب على الظن تفسخه، وَمَنْ اسْتَهْلَ^(١) غُسَلَ [وَكُفِنَ]^(٢) ج/٢٠ب] وصلي عليه^(٣)، وإن لم يَسْتَهْلَ غَسَلَهُ^(٤) وَلُفَّ في خِرْقَةٍ / ولم يُصَلَّ عليه.

ولا يُصَلَّى على باغ، ولا قاطع طريق.

١٩١ — [المَشْيُ فِي الْجَنَازَةِ]

والمَشْيُ خلف الجنَازَةِ أَفْضَلُ، وَيُطِيلُ الصَّمْتَ، وَيُكْرِهُ رَفْعُ الصَّوْتِ ج/٥٩ب] بالذِكْرِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِ كُرِّهِ الْجُلُوسُ / قبل وضعه عن الرقاب.

١٩٢ — [وَضْعُ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ]

وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ لِحْدًا^(٥)، وَيُدْخَلُ^(٦) الْمَيِّتُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، / وَيُضَجَّعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُوجَّهًا^(٧) إِلَيْهَا^(٨). [١/١٨٥]

(١) أي رفع صوته بالبكاء عند الولادة.

(٢) الزيادة من: ب، ج، د. وهي صحيحة.

(٣) «والصلاة أن يكبر تكبيرة يحمد الله تعالى عقبيها، ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي ﷺ، ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين، ثم يكبر تكبيرة رابعة، ويسلم» القدوري.

(٤) ب، ج، د: (غسل).

(٥) «إن كانت الأرض صلبة، وهو: أن يحفر في جانب القبلة من القبر حفيرة فيوضع فيها الميت، ويشق إن كانت الأرض رخوة، وهو: أن يحفر حفيرة في وسط القبر فيوضع فيها». الباب، ١/١٣١.

(٦) تقديم (فيه الميت) في: د.

(٧) ج، د: (متوجهاً).

(٨) ويقول الذي يضعه «باسم الله وعلى ملة رسول الله». القدوري ص ١٨.

ويُكره البناء على القبر. ولا يُدفن في قبر أكثر من واحد: / إلّا [١٦/ب] للضرورة^(١). واتخاذ التابوت للمرأة حسن^(٢).



= وفي الشرح: «ويقول واضعه بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك. نهاية». ق ٧٠.

(١) د: (لضرورة).

(٢) ش: (لأنه أقرب إلى الستر وإلى التحرز عن مسها عند الوضع في القبر).

فَضْلٌ:

في الشهيد^(١)

١٩٣ — [تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ]

والشَّهِيدُ: كلُّ مُسْلِمٍ قَتَلَهُ كَافِرٌ أَوْ مُسْلِمٌ ظَلَمًا، قَتْلًا لَمْ يَجِبْ بِهِ مَالٌ.

١٩٤ — [وَضْعُ الشَّهِيدِ]

فَلَا يُغَسَّلُ إِلَّا إِذَا قَتَلَ جُنْبًا أَوْ صَبِيًّا وَلَا^(٢) يُغَسَّلُ دَمُهُ وَلَا يُنْزَعُ ثِيَابُهُ، وَيُنْزَعُ كُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْكَفَنِ، وَيُكْمَلُ كَفَنُهُ، ثُمَّ يُصَلَّى عَلَيْهِ.

١٩٥ — [مَتَى يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ؟]

وَكُلُّ جَرِيحٍ أَكَلَ، / أَوْ شَرِبَ، أَوْ نَامَ، أَوْ غُولَجَ، أَوْ ضَمَّهُ^(٣) سَقَفًا، [ب/٦٠] أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا لَا لَخُوفٍ وَطَىءَ الْخَيْلَ^(٤)، أَوْ مَرَّ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ.

(١) ما بين المعقوفتين مزيدة من: ب، ج، د.

(٢) ج: (فلا).

(٣) ج: (خيمه).

(٤) ش: (إشارة إلى أن النقل إذا كان لذلك فمات لم يغسل، لأنه ما نال شيئاً من راحة الدنيا، فيتحقق بذلك بذل نفسه لا ابتغاء مرضاة الله تعالى).

وهو حيّ يعقل^(١)، أو أوصى بأمر دنيوي^(٢)، غُسل^(٣)(٤).



-
- (١) زيادة في م: (ويقدر على أداء الصلاة).
(٢) ج: (دنياوي).
(٣) انظر: القدوري، ص ١٩.
(٤) ش: (أما إذا أوصى بأمر أخروي قيل لا يغسل اتفاقاً) وقيل غير ذلك.

كِتَابُ الزَّكَاةِ^(١)

١٩٦ — [إِنْجَابُ الزَّكَاةِ]

تجب على كل حرٍّ بالغٍ عاقلٍ مسلمٍ، مَلَكٌ نِصَاباً مِلْكاً تَاماً^(٢)، وتَمَّ عليه حَوْلٌ (كاملٌ)^(٣)، وجوباً على الفور (في قول^(٤))^(٥).

١٩٧ — [أَثَرُ الدِّينِ فِي الزَّكَاةِ]

وَكُلُّ دَيْنٍ لَا دَمِيَّ يَمْنَعُ بِقَدْرِهِ، حَالاً كَانَ أَوْ مُؤَجَّلاً.

(١) «الزكاة في اللغة: النماء والزيادة، يقال: زكى الزرع إذا نَمى وازداد، فسميت الزكاة زكاة؛ لأنها سبب لتموّل المال وزيادته.

وفي الشرع: عبارة عن إيجاب طائفة من المال من مال مخصوصٍ لمالك مخصوص». الشرح.

(٢) زيادة (رقب ويدا) في: ج.

(٣) ساقط من بقية النسخ.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) زيادة في (ج): (ووجوباً على التراخي في القول الآخر وهو الأصح).

وعلى القول بالتراخي يجب الضمان بالتأخير ولو هلك، لأن جميع العمر وقت الأداء، وذهب إليه أبو بكر الرازي، وعن الكرخي على الفور، وعن محمد ما يدل عليه، فإنه قال: لا تقبل شهادة من لم يؤد زكاته» ولأنه مقتضى مطلق الأمر، انظر:

الهداية ٩٦/١؛ الاختيار ٩٩/١.

١٩٨ — [زَكَاةُ الْمَيِّتِ]

ومن ماتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ، أَوْ صَدَقَةٌ فِطْرٍ، أَوْ صَوْمٌ، أَوْ نَذْرٌ أَوْ كَفَّارَةٌ / ، [١٨٥/ب] سَقَطَتْ^(١)، إِلَّا إِنْ أَوْصَى^(٢) بِهَا فَتَنْفَذُ مِنْ^(٣) الثُّلُثِ.

١٩٩ — [مَاذَا يُزَكِّي؟]

ولا زَكَاةَ فِي غَيْرِ / الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالسَّوَائِمِ^(٤)، إِلَّا بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ^(٥). [٦١/ب]

ولا زَكَاةَ / فِي الْمَالِ الضِّمَارِ: وَهُوَ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا بِنَائِبِهِ^(٦).

٢٠٠ — [صِحَّةُ أَدَاءِ الزَّكَاةِ]

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُقَارَنَةٍ لِلْأَدَاءِ، أَوْ لِعِزْلِهَا^(٧) إِلَّا إِذَا تَصَدَّقَ بِكُلِّ النَّصَابِ.

٢٠١ — [نِصَابُ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ]

وَنِصَابُ الْوَرَقِ^(٨):

(١) زيادة «عنه» في: د. ش: (ولا يصير ديناً في التركة).

(٢) ب: (يوصى).

(٣) د: (في).

(٤) السوائيم: مفرداها: سائمة «وهي كل إبل وماشية تُرْسَلُ ترعى ولا تُغْلَفُ».

انظر: المصباح، المعجم الوسيط (سوم).

(٥) ش: (إذا بلغت قيمتها نصاباً من الذهب والورق لأنه معد للاستئمان بإعداد العبد فأشبهه المعد بإعداد الشرع).

(٦) وهو المتغيب والمخفي، مثل: (الآبق والمفقود والمغصوب).

(٧) ج: (بعزلها). (لأن العزل فعل فيكتفى باقتران النية به تيسيراً على المؤدي).

(٨) ب، ج، د: (الفضة).

(وهو الفضة)^(١) مثناً درهم: [عشرة منها]^(٢) وزن سبعة [مثاقيل]^(٣) أغلبها فضة، وفيه خمسة، ثم في كل أربعين^(٤) درهم، والناقص^(٥) عفو.

وَنَصَابُ الذَّهَبِ:

[ج/٢١ب] عشرون مثقالاً^(٦)، أغلبها ذهب، وفيه نصف مثقال، ثم في كل / أربعة
[ب/٦٢] مثاقيل: قيراطان^(٧)، والناقص عفو. / والتبر^(٨) والحلي والآنية نصاب، وما

(١) ساقطة من بقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين مزيدة من: ب، وفي ج: (ووزن كل عشرة سبعة).

والعبارة سليمة بدون الزيادة، مع ما فيها من الغموض، هكذا ذكره الكاساني؛ ولكنني أضفت ما بين المعقوفتين؛ لتوضيح العبارة، ولوجودها في نسختي ب، ج؛ ولاحتمال سقوطها من الناسخ، وبيان المسألة كما ذكر الكاساني بقوله: «وإنما اعتبر وزن سبعة وهو: أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل، والمائتان مما يوزن: مئة وأربعون مثقالاً؛ لأنه الوزن المجمع عليه للدراهم المضروبة في الإسلام؛ وذلك أن الدراهم في الجاهلية كان بعضها ثقيلاً مثقالاً، وبعضها خفيفاً طبرياً، فلما عزموا على ضرب الدراهم في الإسلام جمعوا الدرهم الثقيل والدرهم الخفيف، فجعلوهما درهماين، فكانا درهماين بوزن سبعة فأجمعت الأمة على العمل على ذلك». البدائع ٦٤١/٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) زيادة التمييز: (درهماً) في: ب.

(٥) ج: (والنقص)، ونصاب الفضة بالغرام: درهم الفضة = $2,975 \times 200 = 595$ غراماً.

(٦) ونصاب الذهب بالغرام = ٨٥ غراماً، على اعتبار أن المثقال: ٤,٢٥ غراماً.

انظر الإيضاح والبيان مع تعليق المحقق ص ٤٩، ٦١.

(٧) قيراط الذهب = ٢,٢٢٠، ٠ غراماً.

معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٩.

(٨) ساقطة من: (ج). التبر: «ما كان من الذهب والفضة غير مضروب» وهو السبائك.

المصباح (تبر).

[غلبه] ^(١) منهما: غش، فهو كعروض التجارة إلا أن يُخلَص منه نصاب.

٢٠٢ — زَكَاةُ الْعُرُوضِ

وَنَصَابُ الْعُرُوضِ ^(٢):

أن يبلغَ قِيمَتُهَا نَصَاباً بِالْأَنْفَعِ لِلْفُقَرَاءِ ^(٣)، وَكَمَالُ النِّصَابِ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ كَافٍ، وَيُضَمُّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْعُرُوضُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ / بِالْقِيَمَةِ، [١/١٩٥] وَيُضَمُّ مَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ الْمِثْقَالِ ^(٤) أَيْضاً.

٢٠٣ — زَكَاةُ الْإِبِلِ ^(٥)

وَنَصَابُ الْإِبِلِ:

فِي كُلِّ خَمْسٍ: شَاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ.

ثُمَّ بَنَتْ مَخَاضٍ إِلَى سِتٍ / وَثَلَاثِينَ.

[١٧/ب]

(١) فِي الْأَصْلِ (غَالِبُهُ)، وَفِي دَوَالِ الشَّرْحِ: (غَلْبُهُ).

(٢) الْعُرُوضُ جَمْعٌ: عَرْضٌ (بِالسُّكُونِ): وَهُوَ الْمَتَاعُ، وَاخْتَلَفَ عِبَارَاتُ الْفُقَهَاءِ فِي الْمُرَادِ مِنْهَا: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «مَا كَانَ مِنْ مَالٍ غَيْرِ نَقْدٍ» وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «مَا عَدَا الْعَقَارَ، وَالْحَيَوَانَ، وَالْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ».

وَالْغَالِبُ يَطْلُقُونَهَا عَلَى الْأَوَّلِ: مَا سِوَى النَقْدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ (فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ الزَّكَاةِ).

انْظُرْ: الدَّرَ النَّقِي فِي شَرْحِ الْفَاقِ الْخَرْقِيِّ، ص ٣٤١، مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ (الْعُرُوضِ).

(٣) زِيَادَةُ (لَهُ وَالْمَسَاكِينِ) فِي: ج.

(٤) فِي الْأَصْلِ، بِالتَّنْكِرِ (مِثْقَالِ) فِي: ب، ج، د.

(٥) سَوْفَ يَأْتِي التَّعْرِيفُ بِأَسْنَانِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ بِالتَّفْصِيلِ قَرِيباً، بَعْدَ ذِكْرِ مَا يَتَرْتَبُ فِيهَا مِنَ الزَّكَاةِ.

ثم بنتُ لَبُون: إلى ست وأربعين .
 ثم حِقَّة: إلى إحدى وستين .
 ثم جذعة: إلى ست وسبعين .
 ثم بنتا لَبُون: إلى إحدى وتسعين .
 ثم حقتان: إلى مائة وعشرين .
 ثم يبدأ كما مرّ إلى خمس وعشرين .
 ثم بنت مخاض^(١): إلى مائة وخمسين / [ج/٢٢]
 ثم ثلاث حِقَاقٍ .
 ثم يبدأ إلى ست وثلاثين .
 ثم بنتُ لبون: إلى مئة وست وتسعين .
 ثم أربع حِقَاقٍ: إلى مائتين .
 ثم يبدأ أبداً كما بدأ ثانياً .
 والبُخْتُ والعِرَابُ سواء .

٢٠٤ — [زَكَاةُ الْبَقَرِ]

ونِصَابُ الْبَقَرِ:

ثلاثون، وفيه: تبيع / إلى أربعين، ثم مُسِنَّة، وما زاد فبحسابه^(٢) إلى
 ستين . [ب/٦٤]

ثم تبيعان إلى سبعين .

(١) في ب، ج: زيادة (خمس وعشرين، ثم بنت مخاض إلى): وهي تكرار للجملة السابقة.

(٢) ب، ج، د: (بحسابه).

ثم مُسِنَّةً وتَبِيعَ : إلى ثمانين .
 ثم مستنان : إلى تسعين .
 ثم ثلاثة أتبعة : إلى مئة .
 ثم تبيعان ومُسِنَّةً ، وهكذا أبدأ .
 / والجواميس والبقر سواء .

[١٩د/ب]

٢٠٥ — [زَكَاةُ الْغَنَمِ]

وَنَصَابُ الْغَنَمِ : أربعون وفيه^(١) شاةٌ : إلى مئة وإحدى وعشرين .
 ثم شاتان : إلى مائتين (وواحدة)^(٢) .
 ثم ثلاثُ شياه : إلى أربع مئة .
 ثم : أربع شياه .
 (ثم)^(٣) في كُلِّ مئة (شاة)^(٤) : شاةٌ .
 والضأن / والماعز^(٥) سواء ، ويؤخذ الثَّيْنِيَّ منهما ، ولا يُؤْخَذُ
 الْجَذْعُ .

٢٠٦ — [النَّجَاجُ مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ]

/ وما نتج (معاً)^(٦) بين ظَبْيِي / وشاةٍ ، أو بَقَرَةٍ وَخَشِيَّةٍ وَأَهْلِيَّةٍ

[ج/٢٢ب]
 [ب/٦٥]

-
- (١) ج : (نفيه) .
 (٢) ساقط من : د .
 (٣) ساقط من : ب .
 (٤) ساقط من : ب .
 (٥) ب ، ج ، د : (المعز) .
 (٦) ساقط من بقية النسخ .

[يُعتبر بأبيه] ^(١).

٢٠٧ — [زَكَاةُ الْخَيْلِ]

ونِصَابُ الْخَيْلِ:

اثنان: ذَكَرٌ وَأُنْثَى، وفيه: ديناران أو زكاة القيمة ^(٢).

ولا يَجِبُ شَيْءٌ فِي ^(٣) ذَكَورٍ أَوْ إِنْثٍ مَخْضَةٍ فِي الْأَشْهُرِ.

ولا فِي الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَلَا فِي الصَّغَارِ إِلَّا تَبَعاً لِكَبِيرَةٍ ^(٤).

وليس فِي الْمَعْلُوفَةِ ^(٥) وَلَا فِي (الْحَوَامِلِ) ^(٦) وَالْعَوَامِلِ (السَّائِمَةِ) ^(٧) زَكَاةً.

٢٠٨ — [التَّعْرِيفُ بِالْبَهَائِمِ]

وَالسَّائِمَةُ: الرَّاعِي أَكْثَرُ الْحَوْلِ لَا ^(٨) لِلرَّكُوبِ وَالْعَمَلِ.

(١) فِي الْأَصْلِ (تَعْتَبَرُ أُمُّهُ)، وَفِي ب: (يَعْتَبَرُ بِأُمِّهِ).

وَالْمُثَبِّتُ مِنْ: ج، د.

زِيَادَةٌ فِي مِثْنِ الشَّرْحِ: «... فَإِنْ كَانَتْ شَاةٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَهْلِيَّةٌ يَجِبُ الزَّكَاةُ، وَإِلَّا فَلَا» ق ٧٦.

(٢) وَفِي الْقُدُورِيِّ: «وَإِنْ شَاءَ قَوْمُهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ، خَمْسَةُ دِرْهَمٍ»، ص ٢١.

(٣) د: (مِنْ).

(٤) ج، د: (لِلْكَبِيرَةِ).

(٥) ج، د: (الْعُلُوفَةُ).

(٦) سَاقَطَ مِنْ: ب.

(٧) سَاقَطَ مِنْ: ب.

(٨) سَاقَطَ مِنْ د، وَهُوَ خَطَأً.

وبنت مخاض^(١): ما دخل في السنة (الثانية)^(٢).

وبنت لبون^(٣): في الثالثة.

والحقة: في الرابعة.

والجدعة: في الخامسة.

والتبّع في الثانية.

والمسنة: في / الثالثة.

وثنيّ الغنم: ما بلغ سنة.

وجذعُها: ما بلغ أكثرها.

[ب/٦٦]

٢٠٩ — [عَدَمُ وَجُودِ السَّنِّ الْمَفْرُوضِ]

/ ومن وَجَبَ عليه سَنٌ^(٤) لَا يَمْلِكُهُ أُعْطِيَ أَعْلَى مِنْهُ وَأَخَذَ الزَّائِدَ [د/٢٠٠]
 برضى^(٥) السَّاعِي، أَوْ أُعْطِيَ أَسْفَلَ مِنْهُ مَعَ الزَّائِدِ مُطْلَقًا.

٢١٠ — [مَا يَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ]

ويجوز دفعُ القيمة في الزكاة والفِطْر، والكفَّارة (والعُشر)^(٦) والخَرَاج،
 والنُّدُورِ، لا في الهدايا والضحايا^(٧). والواجِبُ/. أَخَذَ الْوَسْطَ مِنَ النِّصَابِ. [ج/٢٣]
 [ب/١٨٨]

(١) ب: (المخاض).

(٢) ساقط من: د.

(٣) ب: (اللبون).

(٤) ب: (شيء).

(٥) ج: (برضاء).

(٦) ساقط من: ب.

(٧) تقديم وتأخير من: ب.

٢١١ - [ضَمُّ الْمُسْتَفَادِ]

وَمُطْلَقُ الْمُسْتَفَادِ يُضَمُّ فِي الْحَوْلِ، إِلَّا أَنْ [الرَّيْحَ] ^(١) وَالْوَلَدُ يُضَمُّ إِلَى أَصْلِهِ ^(٢) لَا غَيْرَ، وَغَيْرُهُمَا: يُضَمُّ إِلَى أَقْرَبِ جَنْسِهِ حَوْلًا.

٢١٢ - [حُكْمُ الْعَفْوِ]

[ب/٦٧] وَالزَّكَاةُ: وَاجِبَةٌ فِي النَّصَابِ دُونَ / الْعَفْوِ، فَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ بِهَلَاكِ الْعَفْوِ.

٢١٣ - [أَثَرُ الْهَلَاكِ فِي الزَّكَاةِ]

وَلَوْ هَلَكَ النَّصَابُ بَعْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ سَقَطَتْ، وَلَوْ هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَ بِقَدْرِهِ.

وَلَوْ أَهْلَكَهُ ^(٣) الْمَالِكُ: ضَمِنَ، وَلَوْ هَلَكَ بَعْدَ طَلَبِ السَّاعِي فَقَوْلَانِ، وَيَصِحُّ التَّعْجِيلُ لِلسَّيْنِ ^(٤) وَلِغَضَبِ ^(٥) أَيْضًا بَعْدَ (مَلِكِ نَصَابٍ) ^(٦).



(١) فِي الْأَصْلِ (الذَّبْحُ) وَالْمُثَبِّتُ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ.

(٢) د: (أَهْلَهُ).

(٣) ب، ج، د: (أَهْلَكَ).

(٤) ب: (لِلْسَّيْنِ).

(٥) ب: (وَلِلنَّصَبِ).

(٦) ج: (بَعْدَ مَا مَلَكَ نَصَابًا).

[باب] (١)

المَعْدِن والرِّكَاز (٢)

٢١٤ — [الخُمْسُ فِي الْمَعْدِنِ وَالْكَنْزِ]

مَنْ (٣) وَجَدَ مَعْدِنًا مِنْ (٤) جَوْهَرٍ ذَائِبٍ فِي أَرْضٍ مَبَاحَةٍ، فَفِيهِ: الْخُمْسُ،
وَالْبَاقِي لَهُ.

وَلَوْ وَجَدَهُ (٥) فِي دَارِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ (٦)، بِخِلَافِ الْكَنْزِ، وَلَوْ وَجَدَهُ (٧) فِي
أَرْضِهِ، فَرَوَايَتَانِ.

(١) الزيادة من: ب، ج.

(٢) الْمَعْدِنُ: «مكان كل شيء فيه أصله ومركزه، وفي الكيمياء: المركبات غير التي
توجد في الأرض» وهو المراد. المعجم الوسيط (عدن).

الرِّكَاز: «المال المركوز في الأرض، أي المدفون فيها: إما بفعل آدمي كالكنز،
وإما بفعل إلهي كالمعدن ويتناول الرِّكَاز الأمرين، وعند الفقهاء: المال المدفون في
الجاهلية». التوقيف على مهمات التعاريف (الرِّكَاز).

(٣) ب، ج: (ومن).

(٤) د: (في).

(٥) ج، د: (وجد).

(٦) د: (عليه).

(٧) د: (وجد).

ومن وجد كَنْزاً^(١) ففيه الخُمْسُ.

٢١٥ — [الإِسْلَامِيُّ وَالْجَاهِلِيُّ فِي الْكَنْزِ]

[ب/٦٨] / و^(٢) لو كان مَتَاعاً، والباقي: لَقَطَةٌ فِي الضَّرْبِ الْإِسْلَامِيِّ.

[ج/٢٣] / وفي الجاهلي: هو للواجد إن كانت الأرض مُبَاحَةً، وإن لم تكن: فَلِمَالِهَا أَوَّلُ الْفَتْحِ.

[١/١٩] فَإِنْ جَهِلَ: / فَلَأَقْصَى مَالِكٍ يُعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنْ خُفِيَ الضَّرْبُ جُعِلَ جَاهِلِيّاً.

٢١٦ — [زَكَاةُ الْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ]

ولا شيءٌ في الفيروزج، والياقوت^(٣)، واللؤلؤ^(٤)، والعنبر^(٥)، وفي الزُّبَيْقِ^(٦): الخُمْسُ.

٢١٧ — [عُشْرُ النَّبَاتِ]

زَكَاةُ النَّبَاتِ:

(١) الكنز: هو المال المدفون الذي لا يعرف دافنه، معجم لغة الفقهاء، (الكنز).

(٢) (الواو) ساقط من بقي النسخ.

(٣) أحجار نفيسة.

(٤) «اللؤلؤ» — بالضم — الدرّ، وهو ما يوجد في الأصداق.

(اللؤلؤ) معجم لغة الفقهاء.

(٥) العنبر: «مادة صلبة تنبعث منها رائحة زكية إذا أحترقت».

(٦) الزُّبَيْقُ: «سيال معدني ثقيل، ويسميه أهل الكيمياء الفَرَارُ؛ لأنه يفر من النار وهو

سريع التراجع». الهادي (زُبَيْق).

يَجِبُ عَشْرُ كُلِّ نَابِتٍ [سُقْيِي] ^(١) بماء السماء أو سَيْحاً، إِلَّا الْحَطَبَ
وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ نَصَابٍ أَوْ حَوْلٍ، أَوْ عَقْلٍ، أَوْ بُلُوغٍ ^(٢).

فَإِنْ جَعَلَ أَرْضَهُ: مُحَطَّبةً أَوْ مُقَصَّبةً، أَوْ مُحْتَشَاً: وَجِبَ / فِيهِ الْعَشْرُ. [ب/٦٩]

٢١٨ — [الِاخْتِلَافُ فِي السَّقْيِ]

وَمَا سُقِّي (بِغَرْبٍ) ^(٣) أَوْ دَالِيَةً فِيهِ: نِصْفُ الْعَشْرِ.

وَإِنْ سُقِّي سَيْحاً ^(٤) وَ ^(٥) بِدَالِيَةٍ: حَكَمَ بِأَكْثَرِ الْحَوْلِ ^(٦).

٢١٩ — [زَكَاةُ الْعَسَلِ وَالنَّقْطِ]

وَفِي الْعَسَلِ: الْعَشْرُ، وَلَوْ ^(٧) وَجَدَ فِي الْجَبَلِ كَالثَمَرِ فِيهِ، وَلَا يُطْرَحُ
أَجْرُ الْعُمَالِ وَنَفَقَةُ الْبَقَرِ قَبْلَ الْعَشْرِ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْقَيْرِ ^(٨) وَالنَّقْطِ ^(٩)،

(١) الزيادة من: (ب).

وهو الصحيح لدلالة ما بعده عليه، هو ساقط من (أ، ج، د).

(٢) ش: (لأنه مؤنة الأرض النامية كالخراج بخلاف الزكاة لأنها عبادة).

(٣) ساقط من (ب): «الغَرْبُ: الدلو العظيمة يستقى بها على السانية». المصباح
(غرب).

(٤) سَيْحاً: مَنْ سَاحَ يَسِيحُ فِي الْأَرْضِ، وَيُقَالُ لِلْمَاءِ الْجَارِي سَيْحًا. المصباح (سيح).

(٥) د: (أو بدالية).

(٦) أي: (إن سقى في بعض السنة سَيْحاً، وفي بعضها بدالية).

(٧) ب: (وإن).

(٨) القير: الزيت المعروف.

(٩) النَّقْطُ: زَيْتٌ مَعْدَنِي سَرِيعُ الْإِحْتِرَاقِ تَوْقِدُ بِهِ النَّارَ وَيَتَخَذُ مِنْهُ مَحْرُوقَاتٌ لِلْمَحْرَكَاتِ.
معجم الفقهاء (نقط).

والله أعلم^(١).

٢٢٠ — [مُسْتَحَقُّو الزَّكَاةِ]

[ج/٢٤] مَصَارِفُ الزَّكَاةِ وَالْعُشْرُ، سَبْعَةٌ: /

[ب/٢١د] الْفَقِيرُ: وَهُوَ، مَنْ لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ / .

وَالْمِسْكِينُ: وَهُوَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ.

[ب/١٩] وَالْعَامِلُ غَيْرُ^(٢) الْهَاشِمِيِّ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا، (وَالْمَكَاتِبُ)^(٣) / وَالْمَدْيُونُ^(٤)،

وَالْغَازِي الْمُنْقَطِعُ^(٥)، وَقِيلَ الْحَاجُّ الْمُنْقَطِعُ، وَمَنْ مَالُهُ بَعِيدٌ عَنْهُ.

[ب/٧٠] وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعَمَّ كُلُّ الْمَصَارِفِ، وَأَنْ يُخَصَّ / بَعْضُهَا.

٢٢١ — [الَّذِينَ لَا يَسْتَحَقُّونَ الزَّكَاةَ]

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَنِيِّ وَإِنْ كَانَ نِصَابُهُ غَيْرَ تَامٍّ، وَلَا إِلَى ذِمِّي^(٦)، بِخِلَافِ

غَيْرِ الزَّكَاةِ، وَلَا يُبْنَى مِنْهَا^(٧) مَسْجِدٌ، وَلَا يُكْفَنُ^(٨) مَيِّتٌ، وَلَا يَقْضَى دِينُهُ^(٩)،

وَلَا يَعْتَقُ بِهَا عَبْدًا.

(١) انظر: القدوري، ص ٢٢.

(٢) زيادة (وهو): ب، د.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) ش: (إذا لم يملك نصاباً فاضلاً عن دينه).

(٥) ش: (إذا كان فقيراً... ولا يصرف إلى أغنيائهم).

(٦) الذمي: من الذمة، العهد والأمان: (المعاهد الذي أعطى عهداً يأمن به على ماله

وعرضه ودينه). المعجم الوسيط (ذمم).

(٧) د: (بها).

(٨) زيادة (بها) في: ج.

(٩) ب: (ديونه).

ولا يَدْفَعُهَا الْمُزَكِّي إِلَى أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَزَوْجَتِهِ، وَزَوْجِهَا، وَمَكَاتِبِهِ، وَمُدَبَّرِهِ. وَأُمُّ وَلَدِهِ وَعَبْدٌ^(١) أَعْتَقَ بَعْضُهُ، وَلَا إِلَى مَمْلُوكٍ غَنِيٍّ، وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ، بِخِلَافِ امْرَأَتِهِ، وَلَا إِلَى هَاشِمِيٍّ وَمَوْلَاهُ.

٢٢٢ — [الْظَّنُّ فِي الدَّفْعِ]

وَلَوْ ظَنَّنَهُ^(٢) مَضْرَفًا فَأَعْطَاهُ فَأَخْطَأَ سَقَطَتْ عَنْهُ، إِلَّا فِي مُكَاتِبِهِ.

[ب/٧١]

وَلَوْ أَعْطَاهُ شَاكًا^(٣) لَمْ تَسْقُطْ، إِلَّا / بِتَحْقِيقِ^(٤) أَنَّهُ مَضْرَفٌ.

٢٢٣ — [إِعْطَاءُ الْوَاحِدِ أَوْ النَّقْلِ]

وَيُكْرَهُ إِعْطَاءُ وَاحِدٍ^(٥) مِنَ الزَّكَاةِ نِصَابًا^(٦)، / وَيُكْرَهُ نَقْلُهَا، إِلَّا إِلَى قَرِيبٍ أَوْ أَخٍ.

٢٢٤ — [وُجُوبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ]

صَدَقَةٌ^(٧) / الْفِطْرِ^(٨):

[ب/٢١٥]

(١) د: (أعبد). وفي ش زيادة (له).

(٢) (الظَّنُّ: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض)، معجم الفقهاء (ظن).

(٣) الشك: (التردد بين المتناقضين بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر). معجم الفقهاء (شك).

(٤) ب، ج: (أن يتحقق).

(٥) ب: (إعطاؤه واحداً).

(٦) ش: ولو أعطى جاز خلافاً لزفر.

(٧) ب: (باب زكاة الفطر).

(٨) الفطر، والفطرة: اسم مصدر بمعنى الخلقة.

وشرعاً: «اسم لما يعطى من المال بطريق الصلة والعبادة ترحماً مقدراً»، طهارة للصائم.

انظر: المصباح (فطر) البناية ٣/ ٢٣٠.

تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَالِكٍ نِصَابًا فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ^(١)،
وإن كان غير نام^(٢).

٢٢٥ — [عَمَّنْ تَجِبُ عَنْهُمْ الزَّكَاةُ]

عنه وعن ولده الصغير الذي لا شيء له، وعن عبد الخدمة^(٣) / ولو أنه
كافر، بخلاف ولده الكبير، وزوجته، ولو أدى عنهما تبرعاً ولم يعلما
أجزأهما.

ولا تجب عن مكاتبه، بخلاف مُدَبَّره، وأم ولده، ولا^(٤) عن عبدٍ
أو عبيد بين اثنين.

٢٢٦ — [مِقْدَارُ الزَّكَاةِ]

وهي نصف صاع من بُرٍّ (وَزْنًا)^(٥) أو دَقِيقَه (أو سَوِيقَه)، أو صاع من
تمرٍ أو شَعِيرٍ أو دَقِيقَه أو سَوِيقَه.

وفي الزبيب روايتان، والدقيق أفضل من البرِّ، والدرهم أفضل منهما،
وقيل البرُّ أفضل منهما.

(١) ش: (من مسكنه وأثاثه وفرشه وسلاحه وعبيده).

(٢) ب، د: (تام) بالتاء.

(٣) ب: (عبد له خدمته)، ج، د: (عبد له للخدمة).

(٤) ب: (ولو).

(٥) ساقط من: ج. ويلحق بالبر ومشتقاته أنواع الأرز الذي عرف استعماله اليوم أكثر
من البر في بعض البلدان.

٢٢٧ — [تَقْدِيرُ الصَّاعِ]

والصاع: ثمانية أرطال بالعراقي^(١).

٢٢٨ — [وَقْتُ الْوُجُوبِ]

ووقتُها: فجر يوم الفطر، ويُستحب دَفْعُها قبل الخروج لصلاة العيد،
ويَصِحُّ تعجيلها مُطلقاً، ولا تسقُطُ بالتأخير، بخلاف الأضحية^(٢).



(١) الصاع الشرعي = ٣,٢٩٦,٨ غراماً = ٤,١٢٧,٣٠ ليتراً.

انظر: الإيضاح والتبيان (تعليق المحقق) ص ٥٧.

(٢) انظر بالتفصيل: القدوري، ص ٢٤؛ البدائع، ٩٧١/٢.

كِتَابُ الصَّوْمِ^(١)

٢٢٩ - [صِحَّةُ الصَّوْمِ]

يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ / بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ، وَنِيَّةِ النَّفْلِ، [ج ٢٥/١] وَنِيَّةِ^(٢) وَاجِبٍ آخَرَ.

وَالنَّذْرُ الْمُعَيَّنُ: يَصِحُّ بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ، وَنِيَّةِ / النَّفْلِ، لَا بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ [ب ٧٣/١] آخَرَ، / وَكِلَاهُمَا تَصِحُّ (بِنِيَّةٍ)^(٣) مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ قَبْلَ الضَّخْوَةِ [١/٢٢٥]

(١) الصوم لغة: الإمساك مطلقاً، يقال: صام الفرس: أي قام على غير اعتلاف. انظر المصباح (صوم). وشرعاً: «الإمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً في وقت مخصوص، بنية من أهلها». البناية، ٢٦١/٣؛ الباب ١/١٦٢.

(٢) د: (لا بنية واجب آخر) والصحيح المثبت؛ لأن الزمان متعين لصوم الفرض، حتى لا يقع فيه غيره بالإجماع، فمتى حصل أصل النية كفى لوقوع الإمساك قرينة، فيقع عن رمضان لعدم المزاحمة، والأفضل: الصوم بنية معينة مبيته للخروج من الخلاف، كما ذكره المؤلف.

انظر: (القدوري) مع الباب ١/١٦٢؛ الهداية (مع البناية) ٢٧٣/٣؛ الاختيار، ١٢٧/١.

(٣) ساقطة من: ج.

الكبرى^(١) لا بعدها كالنفل^(٢)، والأفضل التبييت^(٣).

٢٣٠ — [نِيَّةٌ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ]

[ب/٢٠] ولو نَوَى المريضُ /^(٤) والمسافرُ برمضان واجباً آخر، صَحَّ^(٥)، ولو تَطَوَّعَ به ففيه روايتان^(٦).

٢٣١ — [مَا تَجِبُ النِّيَّةُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ]

والتَّنْذَرُ الْمُطْلَقُ، وَالْكَفَّارَةُ وَقِضَاءُ رَمَضَانَ وَنَحْوَهَا لَا يَصِحُّ بِنِيَّةٍ فِي^(٧) النهار.

(١) ش: وهو نصف النهار، هذا على رواية الجامع الصغير، وهو الصحيح ليتحقق النية بالأكثر.

(٢) ش: فإنه يصح بنية من النهار قبل الضحوة الكبرى لا بعدها.

(٣) أي: (النية من الليل ليقع أول جزئيه مع النية، ثم في صوم رمضان لا بد من النية لكل يوم).

(٤) ج: (أو المسافر).

(٥) وذلك؛ لأنه شغل الوقت بالأهم بإسقاط الفرض عنه؛ لأن القضاء لازم في الحال فيؤخذ به.

انظر: البناية، (مع الهداية) ٢٧٣/٣.

(٦) قال صاحب الدر المختار عن الأشباه: «الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى

مسافر نوى واجباً آخر، واختاره ابن الكمال وفي الشرنبلالية عن البرهان». الدر

المختار مع الحاشية ٣٧٨/٢؛

انظر: فتح القدير ٣١٠/٢..

(٧) ج: (من). ش: (بل لا بد من التبييت والتعيين لأنه ليس لها وقت متعين فلا بد من التعيين من الابتداء).

٢٣٢ — [طَلَبُ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ]

وَيُسْتَحَبُّ طَلَبُ الْهَلَالِ لَيْلَةَ ثَلَاثِينَ^(١) مِنْ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَر
فَلَا صَوْمَ وَلَا فِطْرَ^(٣).

٢٣٣ — [صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ]

وَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ وَرْدَ آلِهِ^(٤).

٢٣٤ — [رَدُّ شَهَادَةِ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ وَخَدَهُ]

وَمَنْ رَأَى الْهَلَالَ وَخَدَهُ فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ صَامَ^(٥)، فَإِنْ أَفْطَرَ بَعْدَ / الرَّدِّ: [ب/٧٤]
لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ، وَكَذَا لَوْ أَفْطَرَ قَبْلَهُ^(٦) عِنْدَ الْبَعْضِ^(٧)، وَلَوْ صَامَ ثَلَاثِينَ
يَوْمًا لَمْ يَفْطَرَ وَخَدَهُ، فَإِنْ أَفْطَرَ / : فَلَا كَفَّارَةَ [عَلَيْهِ]^(٨). [ج/٢٥]

٢٣٥ — [الشَّهَادَةُ فِي دُخُولِ الشَّهْرِ وَخُرُوجِهِ]

وَيُقْبَلُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ فِي الْغَيْمِ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَدِلٍ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا

(١) ب: (الثلاثين).

(٢) انظر: الكتاب، ١/١٦٣؛ (الهداية مع البناية) ٣/٢٧٦؛ الاختيار، ١/١٢٨.

(٣) لحديث (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته).

(٤) انظر: الهداية مع البناية ٣/٢٧٧؛ الاختيار ١/١٢٨.

(٥) ش: (هو عملاً برؤيته إذ هو سبب وجوب الصوم للحديث).

(٦) ح: (قبل الرد).

(٧) قال العيني: والصحيح أنه لا تجب الكفارة كما في فتاوى قاضيخان انظر: البناية
٣/٢٨٨.

(٨) الزيادة من: ب، ج، د.

انظر: الكتاب؛ ١/١٦٣، ١٦٤، الاختيار ١/١٢٩.

[ب/٢٢٥] أو امرأة أو مَحْدُوداً في /قذف^(١)، فإن صاموا ثلاثين [يوماً]^(٢) ولم يروا [الهلال]^(٣)، ففي الفِطْرِ خلاف^(٤)، بخلاف شهادة اثنين^(٥).

وفي الصحو لا بد من أهل محلة، أو^(٦) خمسين رجلاً^(٧).

وفي هلال شَوَّال في الغيم لا بُدَّ من: رَجُلَيْنِ حَرَّينِ، أو رجل وامرأتين كالأضحى^(٨).

٢٣٦ - [تَعَدُّدُ الْمَطَالِعِ]

ولا يلزم أحد المِضْرِين رؤية المِصر / الآخر إلا إذا اتحدت / المطالع^(٩). [ب/٧٥] [١/٢١١]

(١) والمحدود في القذف تقبل شهادته على ظاهر الرواية: لأنه خبر ديني. انظر البناية ٢٩٠/٣.

(٢) الزيادة من: ب، ج، د.

(٣) الزيادة من: ب.

(٤) قال الحلواني: هذا إذا كانت السماء مصحية، وإن كانت مُغَيِّمة يفطرون بلا خلاف» البناية ٢٩٢/٣.

(٥) ش: فإنهم لو صاموا بشهادة اثنين أفطروا بتمام العدد اتفاقاً.

(٦) زيادة (في): د.

(٧) وهذا تعريف الحد الكثير الذي يقع العلم بخبرهم.

الهداية مع البناية، ٢٩٣/٣.

(٨) انظر: الكتاب، ١٧٤/١.

(٩) ش: وعن الحلواني: أنه لا عبرة لاختلاف المطالع، وهو الظاهر وعليه أكثر

المشايع حتى إذا صام أهل بلدة ثلاثين وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يجب عليهم قضاء يوم.

انظر: الاختيار ١٢٩/١.

٢٣٧ — [الشَّكُّ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ]

ولو أكملوا^(١) شعبان ثم صاموا رمضان، فكان: ثمانية وعشرين [يوماً]^(٢)، فإن كانوا عدّوا شعبان عن رؤية هلاله: قَضَوْا يوماً وإلاَّ قَضَوْا يومين.

٢٣٨ — [رُؤْيُ الْهَلَالِ قَبْلَ الزَّوَالِ]

ولو رُؤِيَ الهلال قبل الزوال: فهو لليلة الماضية، وإن رُؤِيَ^(٣) بعده: فهو لليلة^(٤) المستقبلية^(٥).

٢٣٩ — [ضَابِطُ وَقْتِ الصَّوْمِ]

ووقتُ الصوم: من طُلُوع الفجر الثاني إلى غروب^(٦) الشمس^(٧)، والصوم: هو الكَفُّ عن الأكل والشُّرب والجِمَاع نهاراً مع النِّيَّة.



(١) في الأصل (كملوا) والمثبت من بقية النسخ. وفي ب: زيادة (عدة شعبان).

(٢) المثبت من: ب. أي: (ثم رأوا هلال شوال).

(٣) زيادة (الهلال) في: د.

(٤) ج: (من).

(٥) ب: (المتقبلة). (اتفاقاً).

(٦) ج: (إلى الغروب) فقط.

(٧) وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

فَصْلٌ:

٢٤٠ — [أَثَرُ النِّسْيَانِ فِي الصَّوْمِ]

وَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، لَمْ يُفْطِرْ، بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ
وَالْمُخْطِئِ^(١).

٢٤١ — [بَعْضُ الْمُفْطِرَاتِ]

ولو أنزل باحتلام، أو / فِكْرٍ، أو نَظَرٍ، أو أصبح جُنْبًا / من جماع،
أو اذَّهَن، أو قَبَّلَ: لَمْ يُفْطِرْ. [ب/٧٦]
[د/٢٣]

ولو أنزلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسَ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ^(٢). وَتُبَاحُ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ
إِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ.

(١) أي لو كان الأكل والشرب مخطئاً أو مكرهاً فعليه القضاء.

«والفرق بين النسيان والخطأ: أن الناسي قاصد للفعل ناس للصوم، والمخطئ ذاك للصوم غير قاصد للفعل.

صورة المخطئ: إذا تغمض فسبق الماء حلقة، وصورة المكره: صب الماء في
حلق الصائم كرهاً». البناية ٣/٣٠٢.

وكذلك «لأن النسيان من قبل مَنْ له الحق والإكراه من قبل غيره فيفترقان».

(٢) ش: لعدم وجود الجماع صورة، فلم تكمل الجنابة.

٢٤٢ — [ما يُفْطِرُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ]

ولو دخل حَلَقَهُ ذُبَابٌ، أو غُبَارٌ، أو دُخَانٌ، هو ذَاكِرٌ لَصُومِهِ: لم يفطر^(١)، بخلاف المَطَرِ والثلج^(٢). ولو تنخع^(٣) (وابتلع ما تنخع)^(٤) (به)^(٥) أو^(٦) ابتلع ريقه المغلوب بالدم: لم يفطر، وإن ابتلع ما بين أسنانه / من [٢١١/ب] عشائه دون حُمَصَةٍ، لم يفطر^(٧)، إلا إذا أخرجَه ثم رَدَّه. و^(٨) بقدر الحُمَصَةِ يفطر، ولا كفارة عليه.

٢٤٣ — [ما يُلْزَمُ الكَفَّارَةُ، أو الْقَضَاءُ]

ولو ابتلع سِمْسِمَةً لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ. وإن مَضَغَهَا / لم يفطر، إلا أن يَجِدَ [ب/٧٧] طَعْمَهَا فِي حَلَقِهِ. ولو أكل عَجِينًا، أو دَقِيقًا، أو ابتلع حَصَاةً أو نحوها: لَزِمَتْهُ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَهُ.

ولو أكل مِسْكًا أو كَافُورًا / أو زَعْفَرَانًا، أو تَرَابًا (مَشُوبًا)^(٩) أو وَرَقَ [ب/٢٦]

(١) ش: استحساناً؛ لأنه لا يملك التحرز عنه، فإن الصائم لا يجد بدأً من أن يفتح فمه ليتكلم.

(٢) فإنهما يفطران في الأصح لإمكان الاحتراز عنهما.

(٣) ب: (تنخع).

(٤) ساقط من: ب، د.

(٥) ساقطة من بقية النسخ.

(٦) (وابتلع) في بقية النسخ.

(٧) لأنه تبع لريقه إذ لا يمكن الاحتراز عنه.

(٨) (أو) في: ب.

(٩) ساقط من: ب.

شجرٍ يعتادُ [أكلها] ^(١) : لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ^(٢) .

٢٤٤ — [أَثَرُ النِّسْيَانِ وَالتَّعَمُّدِ]

ولو مَضَغَ لُقْمَةً نَاسِيًا فَذَكَرَ ^(٣) فابتلعها وجبت الكفارة ^(٤) ولو أخرجها ثم ابتلعها : لم تجب ^(٥) .

ولو أَفْطَرَ عَمْدًا ثُمَّ مَرِضَ أَوْ حَاضَتْ : لم تَجِبِ الْكَفَّارَةُ . / ولو سافر طائعا وجبت . [د/٢٢ب]

٢٤٥ — [الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ]

وللمريض الفطر يوم نوبة حُمَاهُ ، وللمرأة أيضاً يوم عادة حيضها ، بناء على العادة .

فإن أَفْطَرَ فَلَمْ ^(٦) تَأْتِ الْحُمَى وَالْحَيْضُ : وجبت الكفارة .

٢٤٦ — [أَثَرُ الْقِيءِ فِي الصَّوْمِ]

وإن ^(٧) غلبه القيء / : لم يُفْطَرَ مطلقاً ، وإن تَعَمَّدَ مِلءَ فِيهِ ^(٨) : أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةَ . [ب/٧٨]

(١) في الأصل (أكلهما) ، وفي ج : (أكله) والمثبت من (ب ، د) .

(٢) لأنه يصلح غذاءً ودواءً فوجد الإفطار صورة ومعنى ، بخلاف ورق لا يعتاد أكلها .

(٣) في الشرح (فتذكر) .

(٤) ساقطة من : ب . في قول من المتأخرين .

(٥) زيادة (الكفارة) في : ب .

(٦) في د ، ج : (ولم) .

(٧) في ج : (فإن) .

(٨) في ب : (فمه) .

٢٤٧ — [أَثَرُ الْجَمَاعِ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ]

وَمَنْ أَكَلَ غِذَاءً، أَوْ شَرِبَ / دَوَاءً، أَوْ جَامَعَ عَمْدًا فِي أَحَدٍ^(١) [١/٢٢١] السبيلين: لزمته الكفارة.

ولا كفارة بالجماع فيما دون الفرج ولو أنزل^(٢)، ولا كفارة على المرأة لو كانت نائمة، أو مجنونة أو مكرهة. ولا كفارة في إفساد صوم غير رمضان (أداء)^{(٣)(٤)}.

٢٤٨ — [مَا يُفْطَرُ مِنَ الْعِلَاجِ وَمَا لَا يُفْطَرُ]

وَمَنْ احْتَقَنَ^(٥)، أَوْ اسْتَعَطَّ^(٦)، أَوْ أَقْطَرَ فِي أُذُنِهِ^(٧): دَوَاءً أَوْ دِهْنًا، أَوْ دَاوِيَّ جَائِفَةٍ^(٨)، أَوْ آمَةٍ^(٩) بدواء رطب [فوصل إلى جوفه أو دماغه]^(١٠)

(١) د، ج: (إحدى).

(٢) وذلك لعدم الجماع صورة.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ش: لأن الإفطار في رمضان أبلغ في الجناية لوجود هتك حرمة الشهر.

(٥) يقال: «حقنت المريض: إذا أوصلت الدواء إلى باطنه من مخرجه بالمحقنة، — بالكسر» المصباح (حقن).

(٦) السعوط: صبّ الدواء في الأنف.

(٧) ب: (أذنيه).

(٨) الجائفة: «الطعنة التي تبلغ الجوف».

(٩) والآمة: «التي تبلغ الدماغ حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق». أنيس الفقهاء، ص ٢٩٤.

(١٠) في ب: (إلى حلقه أو دماغه)، وفي ج: (إلى جوفه أو دماغه) وما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل، د.

=

[ج/٢٧] لَزِمَهُ الْقَضَاءُ / لَا غَيْرَ .

وإن أقطر في أذنه^(١) ماء أو في ذَكَرِهِ دُهْنًا: (لم يُفْطِر)^(٢) ومن ذاق شيئاً ومَجَّه^(٣)، لم يُفْطِر .

٢٤٩ — [مَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ وَمَا لَا يُكْرَهُ]

[ب/٧٩] وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ: الذَّوْقُ، / إِلَّا حَالَةَ الشَّرَاءِ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ: مَضْغُ [د/٢٤٥] الطَّعَامِ لَوْلَدِهَا بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ^(٤) /، وَمَضْغُ الْعَلَكِ مَكْرُوهٌ لِلصَّائِمِ، وَقِيلَ مُفْسِدٌ إِنْ كَانَ مُتَقَتِّتًا^(٥)، (أَوْ أَسْوَدَ)^(٦). وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ الْمَفْطَرَةُ^(٧)، وَفِي الرَّجُلِ خِلَافٌ. وَيُبَاحُ لِلصَّائِمِ الْكُحْلُ وَلَوْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ، وَدَهْنُ الشَّارِبِ [وَالْحَاجِبِ]^(٨) إِذَا قَصَدَ بِهِمَا^(٩) (غَيْرِ)^(١٠) الزَّيْتَةَ، وَكَذَا

= فَأَثْبَتَ مَا وَرَدَ فِي: ج، لَتَنَاسَبَ وَصُولُ الدَّوَاءِ مَعَ الْجَرْحِ. أَوْ الْجَائِفَةُ: جَرَاةٌ فِي الْبَطْنِ بَلَّغَتْ الْجَوْفَ، وَالْأَمَةُ: جَرَاةٌ فِي الرَّأْسِ بَلَّغَتْ أَمَ الدِّمَاغِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ١٦٨/١، الْإِخْتِيَارُ ١٣٢/١.

(١) ج: (أَذْنِيهِ).

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(٣) «مَجَّ الْمَاءُ أَوْ الشَّرَابُ مِنْ فِيهِ: لَفْظُهُ». الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (مَجَّ).

(٤) ب: (مَضْرُورَةٌ).

(٥) ب: (مَفْتَتًا).

(٦) سَاقِطٌ مِنْ: ب.

(٧) ج، د: (الْمَقْرَأَةُ).

(٨) الزِّيَادَةُ مِنْ: ب، ج.

(٩) د: (لَهَا).

(١٠) سَاقِطٌ مِنْ: ج، د.

للمُفْطَر^(١).

ولا يُكره السِّوَاكُ للصَّائِمِ بِمَسْوَاكِ رَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ وَلَا / الْفَصْدُ^(٢) [٢٢١ب]
والْحِجَامَةُ.



(١) ش: الكحل إذا كان غرضه التداوي دون الزينة، وكذا دهن الشارب والحاجب، بل يستحسن ذلك إذا لم يكن قصد الزينة.

(٢) الْفَصْدُ: هو الشق، «وفصد المريض: أخرج مقداراً من دم وريده بقصد العلاج». المعجم الوسيط (فصد).

فَضْلٌ:

٢٥٠ — [صَوْمُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ]

والمريض إذا خاف شِدَّةَ مَرَضِهِ أو تأخَّرَ بُرْثُهُ: أفطر وقضى، (وللمُساَفرِ [ب/٨٠] الفِطْرُ^(١) مُطلقاً، وصَوْمُهُ أَفضل، / وإن^(٢) لم تَنَلْهُ مَشَقَّةٌ، فإن ماتا في المرض والسفر فلا قِضاءَ عليهما، وإن صَحَّ الْمَرِيضُ^(٣)، وأقام المسافر، ثم ماتا: وجب الإِيصاءُ^(٤) بقدر ما أدركا^(٥).

٢٥١ — [كَيْفِيَّةُ قِضَائِ رَمَضَانَ]

وقضاء رمضان: إن شاء فَرَقَهُ، وإن شاء / تابعه والتتابع أَفضل، ولا فدية بتأخيره عن رمضان ثان.

٢٥٢ — [حُكْمُ الْعَاجِزِ عَنِ الصَّوْمِ]

وللحامل والمُرْضع: الإفطار خوفاً على وَلَدِهِما^(٦) أو نَفْسِهِما، ولا فدية عَلَيَّهِما.

(١) ج: (والمساَفرِ أفطر).

(٢) وفي بقية النسخ (إن لم) بدون الواو.

(٣) ج، د: (أو).

(٤) ب: (القضاء).

(٥) في الشرح زيادة في المتن: (من الشهر).

(٦) ب، د: (ولديهما)، وفي ج: (أنفسهما).

والشيخُ العاجزُ عن الصوم: يفطر، ويُقدي عن كل يوم نصف صاع من بُرٍّ أو صاعاً من تمرٍ (أو شَعِيرٍ)^(١)، فإن قَدَرَ على الصوم بعد الفِدية قَضَى.

٢٥٣ — [الْوَصِيَّةُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ]

وَمَنْ أَوْصَى بِقَضَاءِ رَمَضَانَ، / أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ كَمَا مَرَّةً...، وَإِنْ لَمْ [ب/٨١] يُوصِ لَا يَجِبُ.

والصلاةُ كالصوم^(٢)، وكلُّ صلاةٍ كصومٍ يومٍ، ولا يصوم عنه وَلِيُّهُ ولا يصله.

٢٥٤ — [إِمْسَاكُ بَقِيَةِ الْيَوْمِ تَشَبُّهًا]

وَمَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ، أَوْ طَهَّرَ [ت]^(٣) / أَوْ أَفَاقَ، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، [١/٢٣١] أَوْ بُرِيَءٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ أَفْطَرَ خَطَأً، أَوْ عَمْدًا، أَمْسَكَ بَقِيَةَ يَوْمِهِ تَشَبُّهًا.

بخلاف الحائض^(٤) والنفساء، في خلال الصوم، ولو أكل^(٥) فلا قضاء عليه، لترك التشبه.

٢٥٥ — [مَا يَتَرْتَّبُ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ]

وَمَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ، أَوْ نَوَى الْفِطْرَ ثُمَّ قَدِمَ، أَوْ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ، لَزِمَهُ الصَّوْمُ، وَلَوْ أَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

(١) ساقط من: ب. لقوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾. ش:

قيل معناه لا يطيقونه لأن حرف لا قد يحذف في الكلام.

(٢) ش: والصلاة كالصوم في جواز الفدية باستحسان المشايخ من حيث كونها عبادة بدنية. البناية ٣/٣٦٢.

(٣) زيادة التاء من: ب، ج.

(٤) د: (الحَيْض).

(٥) زيادة في المتن في الشرح (من يجب عليه الإمساك).

وإذا^(١) عَلِمَ الْمُسَافِرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي يَوْمِهِ / مَصْرَهُ، أَوْ مَوْضِعَ / إِقَامَتِهِ كُرِهَ لَهُ الْفِطْرُ.

٢٥٦ — [أَثَرُ الْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ فِي الْقَضَاءِ]

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ، أَوْ جُنَّ فِي رَمَضَانَ، قَضَى مَا^(٢) بَعْدَ (يَوْمِ)^(٣) الْإِغْمَاءِ، [وَالْجُنُونُ خَاصَّةٌ]^(٤)، وَالْجُنُونُ الْمُسْتَوْعِبُ مُسْقِطٌ لِلْقَضَاءِ، بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ^(٥) وَ (بِخِلَافِ)^(٦) الْجُنُونِ غَيْرِ الْمُسْتَوْعِبِ^(٧).

٢٥٧ — [أَثَرُ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ]

وَمَنْ لَمْ يَتَوَّعِدْ فِي رَمَضَانَ صَوْمًا، وَلَا فِطْرًا، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ / [٢٥٥].
وَمَنْ أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ، أَوْ نَوَى قَبْلَ الزَّوَالِ، فَأَكَلَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

٢٥٨ — [صَوْمُ الْحَائِضِ وَصَلَاتُهَا]

وَالْحَائِضُ وَالنِّفْسَاءُ، تُفْطِرُ وَتَقْضِي، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

٢٥٩ — [أَثَرُ الظَّنِّ وَالشَّكِّ فِي الصَّوْمِ]

وَمَنْ ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ فَتَسَحَّرَ، أَوْ غَرُوبَ الشَّمْسِ فَأَفْطَرَ، وَبَانَ خَطَاؤُهُ لَزِمَهُ

(١) ج: (ولو).

(٢) زيادة (عليه) في: ج، د.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) الزيادة من بقية النسخ.

(٥) زيادة (المستوعب) في م، وبخلاف الإغماء المستوعب؛ فإنه لا يسقطه لعدم الحرج إذ لا يستوعب الشهر عادة بخلاف المجنون فإنه يستوعبه فيتحقق الحرج.

(٦) ساقط من: ج.

(٧) فإنه غير مسقط لقضاء ما مضى.

القضاء (والتَّشْبِيهُ) ^(١)، لا غير ^(٢).

ولو شكَّ / في طُلُوعِ / الفجر، فالأفضل أن لا يفطر، ولو أفطر فلا [ب/٢٣١]
قضاء عليه. [ب/٨٣]

ولو شك في غروب الشمس، يجب أن لا يفطر ^(٣)، ولو أفطر لزمه القضاء.

٢٦٠ — [السُّحُورُ بَرَكَةٌ]

والسحور مستحبٌ، وكذلك ^(٤) تأخيرهُ، ويُستحب تعجيل الإفطار.

٢٦١ — [تَعَمُّدُ الْأَكْلِ بَعْدَ النَّسْيَانِ]

ومن أكل ناسياً، فظن أنه أفطر، أو علم أنه لم ^(٥) يُفطر، فأكل عمداً، لزمه القضاء لا غير.

٢٦٢ — [الْأَيَّامُ الْمُحَرَّمُ صَوْمُهَا]

وَيَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

(١) ساقط من: د.

(٢) التشبه بإمساك بقية اليوم قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن، ونفيًا عن التهمة، ولا يلزمه الكفارة لقصور الجناية؛ لأنه غير قاصد.

(٣) تمسكا بالأصل في كلتا الحالتين: (لأن الأصل بقاء الليل وبقاء النهار في الثانية)، واليقين لا يزول بالشك.

(٤) ج، د: (وكذا).

(٥) ج: (لا).

٢٦٣ - [جوازُ وصالِ السَّتِ]

ولا يُكره صَوْمُ الستةِ أيامٍ من شوالٍ موصولةً برمضانَ.

٢٦٤ - [النَّهْيُ عَنِ الْوِصَالِ]

ويُكره صومُ الوِصَالِ.

(فإن أفطر في الأيام الخمسة المحرمة، فقولان^(١)).

٢٦٥ - [مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّيَامِ وَمَا يُسْتَحَبُّ]

ويُكره صَوْمُ الصَّمْتِ: وهو أن لا يتكلم في صومه. ويُكره صوم السبت أو عاشوراء وحده^(٢).

ويُستحب / صوم / يوم الخميس، والجمعة، وأيام البيض، ويوم عرفة لغير الحاج. [٢٥٥/ب]
[٨٤/ب]

٢٦٦ - [صِيَامُ التَّابِعِ مِنَ التَّوَائِلِ]

ولا تصوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها، إلا أن يكون صائماً، أو مريضاً، و (لا)^(٣) العبد بغير إذن مولاه، وإن كان لا يضر بمولاه.

٢٦٧ - [كَفَّارَةُ رَمَضَانَ]

وكفارة صوم رمضان: عتق رقبة، فإن لم يجد، فصيام شهرين / متتابعين، فإن عَجَزَ فإطعام ستين مسكيناً^(٤). [٢٤١/١]

(١) ساقطة من: ب.

(٢) «بأن لم يضم يوماً قبله وبعده ليكون مخالفاً لأهل الكتاب، فإن صام ذلك فلا بأس به لزوال التشبه». الشرح ق ٩٨.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) زيادة (كما مر) في بقية النسخ.

ولو أفطَرَ مراراً في رمضان أو ^(١) رمضانين، كَفَثَهُ كفارةٌ واحدة، إلاّ إذا
تَخَلَّلت الكفارة.

٢٦٨ — [مُبِيحَاتُ الْفِطْرِ فِي النَّوَافِلِ]

ويُباحُ الْفِطْرُ في التطوع بعذر الضيافة ونحوها، ولو شرع في صومٍ
أو صلاةٍ، ظَنَّهَا عليه، ثم عَلِمَ انتفاؤها ^(٢)، فالأفضل / الإتمام، ولو أفسد فلا [ب/٨٥]
قضاء عليه ^(٣).



(١) زيادة (في) في: ب، ج.

(٢) ب: (انتفاهما).

(٣) انظر: القدوري ص ٢٤، ٢٥، الاختيار، ١/ ١٢٥ وما بعدها.

/ كِتَابُ الْحَجِّ (١)

٢٦٩ — [فَرَضِيَّةُ الْحَجِّ]

(٢) هو فَرَضٌ عَلَى الْفَوْرِ (٣)، مَرَّةً (٤) فِي الْعُمْرِ، عَلَى كُلِّ (٥) مَكْلَفٍ [حَر] (٦) (صَحِيح) (٧) بَصِير (٨)، قَادِرٍ عَلَى زَادٍ، وَرَاحِلَةٍ (غَيْرِ عَقْبَةٍ) (٩) وَنَفَقَةٍ

(١) الحج لغة: القصد، وشرعاً: «قصد لبيت الله تعالى، بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة».

انظر المصباح: التعريفات (حج).

(٢) زيادة (الواو) في: د.

(٣) ومعنى يجب على الفور: «يعني عند استجماع شرائط الوجوب يتعين العام الأول (عند أبي يوسف، وعن أبي حنيفة ما يدل عليه) حتى يَأْتُمَّ بالتأخير عنه». البناية ٤٢٨/٣.

(٤) تقديم وتأخير في ب: (في العمر مرة).

(٥) ساقط من: ب، ج.

(٦) الزيادة من: ب، ج.

(٧) ساقط من: ب، ج، ومكانه (حر).

(٨) ش: إذ لا يجب على الأعمى وإن وجد زاداً وراحلة عند الإمام، وعندهما يجب.

(٩) ساقطة من: ب وفي الشرح «وهي أن يكتري رجلان بغيراً واحداً يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما منزلاً ثم يركبه الآخر».

ذهابه ورُجُوعه، فاضِلًا عَمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ لِعِيَالِهِ إِلَى وَقْتِ رُجُوعِهِ، بِشَرَطِ أَمْنٍ^(١)
الطريق.

٢٧٠ - [حَجُّ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ]

فَإِنْ بُذِلَ لَهُ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ^(٢).

وَلَوْ حَجَّ فَقِيرٌ وَقَعَ فَرَضاً^(٣).

٢٧١ - [شَرَطُ حَجِّ الْمَرْأَةِ]

وَالْمَحْرَمُ أَوْ الزَّوْجُ شَرَطٌ فِي الْمَرْأَةِ، إِذَا كَانَ سَفَرًا، وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ
عَلَيْهَا، وَالْمَحْرَمُ الْعَبْدُ الذَّمِيُّ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا، كَالْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

وَلَا عِبْرَةٌ بِصَبِيِّ^(٤) أَوْ مَجْنُونٍ.

وَلِلزَّوْجِ^(٥) مَنَعُهَا مَعَ الْمَحْرَمِ عَنِ الثَّقْلِ وَالْمَنْذُورِ، لَا عَنِ الْفَرَضِ. [ب/٨٦]

٢٧٢ - [مَوْعِدُ الْحَجِّ]

وَوَقْتُهُ: شَوَّالٌ / وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي^(٦) الْحِجَّةِ. [ب/٢٤١]

وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى شَوَّالٍ.

(١) ب: (أمان).

(٢) ش: لأن القُدرة بالملك هو الأصل في توجه الخطاب.

(٣) لأن الأداء وجد من أهله فيجزئه عن حجة الإسلام.

(٤) ج: (لصبي).

(٥) ب: (الزوج).

(٦) ب: (وعشرة من ذي الحجة).

٢٧٣ — [شُرُوطُ الْحَجِّ وَأَرْكَانُهُ وَوَجِبَاتُهُ وَسُنَنُهُ]

والإحرام شرط أيضاً.

وأركان الحج:

الوقوف بعرفة، وطواف الزيارة.

وواجباته^(١):

الوقوف بمزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، ورَمْيُ الْجِمَارِ، وَالْحَلْقُ

أو التقصيرُ وطوافُ الصدر، وركعتا الطواف.

وسننه:

طواف القدوم /، والرمْلُ فيه، والهَرْوَلَةُ في السعي بين المِيلَيْن [ج/٢٩ب]

الأخضرين، والمبيت بمنى في أيام منى.

٢٧٤ — [حُكْمُ الْعُمْرَةِ]

والعمرة: سنة مؤكدة.

وركنها: الطواف.

وواجباتها: السعي، والحلق أو التقصير.

٢٧٥ — [مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ]

ومِيقَاتُ^(٢) / الإحرام:

للمدني: ذو الحليفة^(٣).

(١) زيادة (الوقوف بعرفة إلى الغروب) في: ج.

(٢) «المِيقَاتُ لغة: الحد، واصطلاحاً: موضع العبادة وزمنها».

(٣) ذو الحليفة — بضم الحاء وفتح اللام — وتسمى الآن (آبار علي)، وتبلغ المسافة من

ضفة وادي الحليفة إلى المسجد النبوي الشريف: ثلاثة عشر كيلومتراً.

/ وللعراقي: ذات عرق^(١).

وللشامي: الجُحْفَة^(٢).

وللنجدي: قَرَن^(٣).

ولليمانى: يَلْمَلَمَ^(٤).

(١) ذات عرق: بكسر العين وسكون الراء بعد قاف، وسمي بذلك لأن فيه عرقاً، وهو الجبل الصغير، ويسمى الآن: الضريبة، واد حجازي. والمسافة من ميقات ذا عرق حتى مكة: مئة كيلومتر، «وهذا الميقات مهجور الآن، فلا يحرم منه أحد؛ لأن الطرق المزفتة من نجد وفي الشرق لا تمر عليه، وإنما تمر على الطائف والسييل الكبير» كما قاله الشيخ عبد الله بن بسم.

(٢) الجحفة — بضم الجيم — قرية بينها وبين البحر الأحمر عشرة كيلومتراً وهي الآن خراب، ويحرم الناس من رابغ — مدينة كبيرة — وتبعد عن مكة المكرمة — عن طريق وادي الجموم — مئة وستة وثمانين كيلومتراً ويحرم من رابغ: من لم يمر بالمدينة المنورة. من أهل مصر وسوريا، وبلاد المغرب وبلدان أفريقيا.

(٣) والقرن: هو الجبل الصغير، وهذا الميقات اشتهر اسمه الآن: بالسييل الكبير، ومسافته — من بطن الوادي إلى مكة المكرمة — ثمانية وسبعون كيلومتراً، والسييل الكبير الآن قرية كبيرة.

وادي محرم: هذا هو أعلى قرن المنازل، وهو قرية في طريق الطائف — مكة — المار بالهدا، وفيها مسجد كبير. فليس هذا ميقاتاً مستقلاً وإنما اسم قرن شامل للوادي كله (سواء من طريق ما يسمى السيل الكبير، أو طريق الهدا).

(٤) يللم — بفتح اللام المثناة التحتية، فلام فميم، فلام أخرى، بعدها ميم أخرى — وهو واد ينزل من جبال السراة حتى مصبه في البحر الأحمر، وقد كان الطريق يمر بالسعدية وهي قرية فيها بئر السعدية وهي تبعد عن مكة المكرمة اثنين وتسعين كيلومتراً، وأما الطريق التي زفلتته الحكومة، فهو يقع عن السعدية غرباً بنحو =

ولمن جاء من غير هذه المواضع ما يحاذي واحداً منها.

٢٧٦ — [الأَفْضَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ]

والإحرام من وطنه أفضل إن وثق من نفسه باجتناّب محظوراته.

(١) ولا يجوز لهؤلاء إذا قصدوا دخول مكة لحج^(٢) أو غيره، تأخير

الإحرام عنها، وأهل هذه المواضع ومن / دونهم، ميقاتهم: الحل الذي [١/٢٥٥] بينهم، وبين الحرم^(٣).

٢٧٧ — [مِيقَاتُ الْمَكِّي]

والمكّي^(٤) ميقاته للحج: الحرم، والعمرة: الحل.



=
عشرين كيلومتراً، ويمر على وادي يللم وعند ممره إلى يللم يكون بعد الوادي
عن مكة ١٢٠ كيلومتراً. انظر بالتفصيل نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب
للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام، ٣٧٦/٢ وما بعدها حيث تتبع المؤلف
بنفسه هذه المواقيت، ووقف عليها.

(١) ج: (فلا يجوز).

(٢) ب: (بحج).

(٣) د: (الحرام).

(٤) د: (المكي).

فَضْلٌ:

٢٧٨ — [مُسْتَحَبَّاتُ الْإِحْرَامِ]

(١) إذا أراد الإحرام: قَصَّ شاربه، وَقَلَّمَ أظفاره^(٢) / وَحَلَقَ عَانَتَهُ^(٣)،
ثم تَوَضَّأَ أو اغتسل وهو أفضل، وَلَبَسَ^(٤) إِزَاراً ورداءَ جديدين أبيضين، وهو
أفضل، [ج ٣٠/١] أو غَسِيلِينَ^(٥) / ، وَتَطَيَّبَ، وَادَّهَنَ^(٦) إِنْ وَجَدَ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ،
وَسَأَلَ اللَّهَ التَّيْسِيرَ^(٧)، ثُمَّ لَبَّى نَاقِياً نُسُكُهُ، رَافِعاً صَوْتَهُ، وَالتَّلْبِيَةَ مَعْرُوفَةً^(٨).

٢٧٨ م — [حُكْمُ التَّلْبِيَةِ]

وهي مرة شرط، والزيادة سنة.

(١) زيادة (الواو) في: ج، د.

(٢) ج، د: (أظافره).

(٣) الْعَانَةُ: «الشعر النابت أسفل البطن حول الفَرْج». لغة الفقهاء (عانة).

(٤) ب: (يلبس).

(٥) ب: (مغسولين).

(٦) د: (تدهن).

(٧) ش: فيقول: «اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني».

(٨) وهي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنْ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ،

لَا شَرِيكَ لَكَ» الاختيار، ١/١٤٤.

٢٧٩ - [مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ وَمَكْرُوهَاتُهُ]

وَيَتَّقِي الْمُحْرِمُ: الرَّفَثَ^(١)، وَالْفُسُوقَ^(٢)، وَالْجِدَالَ، / وقتل صيد [١/٢٧٥]

البر، والدلالة^(٣) والإشارة^(٤)، ويُباح له كل صيد البحر.

وَيَتْرَكُ لِبَسَ الْمَخِيطِ، وَالْعِمَامَةِ، وَالْقُلَنْسُوءِ، وَالْخَفَيْنِ التَّامِينَ، وَتَغْطِيَةَ
الرَّأْسِ^(٥) (والوجه، والدهن، والطيب^(٦))، / وحلق الشعر^(٧)، وَقَصَّ [ب/٨٩]

الظِّفْرِ، وَلَبَسَ الْمَضْبُوغَ إِلَّا مَغْسُولًا لَا يَنْفَضُّ^(٨).

وَلَا يَغْسُلُ شَعْرَهُ^(٩) بِخَطْمِيٍّ، وَلَا يَتَنَوَّرُ^(١٠)، وَلَا يَحُكُّ رَأْسَهُ إِلَّا بَرَفَقٍ
إِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ.

(١) ش: الرفث: وهو الفحش من القول، وكلام الجماع بمحضر النساء، كذا روي عن ابن عباس.

(٢) الفسوق: وهي الخروج عن حد الاستقامة.

والجدال من جادل مجادلة: «إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب». المصباح (جدل).

(٣) زيادة (عليه) في: د.

(٤) زيادة (إليه) في: د.

(٥) زيادة (وقصه) في: د.

(٦) ب ج: (التطيب).

(٧) ما بين القوسين ساقطة من: د.

(٨) أي لا يفوح فإنه لا بأس به.

(٩) زيادة (ولا يحل رأسه) في: ج.

(١٠) ب، ج: (بنورة).

٢٨٠ — [مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ]

[٢٥/ب] وله أن يَغْتَسِلَ^(١) / ويدخل الحَمَّامَ، وَيَسْتَظِلَّ بَيْتَ أَوْ خِيْمَةٍ أَوْ مَحْمِلٍ^(٢)، وَيَشُدُّ الْهَمِيَانُ^(٣) ^(٤).

٢٨١ — [الْإِكْتَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ]

وَيُكَثِّرُ التَّلْبِيَةَ بِصَوْتٍ رَفِيعٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ^(٥)، وَكُلَّمَا عَلَا شَرْفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ [رَكْبًا]^(٦) وَبِالْأَسْحَارِ.

٢٨٢ — [مَا يَبْتَدِئُ الْمُحْرِمُ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةِ]

[ج/٣٠/ب] فإذا دخل مكة: طاف للقدوم سبعة أشواطٍ وراء الحطيم / يَرْمَلُ فِي [ب/٩٠] الثلاثة الأول منها، ثم يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ، ثم سعى^(٧) / بين الصفا [ب/٢٧٥] والمروة سبعة أشواطٍ، يُهْرُولُ فِيهَا^(٨) بَيْنَ الْمِيلَيْنِ / [الأخضرين]^(٩).

(١) د: (يفسل).

(٢) الْمَحْمِلُ: «الهودج، والعدلان على جانبي الدابة يحمل فيهما» المعجم الوسيط (حمل).

(٣) الْهَمِيَانُ: «شداد السراويل، والمنطقة وكيس للنفقة يُشد في الوسط» وهو المراد هنا، المعجم الوسيط (همي).

(٤) زيادة (في وسطه) في: ب.

(٥) ب، ج: (الصلاة)، لحديث: (أفضل الحج العَجُّ والشَّجُّ).

(٦) في الأصل (راكبا) والمثبت من ب، ج، وفي د: (ركبانا).

(٧) ب: (يسعى).

(٨) ج: (فيما).

(٩) الزيادة من: ب.

ثم يُقيم بمكة حراماً^(١): يطوف متى شاء بلا رَمَلٍ ولا سَعْيٍ، وَيَخْتِمُ كُلَّ طَوَافٍ بِرَكَعَتَيْنِ.

٢٨٣ — [أَعْمَالُ الْحَجِّ]

ثم يَخْرُجُ غَدَاةَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مَنْى، فيقيم بها حتى يُصلي الفجرَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

٢٨٤ — [كَيْفِيَّةُ الْجَمْعِ بِعَرَفَةَ]

ثم يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ، فإذا زالت الشمس صَلَّى الإمامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، ولا يجمع المنفرد^(٢)، والإمام شرط فيهما^(٣).

٢٨٥ — [الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ]

ثم يَقِفُ الإمامُ بعَرَفَةَ رَاكِباً بِقُرْبِ الْجَبَلِ، وعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةِ.

٢٨٦ — [الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ]

فإذا غربت / الشمس أفاض^(٤) إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ / ووقف بقرب فُجَحٍ، [ب/٩١] [١/٢٦] والمزدلفة^(٥) كُلُّهَا مَوْقِفٌ، إِلَّا وادي مُحَسَّرٍ^(٦).

(١) ب: (حرماً).

(٢) ش: بل يصلي كلا منهما في وقته.

(٣) في الشرح في المتن «والإمام الأكبر شرط للجمع فيهما، عند أبي حنيفة خلافاً لهما».

(٤) ش: دفع على هيئة إلى مزدلفة.

(٥) ج: (ومزدلفة).

(٦) وادي مُحَسَّر: مسيلٌ ماء فاصل بين مزدلفة ومنى وليس من واحدة منهما، ومساحته: خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعاً. المجموع ١٤٦/٨.

وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ
وَيَجْمَعُ الْمُتَفَرِّدُ [بَيْنَهُمَا] ^(١)، وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ أَعَادَ، وَيَبْنِئُ
بِهَا، وَيُصَلِّي بِهِمُ الْفَجْرَ بَغْلَسٍ ^(٢)، ثُمَّ يَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَيَدْعُو، فَإِذَا
أَسْفَرَ ^(٣) ^(٤) [أَفَاضَ] ^(٥) إِلَى مَنْى.

٢٨٧ — صِفَةُ الرَّمْيِ

[١/٢٨٥] / فَيَرْمِي ^(٦) جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، مِثْلَ حَصَى
الْحَذَفِ ^(٧): يُكَبِّرُ ^(٨) مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، (وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ
[ب/٢٨٦] حَصَاةٍ) ^(٩)، وَلَوْ رَمَى السَّبْعَ جَمْلَةً فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَيَجُوزُ الرَّمْيُ بِجَنَسٍ /
الْأَرْضِ إِلَّا ^(١٠) ^(١١) بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ^(١٢).

(١) الزيادة من: ب.

(٢) الْغَلَسَ: ظَلَامٌ آخِرُ اللَّيْلِ. الْمَصْبَاحُ (غَلَسَ).

(٣) أَسْفَرَ الصَّبْحَ إِسْفَارًا: أَضَاءَ، بِمَعْنَى: ظَهَرَ النُّورُ وَزَوَالَ الظُّلْمَةِ. انْظُرْ: الْمَصْبَاحُ
(أَسْفَرَ).

(٤) زِيَادَةُ (الصَّحِيحُ) مِنْ ب.

(٥) فِي الْأَصْلِ (فَاضٌ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَقِيَةِ النَّسْخِ.

(٦) د: (وَيَرْمِي).

(٧) حَصَى الرَّمْيِ: وَالْمُرَادُ الْحَصَى الصَّغَارُ. «بَنَحُو حَصَاةً أَوْ نَوَاةً بَيْنَ السَّبَابَتَيْنِ تَحْذِفُ
بِهَا». الْمَصْبَاحُ (حَذَفَ)، شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ٦١/٢.

(٨) ب، ج: (وَيَكْبُرُ).

(٩) سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(١٠) ش: كَالْحَصَاةِ وَالْمَدْرَ وَالطِّينَ الْيَابِسَ.

(١١) فِي بَقِيَةِ النَّسْخِ (لَا).

(١٢) ش: لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَثَارًا لَا رَمِيًّا.

٢٨٨ — [بَقِيَّةُ أَعْمَالِ الْحَجِّ بَعْدَ الرَّمْيِ]

ثم يَذْبَحُ إن شاء، ثم يَخْلُقُ رِيعَ رَأْسِهِ، وهو أَفْضَلُ^(١)، أو يَقْصُرُ. وَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

٢٨٩ — [طَوَافُ الْإِقَاصَةِ وَوَقْتُهُ]

ثم يطوف طواف الزيارة، ووقته: أَيَّامُ النَّحْرِ^(٢)، (وأفضلها)^(٣): أولها، (ويحلُّ له النساء)^(٤).

٢٩٠ — [أَيَّامُ الرَّمْيِ]

ثم يعود إلى منى، ويرمي الجمارَ الثلاثَ بعد الزوال في اليوم الثاني، والثالث، والرابع^(٥).

٢٩١ — [طَوَافُ الْوَدَاعِ]

فإذا أراد الرجوع إلى بلده طاف / طواف الصَّدْرِ^(٦). [٢٩١/ب]

(١) د: (الأفضل) وفي القدوري: «ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل».

ومقصود المؤلف هنا أيضاً على الحلق المطلق.

(٢) أيام النحر: وهي ثلاثة أيام: العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر.

(٣) ساقطة من: ب، والواو ساقطة من: ج.

(٤) ساقطة من: ب، والواو ساقطة من: ج.

(٥) «وإن قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال وبعد طلوع الفجر جاز عند الإمام، وهو استحسان، وقالوا: لا يجوز». البناية ٥٧٣/٣.

(٦) «وهو سبعة أشواط لا رمل فيها ولا سعي، وهو واجب إلا على الآفاقي». الاختيار ١٥٥/١.

٢٩٢ — [المُجْزَىءُ فِي الْحَجِّ]

وَمَنْ وَقَفَ بَعْرِفَةً لَحْظَةً (ما بين^(١)) زوال يوم عرفة و^(٢) فجر يوم النحر أجزاءه، ولو كان نائماً، أو مغمى عليه أو جاهلاً بها^(٣).

٢٩٣ — [الْمَرْأَةُ فِي التُّسُكِ]

وَالْمَرْأَةُ فِي أَفْعَالٍ / الْحَجِّ كَالرَّجُلِ، إِلَّا فِي: كَشْفِ الرَّأْسِ، وَلِبْسِ
الْمَخِيطِ، وَرَفْعِ الصَّوْتِ / بِالتَّلْبِيَةِ /، وَالرَّمْلِ، وَالْهَزْوَلَةِ، وَالْحَلْقِ، فَإِنَّهَا
تُخَالِفُهُ^(٤). [ج ٣١/ب] [ب ٢٨٥] [ب ٩٣]



(١) ب: (من).

(٢) زيادة (إلى) في: ب.

انظر: القدوري (مع اللباب) ١٩٥/١.

(٣) ش: «لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف، ولا يمتنع ذلك بالإغماء والنوم».

(٤) ساقط من: ب؛ لأنه مخل بستر العورة، ولذلك فإنها تخالفه في جميع ذلك.

(فَصْلٌ) (١)؛

٢٩٤ — [أَفْضَلِيَّةُ الْقِرَانِ وَصِفَتُهُ]

الْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ.

وصفته: أن يُهَلَّ بالعمرة^(٢) والحج معاً من الميقات^(٣)، فإذا دخل مكة، بدأ بالعمرة^(٤)، ثم بالحج^(٥)، فإذا رَمَى الجَمْرَةَ يومَ النَّحْرِ أَرَأَقَ دَمًا إِنْ قَدَرَ^(٦)، وَإِلَّا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ^(٧)، وَسَبْعَةً إِذْ رَجَعَ.

(١) ج: (بالحج والعمرة).

(٢) زيادة (فصل) في: ب.

(٣) ش: ويقول [في النية] بعد الصلاة: اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني. لأن القرآن لغة من قرنت هذا بذاك أي جمعت بينهما، وفي الشرع: يراد به الجمع بين الحج والعمرة.

(٤) بالطواف: يرمل في الثلاث الأول ويسعى بين الصفا والمروة.

(٥) ش: أي بأفعاله فيطوف للقدم سبعة أشواط ويسعى ولا يحلق بين العمرة والحج، وإنما يحلق في يوم النحر.

(٦) ش: لأن الهدى منصوص عليه في المتعة، والقران في معناها إن قدر على ذلك.

(٧) هو أن يصوم اليوم السابع — (قبل يوم التروية) — ويوم التروية ويوم عرفة. البناية

. ٦٢٢/٣

٢٩٥ - [التَّمَتُّعُ وَصِفَتُهُ]

(١) والتَّمَتُّعُ أفضل من الإِفْرَادِ، وصفته: أن يُهَلَّ بالعمرة من الميقاتِ، فإذا دخل مكة أدى العُمرةَ وحَلَّ منها، ثم يُحْرِمَ بالحجِّ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ من الحَرَمِ، ويفعل ما يفعله الْمُفْرِدُ، وعليه الدَّمُ، أو بَدَلُهُ كَالْقَارِنِ.



(١) ج: (إلى).

فَضْلٌ /:

[ب/٩٤]

٢٩٦ — [مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ]

إِذَا طَيَّبَ الْمُحْرِمُ عُضْوًا^(١)، لَزِمَهُ دَمٌ: أَي / شَاةٌ، وَإِنْ كَانَ أَقْلًا، لَزِمَهُ: [١/٢٧٧]
صَدَقَةٌ، (أَي)^(٢): نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

٢٩٧ — [الْلَبْسُ وَالتَّغْطِيَةُ وَالْحَلْقُ لِلْمُحْرِمِ]

وَإِنْ خَضَبَ رَأْسَهُ بِحِنَّاءٍ، لَزِمَهُ دَمٌ^(٣). وَإِنْ لَبَّاهُ^(٤)، لَزِمَهُ دَمَانٌ.
وَإِنْ اذَّهَنَ بِزَيْتٍ، أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا (يَوْمًا)^{(٥)(٦)} /، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ [ج/٣٢٢]
(يَوْمًا)^(٧)، أَوْ حَلَقَ رُيْعَ رَأْسِهِ^(٨) أَوْ رُنْعَ / لَحْيَتِهِ، أَوْ كُلَّ (رَقَبَتِهِ)^(٩)، أَوْ أَحَدَ [١/٢٩٥]

(١) ش: عضواً كاملاً كالرأس، واللسان والفخذ ونحو ذلك.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) ش: لأنه طيب كامل لحديث (الحناء طيب).

(٤) ش: بأن كان الحناء جامداً غير مائع، ويقال: لبد الشيء، أي ألزق بعضه ببعض

حتى صار كاللبد، حتى لا يتشعث. المصباح (لبد).

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) زيادة في م (كاملاً).

(٧) زيادة في م (كاملاً).

(٨) ب: (ذقنه).

(٩) ب: (موضع الحجامة).

إِنْبَاطِهِ، لَزِمَهُ دَمٌ.

وإن كان أَقْلٌ فِي الْكُلِّ لَزِمَهُ: صَدَقَةٌ^(١).

وإن قَصَّ مِنْ شَارِبِهِ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ: حَكُومَةُ عَذْلِ^(٢).

٢٩٨ — [قَصُّ الْأَظْفَارِ]

وإن حَلَقَ (مَوَاضِعَ الْمَحَاجِمِ)^(٣)، أَوْ قَصَّ فِي مَجْلِسٍ كُلَّ أَظْفَارِهِ، أَوْ رُبْعَهَا، لَزِمَهُ: (دَمٌ)^(٤)^(٥).

وإن قَصَّ الْكُلَّ فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ، لَزِمَهُ: أَرْبَعَةُ دِمَائٍ.

وإن قَصَّ [أَقْلٌ]^(٦) مِنْ / خَمْسَةِ مُجْتَمِعَةٍ، أَوْ خَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ، لَزِمَهُ، لِكُلِّ ظَنْفٍ، صَدَقَةٌ. [ب/٩٥]

٢٩٩ — [اجْتِمَاعُ الْمَخْظُورَاتِ]

وإن تَطَيَّبَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ حَلَقَ لِعُذْرٍ^(٧)، تَخَيَّرَ بَيْنَ: دَمٍ [أ]^(٨) وَثَلَاثَةِ

(١) «وكل صدقة في الإحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر». البناية ٦٦٤/٣.

(٢) ش: وتفسيره: أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسابه حتى لو كان مثلاً ربع اللحية يجب ربع الشاة.

(٣) ساقط من: د. وهي المحجمة — بالكسر — وهي قارورة الحجّام.

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ وفي الأصل (أول).

(٥) ش: لما فيه من قضاء التفت وإزالة ما ينمو من البدن ففي الكل ارتفاق كامل، والربع يقام مقام الكل.

(٦) د: (بعذر).

(٧) د: (يخير).

(٨) وفي الاختيار: «إن شاء تصدق بثلاثة أصوع من طعام على ستة مساكين وإن شاء صام ثلاث أيام» ١٦٤/١.

أَصَحُّ^(١) مَنْ بُرِّ يُطْعِمُهَا لِسْتَةً مَسَاكِينَ، [أ]^(٢) وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
وإن^(٣) قَبْلَ أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ، لَزِمَهُ: دَمٌّ.

٣٠٠ - [الْوَقَافُ فِي الْحَجِّ]

وإن جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ: فَسَدَ حَجُّهُ، (وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَيَتِمُّهُ)^(٤)،
وَيَقْضِيهِ، وَلَا يُفَارِقُ / امْرَأَتَهُ فِي الْقَضَاءِ^(٥).

[٢٧١/ب]

وإن جامع بعد الوقوف: لم يفسد حجه، وعليه بدنة.

وإن جامع عبد الحلق، فعليه شاة، وجماع الناسي والعامد^(٦)
سواء^(٧).

(١) في ج: (أصرع). والصاع يعادل الآن بالغرام = ٣,٢٩٦,٨ غراماً. تعليق الإيضاح
للمحقق ص ٥٧.

(٢) زيادة الهمزة من: ب، ج. وهو الصحيح.

(٣) ج، د: (فإن).

(٤) تقديم وتأخير: (ويتمه وعليه شاة)، وفي ج: (وعليه شاة)، أو قيمته، ويتبعه،
ويقضيه).

ويتمه: يعني: يمضي فيه كما يمضي من لم يفسد حجه.

(٥) ش: لأن الافتراق ليس بنسك في الأداء فكذا في القضاء.

(٦) د: (كالعامد).

(٧) «أي في حق إفساد الحج والإحرام لا في حق الإنتم». البناية ٦٩٩/٣.

وأما ما يتعلق بالنسبة للعمرة: «ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط
فسدت عمرته فيمضي فيها [يعني كمالها] ويقضيها وعليه شاة.

ومن جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته». الهداية
(مع شرح البناية) ٦٩٨/٣.

٣٠١ — [الطَّوَّافُ مُخْدِثًا]

ومن / طاف للقدوم، أو للصدر^(١) مُخْدِثًا، فعلية: صدقة. وإن طاف
[ج/٣٢ب] جُنُبًا / فعلية شاة. [ب/٩٦]

ومن طاف للزيارة مُخْدِثًا، فعلية شاة، وإن طاف جُنُبًا فعلية بدنة^(٢).

٣٠٢ — [تَرَكَ بَعْضَ الطَّوَّافِ أَوْ السَّعْيِ]

ومن ترك / من طواف الزيارة ثلاثة أشواطٍ فما^(٣) دونها، فعلية:
شاة^(٤). [ب/٢٩د]

وإن تَرَكَ أربعة: فهو مُحْرِمٌ^(٥) حتى يَطُوفَهَا^(٦).

ومن ترك من طواف الصَّدْرِ ثلاثة أشواطٍ [فما دونها]^(٧) فعلية: صدقة،
وإن ترك أربعة، فَعَلِيَّة: دَمٌّ.

٣٠٣ — [تَرَكَ الْوَاجِبَاتِ]

ومن ترك السَّعْيَ، أو أفاضَ من عَرَقَةٍ قبل الإمام، أو ترك الوقوفَ
بمُزْدَلِفَةٍ، أو [ترك]^(٨) رَمَى كُلِّ الْجِمَارِ، أو رَمَى وَظِيفَةَ يَوْمٍ أو أَكْثَرَهَا، لَزِمَهُ:

(١) ج: (الصدر).

(٢) باعتبار الجنابة، فالحالة الأولى أخف من الثانية وهكذا.

(٣) ب: (وما دونها).

(٤) لأن النقصان يسير فيجبر بالدم كالتقصان بسبب الحدث.

(٥) في متن الشرح زيادة (أبدًا).

(٦) لأن للأكثر حكم الكل فصار كأن لم يطف أصلاً.

(٧) زيادة من: (ب، د).

(٨) الزيادة من م. وهي صحيحة.

دَمٌ^(١). (وإن كان أقلَّ، لَزِمَهُ : صدقة)^(٢).

٣٠٤ — [تَأْخِيرُ الْعَمَلِ]

ومن آخرَ الحَلَقِ، أو طَوَّافَ الزِيَارَةِ عن وَقْتِهِ، لَزِمَهُ : دَمٌ.
(وكذا)^(٣) (لو حَلَقَ)^(٤) في وَقْتِهِ خَارِجَ / الْحَرَمِ^(٥)^(٦).

[ب/١٧]



-
- (١) إذ الكل من واجبات الحج فترك الواجبات ينجبر بالدم، وإذا كان المتروك أقل مما ذكر لزمه صدقة لقصور الجنائية.
- (٢) ساقطة من: ب.
- (٣) ج: (وكذلك).
- (٤) ساقطة من: ج.
- (٥) انظر مسائل الحج بالتفصيل: القدوري (مع اللباب)، ١٧٧/١ وما بعدها؛ الاختيار، ١٣٩/١ وما بعدها.
- (٦) ش: الأصل فيه أن الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند أبي حنيفة.

فصل:

٣٠٥ - [صَيْدُ الْمُحْرِمِ]

[١/٢٨] مُحْرِمٌ / قَتَلَ صَيْدًا أَوْ سَبَعًا^(١) غَيْرَ صَائِلٍ^(٢) عَمْدًا أَوْ سَهْوًا (أَوْ عَوْدًا أَوْ بَدْءًا)^(٣)، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ^(٤)، وَيُخَيَّرُ فِيهَا: بَيْنَ الْهَذْيِ وَالطَّعَامِ وَالصَّيَامِ، وَلَوْ عُيِّبَ^(٥)^(٦) الصَّيْدُ ضَمِنَ نَقْصَانَهُ. [ج٣/١] وَلَوْ أزالَ امْتِنَاعَهُ^(٧)، ضَمِنَ كُلَّ الْقِيَمَةِ / وَلَوْ كَسَرَ بَيَّضَ صَيْدٍ ضَمِنَهُ^(٨)؛ (وَضَمِنَ)^(٩) فَرَخَهُ الْمَيْتَ، إِنْ^(١٠) خَرَجَ مِنْهُ^(١١).

-
- (١) السَّبْعُ - بضم الباء معروف، وبالإسكان لغة - «كُلُّ ما له ناب ويعدو على الناس والدواب فيترسها، كالأسد والذئب، وكل ماله مِخْلَبٌ». المعجم الوسيط (سبع).
 (٢) صال الفحل يصول صولاً: وثب.
 (٣) ساقطة من ب.
 (٤) أي يقوم الصيد رجلاً رجلاً عدلان ممن لهم معرفة في قيمة الصيد.
 (٥) زيادة (بعد) في: د.
 (٦) ش: بأن جرحه أو قطع عضوه أو نتف شعره.
 (٧) لأنه فَوَّتَ عليه الأمن بتفويت آلة الامتناع فيغرم قيمته.
 (٨) لأنه أصل الصيد لأنه مُعَدَّد ليكون صيداً فأعطى له حكم الصيد.
 (٩) ساقط من: د.
 (١٠) ج: (لو).
 (١١) استحساناً؛ لأن البيض مُعَدَّد ليخرج منه فرخ حي، والتمسك بالأصل واجب.

٣٠٦ - [قَتْلُ الْفَوَاسِقِ]

ولا شيءَ في قتل^(١) الغرابِ المؤذي، والحِدَاةِ والحَيَّةِ، والعُقْرِبِ، [١/٣٠٦] والفَّارَةِ، والكلبِ العقور، والذئبِ، والنَّمْلِ، والبرَاغِيثِ، والقُرَادِ، والبَقِّ، والدَّبَّابِ.

ومن قتل قَمَلَةً، أو جَرَادَةً، تَصَدَّقَ^(٢) بِكَفٍّ من طعامٍ/ أو بتمرّة^(٣). [١٨/ب] وَيَجِبُ الْجَزَاءُ بِأَكْلِ الصَّيْدِ مُضْطَرًا^(٤).

٣٠٧ - [مَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ مِنَ الصَّيْدِ]

وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ ذَبْحُ غَيْرِ الصَّيْدِ^(٥).

وَالْحَمَامُ الْمَسْرُورُ، وَالظَّبْيُ الْمُسْتَأْنَسُ صَيْدٌ^(٦)، بخلاف البعيرِ [النَادِ]^(٧).

وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ (أَكْلُ)^(٨) لحم صيدٍ صَادَهُ^(٩) حلال، وذَبَحَهُ بلا واسطةٍ مُحْرِمٍ.

(١) ب: (بقتل). لأن هدف الأشياء ليس بصيود.

(٢) ج، د: (تصدقّه).

(٣) ب، ج: (تمر).

(٤) لأن الإذن في حق المضطر مقيد بالجزاء.

(٥) كالشاة والبقر والدجاج والبط الأهلي.

(٦) لأنهما متوحش بأصل الخلقة، والاستيناس عارض فيهما.

(٧) في الأصل: (النادر) وفي بقية النسخ (الناد) وهو الصحيح. والناد مأخوذ من نذ

البعير: أي نفر وذهب على وجهه شاردًا. انظر المصباح: (نذ).

(٨) ساقط من بقية النسخ.

(٩) ب، ج: (اصطاده).

٣٠٨ — [صَيْدُ الْحَرَمِ وَحَشِيشُهُ]

[ب/٢٨] وفي صيدِ [الْحَرَمِ] ^(١) إذا ذبحه الحلالُ / : قيمته يتصدقُ بها لا غير. وكذا في حَشِيشِهِ (وشَجَرِهِ، غيرِ المملوكِ) ^(٢) والمُنْبِتِ عادةً، [ما لم يَجِفْ] ^(٣).

ولا يُرعى حشيشُ الحَرَمِ، ولا يُقَطَّعُ منه، خير الإذخِرِ ^(٤)، ويَحِلُّ قَلْعُ [الْكَمَاءِ] ^(٥) ^(٦).

٣٠٩ — [الْجَزَاءُ فِي الْأَشْتِرَاكِ]

وما يُوجبُ على المُفْرَدِ دَمًا، يُوجبُ على القارنِ دَمين. ولو قَتَلَ مُخْرِمَانِ صيدًا: فعلى / كُلِّ واحدٍ جَزَاءٌ، ولو قَتَلَ حِلَالَانِ صيدَ الْحَرَمِ، فعليهما جزاءٌ واحدٌ ^(٧) / وبيعُ المُخْرَمِ / الصيدِ وشراؤه باطلٌ. [ب/٩٩] [ج/٣٣] [ب/٣٠٥]



-
- (١) في الأصل (المحرم) والمثبت من بقية النسخ وهو الصحيح.
 - (٢) ج: (وشجر غير المملوكة).
 - (٣) سقطت من الأصل، وزيدت من بقية النسخ.
 - (٤) الإذخر: بكسر الهمزة والخاء: نبت طيب الرائحة.
 - والجمع: أذاخر. معجم الفقهاء (الإذخر).
 - (٥) في الأصل: (الكأة)، والمثبت من بقية النسخ.
 - (٦) الكمء: «فطر من الفصيلة الكمئية وهي أرضية تنتفخ حاملات أبواغها: فتجنى وتؤكل مطبوخة، ويختلف حجمها بحسب الأنواع».
 - والكمأة اسم للجمع، أو هي للواحد. المعجم الوسيط (الكمء).
 - (٧) لأن الواجب ضمان المحل فيتحد باتحاد المحل.

فَضْلٌ:

٣١٠ - [حُكْمُ الْمُخَصَّرِ^(١)]

مُحَرِّمٌ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ مَرَضٌ، جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ، [و] ^(٢) يَبْعَثُ شَاةً، تُذْبَحُ [فِي الْحَرَمِ] ^(٣) فِي يَوْمٍ ^(٤) يَعْلَمُهُ، لِيَتَحَلَّلَ بَعْدَ الذَّبْحِ ^(٥). وَيَتَوَقَّفُ دَمُ الْإِحْصَارِ بِالْحَرَمِ ^(٦)، لَا بِيَوْمِ النَحْرِ ^(٧)، بِخِلَافِ دَمِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ.

(١) الْمُخَصَّرُ: الْمَجْبُوسُ أَوْ الْمَضِيقُ عَلَيْهِ.

والمراد هنا: «الممنوع من أداء الحج أو العمرة بعد إحرامه بهما». لغة الفقهاء (حصر).

(٢) مزيد من: ب.

(٣) الزيادة من: ب.

(٤) د: (كل يوم).

(٥) قوله: (تحلل) فيه إشارة إلى أنه ليس عليه الحلق أو التقصير، وهو قول الإمام ومحمد. البناية ٨٢٣/٣.

(٦) زيادة الواو (ولا)، في: د.

(٧) على قول الإمام أنه يجوز ذبحه قبل يوم النحر «وأنه دم كفارة حتى لا يجوز الأكل فيختص بالمكان دون الزمان». بخلاف دم المتعة والقران لأنه دم نسك.

والمُخَصَّرُ بالحجِّ إِذَا تَحَلَّلَ، فعليه حِجَّةٌ وعُمْرَةٌ^(١)، وعلى المُخَصَّرِ
بالعُمْرَةِ: القضاء.

وعلى القَارِنِ: حِجَّةٌ وعُمُرَتَانِ.

٣١١ - [رَوَا لُ الْإِحْصَارِ]

ولو زَالَ الْإِحْصَارُ قَبْلَ الذَّبْحِ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ، لَزِمَهُ
التَّوَجُّهُ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا.

٣١٢ - [حَدُّ الْإِحْصَارِ]

وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْوُقُوفِ (أ)^(٣) وَ الطَّوَافِ / أَوْ مُنِعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، فَلَيْسَ
بِمُخَصَّرٍ. [١/٢٩١]

٣١٣ - [حُكْمُ فَوَاتِ الْوُقُوفِ]

وَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ حَتَّى^(٤) طَلَعَ^(٥) فَجَرُ يَوْمِ النَحْرِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ،
[ب/١٠٠] فَيَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ، وَيَقْضِي الْحَجَّ، / وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

(١) روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، ولأن الحجة تجب قضاء لصحة
الشروع، والعمرة لما أنه في معنى فائت الحج.
البنية ٨٢٧/٣.

(٢) ش: لأداء الحج ولا يتحلل بالهدي لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف.
البنية ٨٢٦/٣.

(٣) د: (والطواف).

(٤) ج: (على).

(٥) ب: (الفجر).

٣١٤ - [الْأَوْقَاتُ الْمَكْرُوهَةُ لِلْعُمْرَةِ]

وَالْعُمْرَةُ لَا تَقُوتُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ، [فِي] ^(١) كُلِّ وَقْتٍ. إِلَّا ^(٢) يَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَأَيَّامَ ^(٣) التَّشْرِيقِ ^(٤)، وَهِيَ سُنَّةٌ ^(٥).

٣١٥ - [النِّيَابَةُ فِي الْحَجِّ]

^(٦) وَتُجْزَى ^(٧) النِّيَابَةُ فِي نَفْلِ الْحَجِّ مُطْلَقًا، وَفِي فَرَضِهِ ^(٨) عِنْدَ الْعَجْزِ (الدَّائِمِ إِلَى الْمَوْتِ) ^(٩) ^(١٠).

[١/٣١٥]

وَدُمُ الْقِرَانِ عَلَى الْمَأْمُورِ / ، وَدُمُ الْإِحْصَارِ عَلَى الْآمِرِ.

٣١٦ - [الْهَدْيُ]

وَالْهَدْيُ ^(١١): مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْعَيْبِ ^(١٢) مَانِعٌ كَالْأَضْحِيَّةِ / . [ج ٣/٤]

(١) الزيادة من: ب، ج.

(٢) زيادة (في) في: ب.

(٣) د: (ويوم).

(٤) لما روي في ذلك عن ابن عباس والسيدة عائشة رضي الله عنهم.

(٥) هي سنة مؤكدة، وقيل فرض كفاية.

(٦) زيادة (فصل) في: ب.

(٧) ج: (وتجوز).

(٨) زيادة (لا تجزى إلا) في: ب.

(٩) ساقطة من: ب.

(١٠) الأصل في (باب الحج عن الغير): «أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة

أو صوماً أو صدقة أو غيره». البناية ٣/ ٨٤٤.

(١١) الهدى: ما يُهدى إلى الحرم من النَّعَمِ وغيرها. معجم الفقهاء (هدى).

(١٢) والعيب كالغَور والعرج وغيرهما.

ويجوزُ الأكلُ مِنْ هَذِي التَّطَوُّعِ، والمُتَعَةِ، والقِرَانِ، خاصَّةً.

٣١٧ - [تَوْقِيتُ الدَّمِ]

وَيَتَوَقَّتُ^(١) دَمُ الْمُتَعَةِ والقِرَانِ خاصَّةً يَوْمِ النَّحْرِ، ويجوزُ التَّصَدُّقُ بِهَا على مساكينِ الحَرَمِ وغيرهم^(٢).



(١) ج: (فيتوقت)، د: (يتوقف).

(٢) لأن الصدقة قربة معقولة والصدقة على كل فقير قربة سواء كان من الحرم أو غيرهم.

كِتَابُ الْجِهَادِ (١)

[ب/١٠١]

٣١٠ - [حُكْمُ الْجِهَادِ]

(٢) هو فرض كفاية، وإن لم يبدأ (٣) الكفار (٤).

٣١٩ - [الْمَعْدُورُونَ عَنِ الْجِهَادِ]

ولا جهاد على عبد وامرأة، وأعمى ومقعّد وأقطع [اليد] / إلّا إذا هجم [ب/٢٩١] العدو.

(١) الجهاد مصدر جهد، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب، وجهده الأمر والمرض جهداً: إذا بلغ منه المشقة.

والمقصود هنا بالجهاد: قتال العدو الكافر. وعرفه الحنفية: «الجهاد شرعاً: هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من لا يقبله». البناية ٥/٦٤٢.
انظر: المصباح؛ التوقيف، معجم لغة الفقهاء، (جهد).

(٢) زيادة (الواو) في: د.

(٣) د: (يبدوا).

(٤) فريضة الجهاد: إن لم يكن النفير عاماً: فالجهاد فرض كفاية: (إذا قام به البعض سقط عن الباقيين) للآية: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾، فإن كان النفير عاماً، كأن هجم العدو على بلد إسلامي، فالجهاد فرض عين على كل قادر من المسلمين لقوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾. انظر الفقه الإسلامي وأدلته ٤١٦/٦.

٣٢٠ — [الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ]

[وَيُقَدَّمُ] ^(١) طلبُ الإسلام، ثم الجِزْيَةُ، فإن أبُوهُمَا ^(٢) قُوتِلُوا بالسلاح، والمنجنيق ^(٣)، والماء والنار ^(٤)، وقطعِ الشجرِ، وإفسادِ الزرع. ويرمون ^(٥) مقصودين ^(٦)، ولو تترسَّوا بالمسلمين ^(٧).

٣٢١ — [مَا يُكْرَهُ وَيُحْرَمُ فِي الْقِتَالِ]

ويُكْرَهُ إخراجُ النساءِ ^(٨)، والمصاحفِ، إن خِيفَ عليهما.

ويُحْرَمُ الغُلُولُ ^(٩)، [والمُثْلَةُ ^(١٠) ^(١١)]، والغَدْرُ/ وقاتلُ المجنون ^(١٢) [ب/١٠٢]

(١) في الأصل (تقدم)، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) د: (أبوها). يعني: الإسلام والجزية.

(٣) المنجنيق: — (لفظ معرب) — آلة من آلات الحرب تقذف بها الحجارة ونحوها بقوة إلى مسافة بعيدة. معجم لغة الفقهاء، (المنجنيق).

(٤) وإرسال الماء عليهم.

(٥) د: (ويرمو بهم).

(٦) زيادة (الكفار) في: ب.

(٧) تقديماً للمصلحة العامة، ودفع الضرر العام بالذب عن بيضة الإسلام.

(٨) في سرية إن خيف عليها.

(٩) الغلول: السرقة من المغنم.

(١٠) في أ: (المثل) وفي: (المثلة)، والمثبت من: ج، د.

(١١) المثلثة: يقال مثلت بالقتيل مثلاً: «إذا جدَّعته وظهرت آثار فعلك عليه تنكيلاً». المصباح (مثل).

(١٢) زيادة (الحيوان) في: ب.

وَالصَّبِيِّ، وَالْمَرْأَةِ (غَيْرِ الْمَلِكَةِ)^(١)، وَالْمَهْرِ^(٢)، وَالْأَعْمَى [وَالْمُقْعَدَ]^(٣) وَنَحْوَهُمْ. إِلَّا دَفْعاً لِشَرِّ قَتَالِهِ (أَوْ رَأْيِهِ)^(٤).

وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ قَتْلُ / أَبِيهِ الْكَافِرِ (إِلَّا دَفْعاً لِلْمُسْلِمِ)^(٥)(^(٦)). [د/٣١٥]

٣٢٢ - [حُكْمُ الصُّلْحِ]

[وَلِلْإِمَامِ]^(٧) الصُّلْحُ مَجَاناً [أَوْ]^(٨) بِمَالٍ أَخْذاً^(٩) وَدَفْعاً، (وَنَقَضُهُ بَعْدَ

الْإِعْلَامِ / مَتَى رَأَاهُ مَصْلَحَةً، وَإِنْ بَدَأُوا^(١٠) بِخِيَانَةٍ، لَمْ يَجِبِ الْإِعْلَامُ)^(١١). [ج/٣٤ب]

٣٢٣ - [مُعَامَلَةُ الْعَدُوِّ]

وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ وَالْحَدِيدِ وَالْخَيْلِ [مِنْهُمْ]^(١٢). (وَلَوْ)^(١٣) كَانُوا

سِلْمًا)^(١٤) بِخِلَافِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ ..

(١) ساقطة من ب. وفي: ج (ملكة).

(٢) ج: (المهرم).

(٣) الزيادة من بقية النسخ.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) المثبت من: د. في الأصل، ج: (كالسلم).

(٦) ساقطة من ب.

(٧) المثبت من ب، ح، وفي الأصل (والإمام)، وفي د: (فللإمام).

(٨) في ب، ج: (بدأوا).

(٩) ج: (أو).

(١٠) المثبت من ج، د. وفي الأصل (بدوه).

(١١) ساقطة من: ب.

(١٢) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (بينهم).

(١٣) ساقط من: د.

(١٤) ساقطة من ب.

٣٢٤ - [الْأَمَانُ وَصِحَّتُهُ]

وَإِذَا أَمَّنَهُمْ [مُسْلِم] حُرٌّ^(١)، صَحَّ وَلَزِمَ^(٢)، إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ نَقْضَهُ.

(وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ ذِمِّيٍّ، وَأَسِيرٍ، وَتَاجِرٍ، وَمُسْلِمٍ غَيْرِ مُهَاجِرٍ، وَعَبْدٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ فِي الْقِتَالِ^(٣))^(٤).



(١) الزيادة من (د)، وفي م: (رجل).

(٢) ج: (فلرم).

(٣) ج: (قتال).

(٤) العبارة كلها ساقطة من ب.

/ فَضْلُ :

٣٢٥ - [الْفَتْحُ عُنْوَةً]

فإذا فتح الإمامُ [بلدَةً] ^(١) قَهْرًا، فله ^(٢) الخيارُ في قسمته بين الغانمين، وإبقائه عليهم بالجزية والخراج ^(٣)، وله الخيارُ أيضاً في قتلِ الأسرى ^(٤) إن لم يُسلموا، أو ^(٥) استرقاقهم، (ولو أسلموا أو جعلهم ذمة. ولا يُطلقُهم بمالٍ، ولا يُفادي بهم أسرانا.

٣٢٦ - [التَّصَرُّفُ فِي الْغَنَائِمِ]

وإن تعذرَ (نقلُ) ^(٦) مواشيهم، ذَبَحَها وحرَّقَها لا غير، وحرَّقَ الأسلحةَ، وما لا يُحترق يذِفُّه. ولا يَقْسِمُ غنيمةً في دار الحرب، إلاَّ للإيداعِ ^(٧).

(١) في الأصل: (بلدَهم)، وفي د: (بلدَهم)، والمثبت من ج، م.

(٢) د: (فلهم) وهذا خطأ.

(٣) ش: هكذا فعل عمر بسواد العراق بموافقة من الصحابة.

(٤) ج: (الأسارى).

(٥) د، ج: (واسترقاقهم). والصحيح المثبت.

(٦) ساقط من: د.

(٧) د: (للإراع) ولا معنى لها.

٣٢٦ — [اسْتِحْقَاقُ الْغَنَائِمِ]

والرَّذَّةُ^(١) / في الغنيمَةِ كالمُقَاتِلِ^(٢)، بخلاف الشُّوقِي، والمَدَدُ^(٣) قبل إخراج الغنيمَةِ إلى دار الإسلام كالأَصْلِ^(٤). وَمَنْ / مات قبل إخراج الغنيمَةِ / سقط حَقُّهُ، وبعده (لا يسقط)^(٥).

[١/٣٢٥] [ب/١٠٣] [ج/٣٥]

٣٢٧ — [مَا يُنْتَفَعُ مِنَ الْغَنَائِمِ]

وللعسكر الانتفاع بالغنيمَةِ قبل الإخراج أَكْلاً وَعَلْفاً، ودُهناً وإيقاداً، و^(٦) قِتَالاً بالسلاح ونحوها بلا قسمةٍ من غير بيع (وَتَمَوُّلٍ)^(٧) بخلاف الثياب والدواب، [و]^(٨) بعد الإخراج يَرُدُّونَ ما فَضَّلَ / معهم من ذلك.

[ب/٣٠١]

٣٢٨ — [سَهْمُ الْغَنِيمَةِ]

^(٩) وَخُمْسُ الْغَنِيمَةِ يُقَسَّمُ أَثْلَثًا: بين اليتامى والمساكين، وأبناء السبيل

(١) الرَّذَّةُ: المعين والناصر، والمراد به هنا: هم الذين يخدمون المقاتلين في الجهاد، وقيل: «هم الذين يقفون حتى إذا ترك المقاتلون قاتلوا». انظر المصباح، لغة الفقهاء (رد).

(٢) ش: لتحقيق المشاركة في السبب، وهو المجاوزة على قصد القتال.

(٣) المَدَدُ: ما يُمَدُّ به الشيء، وهو الجيش الذي يلحقه الإمام بالمحاربين عوناً وتقوية، يقال: ضَمَّ إليه ألف رجل مَدَدًا. انظر: المعجم الوسيط (مدد).

(٤) العبارة كلها من قوله (ولو أسلموا..) ساقطة من: ب.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) ج: (أو).

(٧) ساقط من ب، وفي د: (وتمون).

(٨) الزيادة من بقية النسخ، وهي ساقطة من الأصل.

(٩) زيادة (فصل) في: ب.

يُقَدَّمُ مِنْهُمْ (فَقَرَاءُ ذَوِي) ^(١) الْقُرْبَىٰ خَاصَّةً.

وَذَكَرُ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْخُمْسِ لِلتَّبَرُّكِ بِاسْمِهِ ^(٢)، وَسَهْمُ النَّبِيِّ [عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ] وَالسَّلَامُ سَقَطَ بِمَوْتِهِ (كَالصَّفِيِّ) ^(٣) ^(٤)، وَأَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ ^(٥) / ^(٦) [ب/١٠٤]
(لِلْغَنَمِينَ) ^(٧): لِلْفَارِسِ سَهْمَانِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ.
وَالْبَرْدُونُ ^(٨) وَالْعَرَبِيُّ سَوَاءٌ، وَلَا سَهْمٌ لِبَعِيرٍ أَوْ ^(٩) بَغْلٍ ^(١٠).

٣٢٩ — [الْاِغْتِبَارُ فِي قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ]

وَيَعْتَبَرُ ^(١١) كَوْنَهُ فَارِسًا (أَوْ) ^(١٢) رَاجِلًا عِنْدَ ^(١٣) مُجَاوَزَةِ الدَّرَبِ لَا عِنْدَ
الْقِتَالِ ^(١٤).

(١) ب: (ذو).

(٢) د: (اسمه)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾.

(٣) ساقطة من: ب.

(٤) الصفي: «ما يصطفيه (يختاره) الرئيس لنفسه من المغنم قبل القسمة»، «والصفي في
الإسلام على تلك الحال وقد اصطفى رسول الله ﷺ سيف منبه». المصباح (صفو).

(٥) ج: (أخماسه).

(٦) زيادة (بين) الغانمين. في ج، د.

(٧) ساقطة من: ب.

(٨) البردون: دابة دون الخيل وأكبر من الحمر، ويطلق على الخيل التركية. معجم لغة
الفقهاء (بردون).

(٩) ج، د: (ويغل).

(١٠) ش: لأن الإرهاب لا يحصل بهما؛ إذ لا يقاتل عليهما.

(١١) أ: (ويعتبرا).

(١٢) د: (وراجلا).

(١٣) د: (عن).

(١٤) ساقطة من: ب. ش: الذي بين دارنا ودارهم.

٣٣٠ — [مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْقِسْمَةِ]

ويرضخ^(١) / الإمام للعبد^(٢) والصَّبِي والمرأة والدَّمِي (ما يراه. [ج/٣٢د])

٣٣١ — [مَتَى تُخَمَّسُ الْغَنِيمَةُ؟]

ولا يُخَمَّسُ ما أخذه واحدٌ أو^(٣) اثنان مُغيرين، بل ما أخذه [جماعة]^(٤) [ج/٣٥ب] لها منعة/^(٥).

٣٣٢ — [التَّنْفِيلُ بِالسَّلْبِ]

ويجوز [التنفيل]^(٦) بالسلب^(٧) وغيره تحريضاً على القتال.

٣٣٣ — [مَا يَمْلِكُهُ الْكُفَّارُ]

والثَّرْكُ والرُّومُ يملك كُلُّ طائفةٍ منهم [ما]^(٨) استولت عليه: من نفوسِ الطائفةِ الأخرى، وأموالها^(٩).

(١) الرِّضْخُ: «هو العطاء القليل، ويراد به العطاء من غير سهم مُقَدَّرٍ». لغة معجم الفقهاء (رضخ).

(٢) ج: (العبد).

(٣) ج، د: (واثنان).

(٤) الزيادة من: ج، د.

(٥) ش: وإن لم يأذن لهم الإمام؛ لأنه مأخوذ قهراً وغلبة.

(٦) المثبت من ب، ج، د، وفي الأصل (التنفل).

(٧) ش: مثل أن يقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه. والسلب: هو ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه إلى آخر ذلك.

(٨) الزيادة من: ج، د.

(٩) ش: لأن أموال أهل الحرب في رقابهم مباحة لعدم العاصم وهو الإسلام وداره.

وَيَمْلِكُ الْكُفَّارُ كُلُّهُمْ أَمْوَالَنَا بِالْأَسْتِيْلَاءِ / لَا نُفُوسَنَا^(١)، إِلَّا خَالَصَ رَقِيقَنَا. [١/٣١١]

٣٣٤ — [تَمْلِكُ الْمَالِ أَثْنَاءَ الْحَرْبِ]

والمالك القديم أحقُّ بماله قبل القسمة مجاناً، وبعدها بالقيمة،
أو بالثمن، إن كان مُشْتَرَى.

مسلمٌ دخل دار الحرب تاجراً، يحرمُ عليه الخيانة والغدرُ بهم^(٢)، فإن
خان في شيءٍ وأُخرجهُ تَصَدَّقَ^(٣) به^(٤).

٣٣٥ — [انْتَقَالَ الْحَرْبِيُّ إِلَى الذَّمِّ]

ولو دخل حربِيَّ إلينا^(٥) بأمانٍ يُقالُ له: إن أقمْتَ سَنَةً جُعِلْتَ ذِمِّيًّا،
فإن أقام^(٦) سَنَةً صار ذمياً، فلا^(٧) يُمكنُ من الرجوع.

٣٣٦ — [أَصْحَابُ الْجَزِيَةِ وَقَدَرُهَا]

والجزية^(٨) على الغنيّ (في)^(٩) كل سَنَةٍ: ثمانية وأربعون درهماً،

(١) ش: أي لا يملكون نفوسنا بالاستيلاء لعدم المحلية للملك.

(٢) ش: فلا يتعرض لشيء من أموالهم — لأن المسلمين عند شروطهم.

(٣) ج: (فأخرج يتصدق).

(٤) ما بين القوسين، من: (ما يراه في مسألة ٣٣٠. إلى هنا) ساقطة من ب. ويتصدق به
لأنه ملك خبيث.

(٥) ب: (علينا)، وفي د: (إلينا حربِي).

(٦) ب: (مكث).

(٧) د: (ولا).

(٨) الجزية: ما يؤخذ من أهل الذمة، وهي ما تفرضه الدولة عليهم. المصباح (جزي).

(٩) ساقط من ج.

وعلى وَسَطِ الحال^(١): أربعة وعشرون^(٢).

وعلى / الفقير (المُعْتَمِل)^(٣): اثنا عشر^(٤). [١/٣٣د]

وَتُوَضَّعُ الجزيةُ على: الكتابي / ، والمجوسي ، وعابد الوثن من العجم. [ب/١٠٥]

٣٣٧ — [الْمَرْفُوعُ عَنْهُمْ الْجِزْيَةُ]

ولا توضع على: عابد الوثن من العرب / (ولا)^(٥) المرتد^(٦) ، ولا (جزية

على من لا يقتل)^(٧) ، و [لا]^(٨) تؤخذ (من)^(٩) القسنيين والرهبان وأصحاب الصوامع (المعتملين)^(١٠) ، ومن أسلم أو مات وعليه جزية سقطت.

وإن اجتمعت جزيتان / تداخلتا^(١١). [ب/٣١١]

٣٣٨ — [كَيْفِيَّةُ اخْذِ الْجِزْيَةِ]

وَيُكَلَّفُ الذَّمِّيُّ إحضارها بنفسه ، فيعطىها قائماً ، والقابض منه قاعداً.

(١) ب: (المتوسط).

(٢) زيادة (درهما) في: ج.

(٣) ساقط من: ب. المعتمل: هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة.

(٤) زيادة (درهما) في: ج.

(٥) المثبت من ب، ج، د. وفي الأصل (وإلا).

(٦) ج: (بمرتد)، لأنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف.

(٧) ساقطة من: ب.

(٨) الزيادة من: ب، ج، وهو الصحيح.

(٩) ساقط من ج.

(١٠) ساقط من ب، لأنه لا يجوز قتلهم، والجزية بدل عن ذلك.

(١١) ش: ولم يجب إلا جزية واحدة باعتبار السنة التي هو فيها.

(و)^(١) في رواية يأخذ بتلبيبه^{(٢)(٣)} ويهزه، ويقول له: [اعطِ]^(٤) الجزية يا ذمي، وفي رواية: يا عدو الله.

٣٣٩ — [وَقْتُ وَجُوبِ الْجِزْيَةِ]

وَتَجِبُ بِأَوَّلِ الْحَوْلِ، وَيُنْهَلُ إِلَى آخِرِهِ^(٥) (تيسيراً)^(٦).



(١) ساقط من: ج.

(٢) ب: (بلحيته). والتلييب: مجمع ثيابه عند صدره.

(٣) زيادة (يقه) في ج.

(٤) المثبت من ج. وأ، ب: (اعطي) وفي د: (اعطى).

(٥) ج: (آخر).

(٦) ساقط من ب.

فصل:

٣٤٠ — [مُعَامَلَةُ الذَّمِّي]

[ب/١٠٦] ولا يجوزُ إحداثُ بَيْعَةٍ، ولا كَنِيسَةٍ في دارِ / الإسلامِ، ويُعادُ ما انهدم
كما كان، ولا يُنقل.

وَيُمَيِّزُ أَهْلُ الذَّمَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ^(١) فِي زِيَّهِمْ^(٢)، وَمَرَاقِبِهِمْ،
وَسُرُوجِهِمْ، (وَقَلَانِسِهِمْ)^(٣)، وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ، وَلَا يَحْمِلُونَ السِّلَاحَ،
[ب/٣٣] وَيُجْعَلُ عَلَى أَبْوَابِهِمْ عِلَامَةٌ، حَتَّى لَا يَقِفَ عَلَيْهَا سَائِلٌ / يَدْعُو لَهُمْ.

وَتُمَيِّزُ نِسَاؤُهُمْ عَنِ نِسَائِنَا فِي الطَّرِيقِ^(٤)، وَالْحَمَّامَاتِ بِعِلَامَةٍ.

[ج/٣٦] وَيُؤْمَرُ الذَّمِّيُّ بِشَدِّ الزُّنَّارِ / مِنَ الصُّوفِ الْغَلِيظِ دُونَ الْإِبْرِيسِمِ، وَيُمنَعُ عَنِ
لِبَاسٍ يَخْتَصُّ (بِهِ)^(٥) أَهْلُ الْعِلْمِ وَالزُّهْدِ وَالشَّرَفِ، كَالصُّوفِ وَنَحْوِهِ.

(١) ب: (المسلم).

(٢) د: (نزلهم).

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: (الطريق).

(٥) ساقطة من د. ويزيادة الباء (بأهل).

٣٤١ — [سَلَامُ الذِّمِّي]

ولا يُبْدَأُ بِالسَّلَامِ / ولا بِأَسْ بَرْدِ سَلَامِهِ، ولا يَزِيدُ الرَّادُّ عَلَى قَوْلِهِ : [١/٣٢١]
وعَلَيْكُمْ، (ولو قال في جوابه: السَّلام على من اتَّبَعَ الْهُدَى^(١)،
جاز)^(٢).

ولو قال لِذِمِّي / : أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ^(٣)، لم يَجْزِ، إِلَّا إِذَا نَوَى إِطَالََةَ [ب/١٠٧]
بِقَائِهِ لِإِسْلَامِهِ، أو لِمَنْفَعَةِ الْجِزْيَةِ.
وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ.

٣٤٢ — [مُعَامَلَةُ الْمُرتَدِّ وَالنَّاقِضِ]

ولا يُتَّقَضُ^(٤) عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَّا بِأَنْ^(٥) يَلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ، أو يَغْلِبُوا^(٦)
عَلَى مَوْضِعٍ وَيُحَارِبُونَا^(٧)، فعند ذلك (هم)^(٨) كالمرتدين، إِلَّا أَنَّهُمْ
يُسْتَرْقُونَ^(٩) بخلاف المرتدين.

(١) د: (من اهتدى).

(٢) ساقطة من: ب.

(٣) في الأصل (بِقَاكَ) يستوضح في اللغة الصحيح.

(٤) ج: (ينقص).

(٥) ب، ج: (أن).

(٦) د: (يغلب).

(٧) ب، ج: (ويحاربون).

(٨) ساقط من: د.

(٩) ش: بالأسر بخلاف المرتدين فإنهم لا يسترقون؛ لأن كفرهم أغلظ.

٣٤٣ — [مَصَارِفُ الْجِزْيَةِ]

(١) ومالُ الخَراجِ والجِزْيَةِ، وهدايا أهل الحرب: تصرف في مصالح المسلمين: كسَدِّ الثُّغُورِ (٢)، وبناءِ القناطِرِ (٣) (٤) والجُسُورِ، وأرزاقِ القُضَاةِ [١/٣٤٤] والعلماءِ/ والغزاةِ (٥) مع أولادِهِم، والعُمَالِ.
ومن مات قبل القَبْضِ سَقَطَ نَصِيْبُهُ.



-
- (١) زيادة (ومال المرتدين) وهذه غير صحيحة على إطلاقها كما يتضح ذلك فيما يأتي في فضل أحكام المرتد.
- (٢) الثغور: ومفرده «ثغر» من البلاد: الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو.
- المصباح (ثغر).
- (٣) القنطرة: وجمعها قناطر: «جسر متقوس مبني فوق النهر يعبر عليه». المعجم الوسيط (قنطر).
- (٤) ج: (القناطير).
- (٥) ب: (الغزلة).

فَصْلٌ:

٣٤٤ - [حُكْمُ الْمُرْتَدِّ^(١)]

وَمَنْ ارْتَدَّ عَرْضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، وَكُشِفَتْ شُبُهَتُهُ/، وَحُسِبَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ [ب/١٠٨] [ج/٣٧] اسْتِحْبَاباً، وَقِيلَ وَجُوباً، فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ، قُتِلَ^(٢).

فَإِنْ قَتَلَهُ^(٣) رَجُلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ/ عَلَيْهِ، كُرْهَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. [ب/٣٢١]

وَالْمُرْتَدُّ لَا يُقْتَلُ، بَلْ تُحْبَسُ حَتَّى تُسَلِّمَ، وَكَذَا الصَّبِيُّ الْمُمَيَّرُ.

وَيَزُولُ مِلْكُ الْمُرْتَدِّ عَنْ أَمْوَالِهِ زَوَالاً مَوْقُوفاً^(٤): فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَ مِلْكُهُ،

وَإِنْ^(٥) مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، فَكَسَبُ إِسْلَامِهِ لِوَرِثَتِهِ، وَكَسَبُ رِدَّتِهِ فِي^(٦).

(١) المرتد من الردة: «وهو قطع الإسلام بنية أو قول، أو فعل كسجود لصنم، واستخفاف بالمصحف أو الكعبة». تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، ص ٣١٢.

(٢) لقوله عز وجل: ﴿نَقُولُ لَهُمْ أَوْسَلِمُونَ﴾.

(٣) د: (قتل).

(٤) د: (موقوتاً).

(٥) ج: (فإن).

(٦) الفَيءُ: «ما نيل منهم بعدما تضع الحرب أوزارها وتصير الدار دار الإسلام، وحكمه أن يكون لكافة المسلمين ولا يُخمس». أنيس الفقهاء، ص ١٨٣.

وَيُعْتَقُ^(١) مُدَبَّرُوهُ^(٢) وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ، وَتَحِلُّ الدِّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ.
وَالْمُرْتَدَّةُ [كَسْبُهَا]^(٣) لَوَرَثَتِهَا.
وَلِحَاقَهُ بَدَارِ الْحَرْبِ مَعَ الْحَكَمِ بِهِ^(٤)، كَالْمَوْتِ^(٥).

٣٤٥ — [تَصَرُّفَاتُ الْمُرْتَدِّ]

وَتَصَرُّفَاتُ الْمُرْتَدِّ أَقْسَامٌ: نَافِذٌ: كَالطَّلَاقِ، وَالِاسْتِيلَادِ، وَقَبُولِ
الْهَدِيَةِ^(٦)، وَإِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ^(٧).
وَبَاطِلٌ: كَالتَّكَاحِ / وَالذَّبْحِ. [ب/١٠٩]
وَمَوْقُوفٌ^(٨): (كَالْمَقَارَضَةِ)^(٩)(١٠)، وَالْبَيْعِ^(١١)، وَالشِّرَاءِ، وَالرَّهْنِ،

(١) ج: (وعتق).

(٢) ب، د: (مدبره). المدبر: مَنْ دَبَّرَ الرَّجُلَ عَبْدَهُ تَدْبِيرًا: إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.
المصباح (دبر).

(٣) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (كسباها).

(٤) مع حكم الحاكم به.

(٥) ش: لأنه يصير من أهل الحرب. . . ولانقطاع ولاية الإلزام عنه.

(٦) ب، ج، د: (الهبة).

(٧) الشفعة: لغة: من الشفع وهو الضم، وفي الشرع: «تملك البقعة جَبْرًا بما قام على
المشتري بالشركة والجوار». التعريفات (شفع).

(٨) العقد الموقوف: «العقد الذي يفيد الملك دون تمامه لتعلق حق الغير به». لغة
الفقهاء (وقف).

(٩) المقارضة: «المضاربة وقد قارضت فلاناً قراضاً: أي دفعت إليه مالاً ليتجر فيه
ويكون الربح بينهما على ما يشترطان». انظر أنيس الفقهاء، ص ٢٤٧.

(١٠) ساقطة من: ب، ج، د: (المفاوضة).

(١١) ب: (كالبيع).

والإجارة، والهبة والإعتاق/ (والتدبير)^(١).

٣٤٦ - [مِمَّنْ تَصِحُّ الرَّدَّةُ]

ولا تَصِحُّ رَدَّةُ مَجْنُونٍ، وَصَبِيٍّ، وَسَكْرَانٍ لَا يَعْقِلَانِ، وَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْمُمَيَّرِ^(٢).



(١) ساقط من: ب.

(٢) ش: في أحكام الدنيا والآخرة.

فصل:

٣٤٧ — [الخَوَارِجُ وَأَحْكَامُهُمْ]

[ج/٣٧] والخَوَارِجُ^(١) يُدْعَوْنَ إِلَى [الإمام]^(٢) / ، وَتُكْشَفُ شُبُهَتُهُمْ . لَا يَبْدُوهُمْ
[١/٣٣١] الإِمَامُ بِقِتَالٍ / حَتَّى يَبْدَأُوا^(٣) بِهِ ، أَوْ يَجْتَمِعُوا لَهُ ، وَعِنْدَ^(٤) ذَلِكَ يُقَاتِلُهُمْ حَتَّى
يُفَرِّقَهُمْ .

(فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِتْنَةٌ ، أُجْهِزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَاتَّبَعَ مَوْلَاهُمْ ، وَإِلَّا
فَلَا)^(٥) .

وَلَا تُسَبَّى^(٦) ذَرَارِيُّهُمْ ، وَلَا تُغْنَمَ أَمْوَالُهُمْ .

٣٤٨ — [أَسْلِحَةُ الْخَوَارِجِ وَمُعَامَلَتُهُمْ]

(وَيَجُوزُ الْقِتَالُ بِأَسْلِحَتِهِمْ ، وَرُكُوبُ خَيْلِهِمْ عِنْدَ

(١) المقصود بالخوارج هنا: الطائفة الخارجة عن طاعة الإمام .

(٢) المثبت من: ب، ج، ومن: أ، د (الإسلام)، وهو غير صحيح .

(٣) الكتابة (يبدوا) .

(٤) ب، ج، د: (فعند) .

(٥) ساقطة من: ب .

(٦) السَّبْيُ: الأسر، أي: لا يؤخذ نسلهم من الأطفال .

الحاجة^(١) وَيَخْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالَهُمْ، حَتَّى يَتَوَبُّوا، فَيَرُدَّهَا عَلَيْهِمْ.
 (وما جَبَّوْهُ^(٢) من الزكاة، والعُشْرِ، والخَرَاجِ من البلاد التي غلبوا عليها
 لم يَشْنِ^(٣)، وَيُقْتَى الْمَأْخُوذُ مِنْهُ بِإِعَادَةِ الزَّكَاةِ وَالْعُشْرِ^(٤) إِنْ كَانَ الْآخِذُونَ،
 أَغْنِيَاءَ^(٥)، بِخِلَافِ الْخَرَاجِ^(٦)).

٣٤٩ — [قَتْلُ الْخَوَارِجِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا]

وَلَوْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ، فَهُوَ هَدْرٌ. وَلَوْ غَلَبُوا عَلَى
 بَلَدٍ، فَقَتَلَ^(٧) رَجُلٌ مِنْ أَهْلِهِ رَجُلًا آخَرَ، ثُمَّ ظَهَرْنَا عَلَى الْبَلَدِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ [د/٣٥٥]
 مُلْكِهِمْ، وَإِجْرَاءِ أَحْكَامِهِمْ، وَجَبَ الْقِصَاصُ، وَإِلَّا فَهُوَ هَدْرٌ^(٨).

٣٥٠ — [تَصَرُّفَاتُ الْبَاغِي^(٩)]

وَلَا يَأْتُمُّ الْعَادِلُ، وَلَا يَضْمَنُ بِإِتْلَافِ مَالِ الْبَاغِي أَوْ نَفْسِهِ، وَالْبَاغِي يَأْتُمُّ
 فِيمَا يَفْعَلُ / بِالْعَادِلِ، / وَلَا يَضْمَنُ.

[ب/١١٠]

[ج/٢٨]

(١) ساقطة من: ب.

(٢) د: (جباه)، أي: ما جمعه.

(٣) ش: أي لم يؤخذ ثانياً؛ لأن ولاية الآخذ للإمام بالجماعة.

(٤) بزيادة (الوار) في: ج.

(٥) ج: (الأغنياء).

(٦) لأنه لم يصل إلى مستحقه، بخلاف الخراج فإنه لا إعادة فيه وإن كانوا أغنياء لأنهم مقاتلة.

(٧) ج، د: (وقتل).

(٨) ساقطة كلها من: ب.

(٩) الباغي اسم فاعل من البغي: «خروج جماعة من المسلمين لهم منعة على الإمام الحق متاولين». معجم لغة الفقهاء (بغى).

٣٥١ — [قَتْلُ الْعَادِلِ الْبَاغِي]

[٣٣١/ب] / فلو قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ وَرِثَهُ، ولو قَتَلَهُ الْبَاغِي، وقال: قَتَلْتُهُ مُحِقًّا، وَرِثَهُ، وإن قال: قَتَلْتُهُ مُبْطَلًا، لم يَرِثْهُ، (والله أعلم)^{(١)(٢)}.



(١) ساقطة من: ج.

(٢) زيادة (والله تعالى أعلم بحكمته وقدرته) في: د.

كتاب الصَّيْدِ^(١) والذَّبَائِحِ

٣٥٢ — [مِمَّا يَجُوزُ بِهِ الصَّيْدُ]

^(٢)يجوزُ الصَّيْدُ بالكلبِ والفهدِ، والبازيِّ والصَّفْرِ، وكُلُّ جَارِحٍ^(٣) مُعَلَّمٌ [كالشَّاهِينِ]^(٤)، إِلَّا الْخَنْزِيرَ، وَقِيلَ (إِلَّا)^(٥) الْأَسَدُ، وَالذَّبُّ وَالذَّبُّ، وَالْحِدَاةُ.

٣٥٣ — [ضَابِطُ تَعَلُّمِ الْكَلْبِ]

وَتَعَلَّمُ الْكَلْبَ، وَنَحْوَهُ: بَتْرَكَه^(٦) الْأَكَلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَيَحِلُّ مَا اضْطَادَهُ فِي الثَّالِثَةِ.

وَقِيلَ: تَعَلَّمَهُ بَغْلِبَةً ظَنَّ صَاحِبَهُ أَنَّهُ تَعَلَّمَ، وَقِيلَ، تَعَلَّمَهُ: بِقَوْلِ

(١) «الصَّيْدُ: مُصَدَّرٌ صَادَهُ إِذَا أَخَذَهُ، فَهُوَ صَائِدٌ وَذَلِكَ مَصِيدٌ». أَنَيْسُ الْفُقَهَاءِ ص ٢٨٦.

(٢) زِيَادَةُ الْوَاوِ فِي: ج.

(٣) ب، د: (خَارِج). وَيَقْصَدُ بِالْجَارِحِ: كُلِّ مَا يَصِيدُ مِنَ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ وَالْكَلابِ، وَجَمَعَهُ جَوَارِحُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (جَرَح).

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ م.

(٥) سَاقَطَ مِنْ: ج، د.

(٦) ج: (بَتْرَكَ).

الصيادين: إنه تعلم^(١).

٣٥٤ — [تَعَلَّمَ الْبَازِي^(٢)]

[ب/١١١] وَتَعَلَّمَ الْبَازِي وَنَحْوَهُ: بِإِجَابَتِهِ إِذَا/ دَعَى.

٣٥٥ — [مَتَى يَحِلُّ صَيْدُ الْجَوَارِحِ؟]

فَإِذَا أُرْسِلَ الْجَارِحَ الْمُعَلَّمُ، وَسَمِيَ عِنْدَ إِرسَالِهِ، فَجَرَحَ صَيْدًا وَمَاتَ حَلٌّ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَحْهُ لَمْ يَحِلَّ، وَكَذَا/ لَوْ خَنَقَهُ أَوْ كَسَرَهُ^(٣)، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْفَهْدُ أَوْ الْكَلْبُ لَمْ يَحِلَّ، (بِخِلَافِ الْبَازِي. وَلَا يَحِلُّ مَا [اصْطَلَا]^(٤) دَهَ قَبْلَ هَذَا^(٥) (مُجَرِّدًا)^(٦) مُحْرَزًا كَانَ [فِي الْبَيْتِ]^(٧) أَوْ فِي الصَّحْرَاءِ، وَلَا^(٨) مَا يَصِيدُهُ بَعْدَهُ، حَتَّى يَصِيرَ/ مُعَلِّمًا بِمَا^(٩) ذَكَرْنَا. /^(١٠) [١/٣٤١] [ج/٣٨ب]

وَلَوْ فَرَّ^(١١) بَازٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَلَمْ يُجِبْهُ إِذَا دَعَاهُ، ثُمَّ صَادَ^(١٢)، فَحُكِّمَهُ

(١) المتن في الشرح: «وقيل تعلمه بغلبة ظن صاحبه فإن غلب على ظنه أنه تعلم فهو معلم، وإلا فلا».

(٢) «البازي: وجمعه بزا (معرب) من جوارح الطير يُصَادُ بِهِ». لغة معجم الفقهاء (البازي).

(٣) ش: لعدم الجرح.

(٤) في الأصل (صاده)، والمثبت من: ج.

(٥) ش: (أي قبل ترك الأكل بأن صاد صيوداً ولم يأكل منها ثم أكل من صيد محرزاً).

(٦) ساقط من ج.

(٧) الزيادة من: ج، والجملة دالة على سقوطها.

(٨) ج: (أو لا).

(٩) ج: (ما).

(١٠) ش: من كيفية التعليم.

(١١) ج: (ند).

(١٢) د (صاده).

حُكْمُ الْكَلْبِ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا^(١).

٣٥٦ — [ضَوَابِطُ حِلِّيَةِ الصَّيْدِ]

ولو شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ دَمِ الصَّيْدِ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، حَلٌّ. وكذا لو أَكَلَ مَا أَعْطَاهُ صَاحِبُهُ مِنْهُ، أَوْ خَطَفَهُ مِنْ صَاحِبِهِ فَأَكَلَ مِنْهُ [فِيحِلُّ].

ولو قَطَعَ مِنَ الصَّيْدِ قِطْعَةً فَأَكَلَهَا، ثُمَّ اتَّبَعَهُ فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، لَمْ يَحِلْ^(٢).

ولو أَلْقَى (مَا)^(٣) قِطْعَةً وَ^(٤) اتَّبَعَهُ فَقَتَلَهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حَتَّى أَخَذَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ مَرَّ بِهِ بِتِلْكَ الْقِطْعَةِ فَأَكَلَهَا، حَلٌّ.

٣٥٧ — [فِي إِذْرَاكِ الصَّيْدِ حَيًّا]

^(٥) وَإِنْ أَذْرَكَ الْمُرْسِلُ الصَّيْدَ حَيًّا: مِثْلُ حَيَاةِ الْمَذْبُوحِ، وَجَبَتْ ذَكَاتُهُ، فَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى مَاتَ، لَمْ يَحِلْ. وكذا الْبَازِي، وَالسَّهْمُ وكذا إِنْ لَمْ يَتِمَّكَّنْ [مِنْ ذَبْحِهِ]^(٦) لَضَيْقِ الْوَقْتِ، أَوْ لِفَقْدِ الْآلَةِ، كَالْأَهْلِيِّ / إِنْ لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ [١/٣٦٥] ذَبْحِهِ لَا يَحِلُّ بِذِكَاةِ الْاضْطِرَارِّ.

(١) ش: مما ذكرنا، لأنه ترك ما صار عالمًا به، فحكم بجهله كالكلب إذا أكل من الكلب.

(٢) ش: لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل منه وترك ما بقي بعد شبعه بتناول تلك القطعة.

(٣) ساقط من: ج.

(٤) ج: (فاتبعه).

(٥) ج: (فإن).

(٦) الزيادة من ج.

ولو وَقَعَ الصَّيْدُ عند مجوسي، وَقَدَّرَ على ذَبْحِهِ (ثم مات) ^(١) لم يُؤْكَلْ ^(٢).

[٣٤/ب] ولو أُرْسِلَ كَلْبُهُ على صَيْدٍ، فَأَخَذَ غَيْرَهُ، / حَلَّ ^(٣).

ولو أُرْسِلَ على صَيْدٍ كَثِيرٍ، وَسَمَّى مَرَّةً واحدةً، يَحِلُّ كُلُّ ما قَتَلَهُ بِتِلْكَ [ج/٣٩] التسمية / .

بخلاف الشاتين اللتين لم تضجع إحداهما فوق الأخرى ^(٤) ^(٥) [وتكمن] ^(٦) الفهد، لا يَقْطَعُ حَكَمَ إِرْسَالِهِ ^(٧).

كذا (الكَلْبُ) ^(٨) إذا اعتاد عادته.

٣٥٨ — [تَعَدَّدُ الصَّيْدُ بِإِرْسَالِ وَاحِدٍ]

وإذا أخذ الجارحُ صيداً بعد صَيْدٍ بِإِرْسَالِ واحدٍ، حَلَّ الكُلُّ ما لم

(١) ساقطة من: ج.

(٢) ش: لأن ذكاة الاضطرار لا يكفي عند وجود القدرة على الاختيار.

(٣) ش: أكله لأن المشروط بالنص الإرسال دون التعيين والزيادة عليه نسخ.

(٤) في الشرح: «فإنه لا يحل بالتسمية الواحدة؛ لأن الثاني يصير مذبوحاً بفعل آخر، فلا بد من تسمية أخرى، حتى لو أضجع إحداهما فوق الأخرى فذبحهما بمرة واحدة حلّيا بتسمية واحدة».

(٥) ش: فإنه لا يحل بالتسمية الواحدة لأن الثاني يصير مذبوحاً بفعل آخر فلا بد من تسمية أخرى.

(٦) في الأصل وسائر النسخ (كمون)، والمثبت من متن الشرح، بمعنى: «اختفاؤه بعد إرساله».

(٧) ش: لأنه تحقق به ما قصده بالإرسال فلا ينقطع حكم الإرسال.

(٨) ساقط من: د.

يعرض باستراحة، كما لو جثم على الصَّيْدِ زماناً طويلاً، فمرَّ به صيِّدٌ آخر فقتله، لم يحلّ الثاني^(١).

ولو مرَّق^(٢) السَّهْمُ من الصَّيِّدِ المقصودِ إلى آخر، فقتله، حَلًّا.

ولو أرسلَ بازيه^(٣) على صيِّدٍ فتزل على شيءٍ ثمَّ طارَ وأخذه: حلٌّ، إن قَصُرَ الزَّمانُ بقَدَرٍ ما يكونُ تَمَكُّناً لا استراحة.

ولو أخذ جارجٌ مُعَلِّمٌ صَيِّداً، ولم يعلم هل أرسله أحدٌ أم لا؟ لم يحلّ^(٤)، وإن شاركه كلبٌ غيرُ^(٥) مُعَلِّمٍ، أو كلبٌ مجوسي، أو كلبٌ، لم يَذْكُرِ اسم الله (تعالى)^(٦) عليه عمداً: لم يحلّ^(٧).

ولو ردَّه/ عليه ولم يخرجْه^(٨) بعدُ: حلٌّ وكُره^(٩).

ولو ردَّه^(١٠) عليه/ المجوسِيَّ و^(١١) أغراه به فزاد عَدُوُّه: لم [١/٣٥١]

(١) ش: لأن فور الإرسال انقطع حيث جثم على الأول طويلاً فقد فات إرسال صاحبه في حق الصيد الثاني وهو شرط الحل.

(٢) د: (مر).

(٣) ج: (بازيا).

(٤) ش: لأن الإباحة لا يثبت بدون الإرسال، وقد وقع الشك في الإرسال فلا يحل.

(٥) د: (غيره).

(٦) ساقط من: ج.

(٧) ش: لأنه اجتمع المبيح والمحرم فيغلب جهة الحرمة.

(٨) ج: (يخرجه معه) وفي د: (يخرجه معه).

(٩) ش: حلٌ لعدم الجرح منه، وكُرهٌ لوجود المشاركة في الأخذ.

(١٠) د: (رده).

(١١) ج، د: (أو أغراه).

يُكْرَهُ^(١). وكذا لو لم يَرَدَّه عليه الثاني بل حَمَلَ عَلَيْهِ، فزاد عَذْوُهُ.

[ج/٣٩ب] ولو أَرْسَلَهُ^(٢) مَجُوسِيٌّ، فَأَغْرَاهُ بِهِ مُسْلِمٌ / فزادَ عَذْوُهُ لَمْ يَحِلَّ^(٣).

٣٥٩ — [ضَابِطُ الْأَهْلِيَّةِ]

وَتُعْتَبَرُ الْأَهْلِيَّةُ وَعَدْمُهَا^(٤) عِنْدَ الْإِرْسَالِ [لَا]^(٥) عِنْدَ الْأَخْذِ.

وَكُلُّ [مِنْ]^(٦) لَا يَحِلُّ ذَكَاتُهُ كَالْمَجُوسِيِّ فِيمَا قَلْنَا، وَالْمُسْلِمُ وَغَيْرُهُ
سَوَاءٌ فِي صَيْدِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ، وَلَوْ انْفَلَتَ كَلْبُ مَجُوسِيٍّ وَلَمْ يُرْسِلْهُ صَاحِبُهُ
فَأَغْرَاهُ مُسْلِمٌ بِالصَّيْدِ فَأَخَذَهُ، حَلٌّ^(٧).



(١) ش: لأن فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم يثبت المشاركة. فكان الصيد مأخوذاً بالكلب الذي أرسله المسلم.

(٢) ج: (أسل)، د: (المجوس).

(٣) ش: لأن الإغراء دون الإرسال ولهذا لم يثبت به شبهة الحرمة، فأولى أن لا يثبت الحل.

(٤) زيادة في متن الشرح هنا (في الحل والحرمة).

(٥) الزيادة من: ج، د، وهي صحيحة.

(٦) المثبت من (د) وفي الأصل: (ما).

(٧) ش: حلّ استحساناً لأن الإغراء يجعل بمنزلة ابتداء الإرسال.

فصل:

٣٦٠ — [الصَّيْدُ بِاعْتِبَارِ الظَّنِّ]

وَمَنْ^(١) سَمِعَ حِسًّا ظَنَّهُ^(٢) حِسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ الْجَارِحَ^(٣)
فَأَصَابَ غَيْرَهُ حَلَّ الْمَصَابُ إِذَا كَانَ الْمَسْمُوعُ حِشَّهُ^(٤) صَيْدًا وَلَوْ كَانَ خِزِيرًا.
بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ آدَمِيٌّ، أَوْ حَيَوَانٌ أَهْلِيٌّ: فَإِنَّهُ لَا يَحُلُّ الْمَصَابَ^(٥).
وَالطَّيْرُ الْمُسْتَأْنَسُ وَالظَّنْبِيُّ الْمَرْبُوطُ: أَهْلِيَانِ حُكْمًا.

ولو أصاب المسموع حشّه وقد ظنّه^(٦) آدمياً وظهر^(٧) صيداً: / حلّ^(٨). [١/٣٧٥]

٣٦١ — [حُكْمُ الصَّيْدِ الْمَجْهُولِ]

ولو رَمَى إِلَى طَائِرٍ فَأَصَابَ صَيْدًا، وَمَرَّ الطَّائِرُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَخْشِيٌّ

(١) د: (ولو).

(٢) د: (ظن أنه).

(٣) ج، د: (جارحاً).

(٤) ج، د: (حس صيد).

(٥) ش: لأن الفعل ليس باصطياد.

(٦) زيادة (أنه) في: ج.

(٧) د: (فإذا هو صيد).

(٨) ش: لأنه لا عبرة بظنه مع تعيينه.

[٣٥١/ب] [أو] ^(١) أهلي حَلَّ الصَّيْدُ ^(٢)؛ بخلاف / ما لو رمى إلى بغير فأصاب صيداً، ولم يعلم أنه ناد ^(٣) أم لا ^(٤)، وإن علم أنه ناد حَلَّ.

[ج/٤٠] ولو رمى إلى سمكة أو جرادة فأصاب صيداً / : حَلَّ في إحدى الروايتين ^(٥). [وهو الصحيح] ^(٦).

٣٦٢ - [حَلِّيَةُ الصَّيْدِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ]

وإذا وَقَعَ السَّهْمُ بالصَّيْدِ، [أ] ^(٧) و جَرَحَهُ الجَارِحُ فَتَحَامَلَ حتى غَابَ عن الصَّائِدِ ولم يزل في طَلَبِهِ حتى أَصَابَهُ مَيِّتاً: حَلَّ ^(٨).

^(٩) وإن قَعَدَ [عن] ^(١٠) طَلَبِهِ ثم أَصَابَهُ مَيِّتاً: لم يَحِلَّ ^(١١)، وكذا لو وَجَدَ بِهِ جِرَاحَةً أُخْرَى ^(١٢).

(١) الزيادة من: ج، د. وهو الصحيح.

(٢) ش: لأن الأصل في الطير التوحش فيتمسك به حتى يعلم الاستيناس.

(٣) الناد: من ند البعير نديداً، أي نفر وذهب على وجهه شاردأ، فهو ناد. انظر المصباح (ندد).

(٤) ش: لأن الأصل في الإبل الاستيناس فيتمسك به.

(٥) في متن الشرح زيادة «وهو الصحيح».

(٦) الزيادة من م.

(٧) الزيادة من: د، وفي ج: (اجراحه).

(٨) حَلَّ استحساناً، والقياس أن لا يحل.

(٩) ج: (فإن).

(١٠) المثبت من ج، د. وفي الأصل (على).

(١١) ج: (يؤكل). وذلك لحديث (لعل هوام الأرض قتل).

(١٢) ش: لأنه ظهر لموته سبيان، أحدهما موجب للحل والآخر موجب للحرمة فيغلب الموجب للحرمة مع أن الموهوم في هذا كالتحقق.

ولو رمى صيداً فوقع في ماءٍ أو على سطحٍ أو جبلٍ^(١) أو شجرة^(٢) أو حائطٍ أو أجرّةٍ ثم وقع منه إلى الأرض، أو رماه في جبلٍ فتردى من موضعٍ إلى موضعٍ حتى وصل إلى الأرض أو رماه فوقع على رُمحٍ منصوبٍ أو قصبَةٍ قائمةٍ أو حرفٍ^(٣) أجرّةٍ: لم يحل^(٤) إلا إذا أبان^(٥) رأسه بالرُميّة^(٦).

ولو وقع على الأرض حيّاً فمات، أو على جبلٍ أو ظهرٍ بيتٍ/ أو أجرّةٍ [٣٧د/ب] موضوعةٍ أو صخرةٍ فاستقرّ عليها حلّ، إلا أن يصيبه حدّ الصخرة فيشق بطنه فيحرم.

وإن^(٧) كان الطير مائياً ورماه في الماء: حلّ إن لم / [ينغمس]^(٨) [٣٧ا/ب] بالجراحة] فيه^(٩).

٣٦٣ — [الأدوات التي لا يحلّ الصيّد بها]

ولا يحلّ الصيّد بالبندقية^(١٠)،

(١) زيادة (على) في: د.

(٢) د: (صخرة).

(٣) ج: (حذف).

(٤) ش: لأن الله تعالى ذكر المتردية من جملة المحرمات، ولاحتمال الموت بغير الرمي إذ الماء مهلك وكذا السقوط من عال...

(٥) ج: (بان).

(٦) ج: (بالرمي).

(٧) ج: (فإن).

(٨) المثبت من ج، د، م.

(٩) ش: وإن انغمست لا يحلّ لاحتمال الموت به دون الرمي.

(١٠) البندقية: ما يُرمى به مطلقاً. المصباح (بندق).

[ج ٤٠/ب] وَعَرَضِ الْمِعْرَاضِ^(١) وَالْعَصَا الَّتِي لَا حَدَّ لَهَا يَجْرُحُ^(٢)، وَالْحَجَرُ الثَّقِيلُ وَلَوْ جَرَحَ، وَلَوْ كَانَ خَفِيفًا وَفِيهِ حَدَّةٌ، حَلَّ.

وَلَوْ رَمَاهُ بِمَرْوَةٍ^(٣) مُحَدَّدَةٍ^(٤)، وَلَمْ يَجْرَحْهُ، لَمْ يَحِلَّ.

وَلَوْ أَبَانَ رَأْسَهُ، أَوْ قَطَعَ أَوْدَاجَهُ. [حَلَّ]^(٥).

٣٦٤ — [مَا اخْتُلِفَ فِي حَلِّتِهِ]

وَلَوْ رَمَاهُ بِسَيْفٍ أَوْ سَكِينٍ حَلَّ، إِنْ جَرَحَهُ بِحَدِّهِ^(٦).

وَإِذَا^(٧) جَرَحَ السَّهْمُ أَوِ الْكَلْبُ الصَّيْدَ جُرْحًا غَيْرَ مَدْمٍ، قِيلَ: يَحِلُّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ^(٨)، وَقِيلَ: لَا يَحِلُّ، وَقِيلَ: يَحِلُّ فِي الْجِرَاحَةِ الْكَبِيرَةِ لَا فِي الصَّغِيرَةِ.

وَلَوْ ذَبَحَ شَاةً، وَلَمْ يَسِلْ مِنْهَا دَمٌ، فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ^(٩)، وَقِيلَ: إِنْ تَحَرَّكَ حَلَّتْ، وَلَوْ خَرَجَ الدَّمُ وَلَمْ تَتَحَرَّكْ، لَا تَحِلُّ^(١٠).

(١) المعراض: هو كل ما لا حدَّ له. وصيد المعراض: موت الحيوان بفعل ضغط الآلة على جسمه لا بالجرح، لغة الفقهاء (عرض).

(٢) ش: لأن قتله ثقل لا جرحاً.

(٣) المروة: الحجر الأبيض. المصباح (مراً).

(٤) ج: (محددة).

(٥) الزيادة من: ج، وهي الصحيحة بحصول المقصود.

(٦) ش: لوجود الجرح.

(٧) ج: (فإن)، د: (وإن).

(٨) ش: سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة؛ لأن الدم قد يحبس في العروق لضيق المنفذ أو لغلظ الدم.

(٩) ش: يحل لوجود فعل الذكاة؛ ولا يحل لعدم معنى الذكاة، وهو تسيل الدم.

(١٠) ش: لأنه لم يعلم حياتها عند الذبح.

٣٦٥ — [شُرُوطُ الْحِلِّيَّةِ]

ولو^(١) أَصَابَ السَّهْمُ ظِلْفَ^(٢) الصَّيْدِ، أَوْ قَرْنَهُ^(٣)، حَلَّ إِنْ أَذْمَاهُ.

ولو رمى صيداً/ فقطع عُضْوَهُ، أَوْ أَقْلَّ مِنْ نَصْفِ رَأْسِهِ، حَلَّ الصَّيْدُ، [١/٣٨٥] لا^(٤) المَقْطُوعَ.

وَإِنْ قَدَّه^(٥) نَصْفَيْنِ، أَوْ قَطَعَهُ أَثْلَاثًا، وَالْأَكْثَرُ مِنْ مُؤَخَّرِهِ^(٦)، أَوْ قَطَعَ نَصْفَ رَأْسِهِ أَوْ أَكْثَرِهِ، حَلَّ الْكُلُّ^(٧).

ولو تعلق العُضْوُ المَقْطُوعُ بِجِلْدَةٍ، فَإِنْ كَانَ يَلْتَسِمُ/ / لو تركه، حَلَّ [ب/٣٦١] العُضْوُ، وَإِلَّا فَلَا. [ج/٤١١]

٣٦٦ — [الَّذِي لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ]

وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ الْمَجُوسِيِّ^(٨)، وَالْمُرْتَدِّ، وَالْوَثْنِيِّ^(٩)، وَالْمُحْرِمِ^(١٠)، بِخِلَافِ الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ.

(١) ج: (وَإِنْ أَصَابَ).

(٢) الظُّلْفُ: الظُّفْرُ الْمَشْقُوقُ لِلْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ..

(٣) الْقَرْنُ: مَادَّةٌ صَلْبَةٌ نَاتِيَةٌ بِجَوَارِ الْأُذُنِ فِي رُؤُوسِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَنَحْوِهَا.

(٤) ج: (لَا لِمَقْطُوعٍ).

(٥) ج: (قَطَعَ).

(٦) د: (أَوْ لِأَكْثَرِ مُؤَخَّرِهِ).

(٧) ش: لَوْجُودِ قَطْعِ الْأَوْدَاجِ.

(٨) د: (الْمَجُوسُ)، هَمْ: قَوْمٌ يَعْبُدُونَ النَّارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ.

(٩) ج: (الْثَنِي)، وَالْوَثْنِيُّ: عَابِدُ الْوَثْنِ.

(١٠) ش: لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ.

٣٦٧ — [الاشْتِرَاكُ فِي الصَّيْدِ]

وَمَنْ رَمَى صَيْدًا، فَأَصَابَهُ وَلَمْ يُثْخِنْهُ^(١) فرماه آخر فقتله، فهو له، وَيَحِلُّ، وإن^(٢) أَثْخَنَهُ الْأَوَّلُ فهو له، ولم يَحِلَّ^(٣)، وَيُضْمَنُ الثَّانِي قِيَمَتَهُ مجروحاً بجراحته الأول، إن عَلِمَ حصولَ القتل بالثاني^(٤).

وإن عَلِمَ حصوله بهما، أو شَكَّ، ضَمِنَ الثَّانِي ما نقصته^(٥) جراحته ونصف قِيَمَتِهِ مَجْرُوحاً بِجِرَاحَتَيْنِ، ونصف قِيَمَةَ لَحْمِهِ.

وإن كان الرامي ثانياً: هو الأول: فحكم الإباحة ما قلنا، وصار^(٦) كما لو رمى صيداً على جبل فَأَثْخَنَهُ، ثم رماه ثانياً فَأَنْزَلَهُ، لا يَحِلَّ^(٧).

(ويحل)^(٨) صيد ما لا / يُؤْكَلُ [لحمه]^(٩). [٣٨٥/ب]

ولو رمى صيداً، ورماه^(١٠) آخر، فأصاب سَهْمُ الثَّانِي

(١) «أثخن في الأمر: بالغ فيه». المعجم الوسيط (ثخن).

(٢) زيادة (كان) في: د.

(٣) في د: (يحل)، والصحيح المثبت، وذلك «لاحتمال موته بالثاني وهو ليس بذكاة لقدرته على ذكاة الاختيار». الشرح.

(٤) إذ العبرة في ضمان المتلف وقت الإلتلاف.

(٥) د: (أنقصته).

(٦) د: (فصار).

(٧) ش: لأن الثاني محرم، كذا هذا.

(٨) ساقط من: د.

(٩) الزيادة من: ج، د.

وفي متن الشرح زيادة قبل العبارة: «ويحل صيد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل».

(١٠) ج: (ثم رماه)، د: (فرماه).

(سهم)^(١) الأول، فردّه إلى صيد آخر، فقتله، حلّ إن سمّي الثاني^(٢).

ولو رمى صيداً بمِغْرَاضٍ، أو بِبُنْدَقَةٍ^(٣)، فأصابَ سَهْمًا فَرَفَعَهُ^(٤)، فقتل صيداً جِراحاً^(٥)، حلّ.

٣٦٨ — [مِلْكِيَّةُ الصَّيْدِ]

ولو نَصَبَ / شَبَكَةً / لِلصَّيْدِ فِي [أَرْضٍ]^(٦) الْغَيْرِ فَوْقَ فِيهَا صَيْدٌ، فَهُوَ [ج ١/ب] لَهُ، [وَلَوْ]^(٧) نَصَبَهَا لِلْجَفَافِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ، حَتَّى يَأْخُذَهُ. [١/٣٧]

وَمَنْ أَخَذَ صَيْدًا، أَوْ فَرَاخَهُ، أَوْ بَيْضَةً مِنْ دَارِ رَجُلٍ، أَوْ أَرْضِهِ، فَهُوَ لَهُ^(٨)، إِلَّا أَنْ يَغْلُقَ الْبَابَ لِإِخْرَازِهِ، فَحِينَئِذٍ يَمْلِكُهُ^(٩).

وَلَوْ نَصَبَ شَبَكَةً، فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ، أَوْ رَمَى شَيْصًا^(١٠)، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ

(١) ساقط من: ج.

(٢) ش: ثم ينظر إن كان السهم الأول بحال يعلم أنه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لأن الآخذ وإن كان يبلغ بدونه فللأول السبقة في الآخذ.

(٣) ج، د: (بندقية).

(٤) ج: (فدفعه).

(٥) ج، د: (جرحا).

وفي المصباح «والجراحة بالكسر مثل الجرح» (جرح).

(٦) المثبت من: ج، د، وفي الأصل (الأرض).

(٧) الزيادة من ج، د. وساقطة من الأصل.

(٨) ش: أي للآخذ لأنه مباح، فمن سبقت إليه يده فهو أولى به. لحديث (الصيد لمن أخذه).

(٩) ش: لأن الحكم عند القصد يضاف إلى السبب.

(١٠) الشَّص: «حديدة عقفاء يصاد بها السمك وهي الصنارة» الهادي (شص).

سمكة، فاضطربا حتى انقطعت الشبكة، وخبط الشَّص وخلصا^(١)، فصادهما^(٢) آخرُ، فهما^(٣) له^(٤) ولو لم يخلص حتى إذا^(٥) جاء الصائد وقَدَرَ على أخذه، ثم خَلَص و^(٦)انفَلَّت، فهو على مِلْكه.

وكذا لو رمى بالسمكة خارج الماء، فاضطربت ثم وقعت في الماء.

[١/٣٩٥] ولو رمى صيدا/ فصَرَعه، وغُشي عليه، [ثم أفاق]^(٧) وطار^(٨) فأخذه^(٩) آخرُ، فهو له^(١٠).

ولو جَرَّحه [جراحة]^(١١) مُثخِنَةً، ثم بُرِيَء وطار^(١٢)، فهو للأوَّل^(١٣).



(١) ج: (فخلصا).

(٢) د: (فصادفهما).

(٣) المثبت من: ج، د، وفي الأصل (فهما فهو له).

(٤) ش: لأنه خرج من حرز الأول قبل أخذه فيكون لمن أخذه.

(٥) ساقط من: ج، د.

(٦) ج: (أو انفلت).

(٧) الزيادة من: ج، د، وساقطة من الأصل.

(٨) ج: (فطار).

(٩) ج: (وأخذ).

(١٠) ش: لأن الأول لم يأخذه حيث لم يعجز عن الذهاب به.

(١١) الزيادة من: ج، د وساقطة من الأصل.

(١٢) زيادة في ج: (فأخذه آخر).

(١٣) ما بين القوسين من قوله: (بخلاف البازي...) إلى هنا كلها ساقطة من: ب.

فَضْلٌ:

٣٦٩ — [مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ]

وَيَحْرُمُ أَكْلُ: كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَذِي مِخْلَبٍ/ مِنَ الطَّيْرِ^(١)، [ج/٤٢]،
وَيَحْرُمُ الضَّبُعُ، وَالثَّعْلَبُ، وَالْيَزْبُوعُ، وَابْنُ عَرَسٍ، وَالرَّخْمَةُ، وَالبُّغَاثُ،
وَالْغُدَافُ^(٢)، وَالْغَرَابُ الْأَبْقَعُ/ الَّذِي يَأْكُلُ الْجِيَفَ. [ب/٣٧١]

وَيَحِلُّ غَرَابُ الزَّرْعِ، وَالْعَقَّعُ^(٣)، (وَاللَّقْلَقُ)^(٤).

وَيَحْرُمُ الضَّبُّ، وَالْقَنْفُذُ، وَالسَّلَخَفَةُ، وَالزُّبُورُ، وَالْحَشَرَاتُ كُلُّهَا، إِلَّا
الْجَرَادَ وَلَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، / وَلَحْمُ الْفَرَسِ^(٥) حَرَامٌ. [ب/١١٢]

(١) د: الطيور.

والمِخْلَبُ للطائر بمنزلة الظفر للإنسان؛ والثَّابُّ: السنُّ التي تلي الرباعية من الأسنان،
وهي رفيعة الرأس. انظر: المصباح.

(٢) د: (القذاف)، ب: (الغراف).

وَالْغُدَافُ: «غراب كبير، ويقال له غراب القيقظ والجمع غُدَفَان» المصباح (غدف).

(٣) «وَالْعَقَّعُ: طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد، وهو نوع من الغربان
والعرب تشاءم به» المصباح (عق).

(٤) ساقط من: د، «واللَّقْلَقُ: طائر أعجمي نحو الإوزة طويل العنق يأكل الحيات،
واللَّقْلَقُ مقصور منه». المصباح (لقلق).

(٥) زيادة (مطلقاً) في، ب، ج.

وَبَقَرُ الْوَحْشِ، وَحُمْرُ الْوَحْشِ، (وَعَنَمُ الْجَبَلِ)^(١)، حَلَالٌ.

٣٧٠ — [صَيْدُ الْبَحْرِ]

وَلَا يَحِلُّ مِنْ حَيَوَانِ الْمَاءِ، إِلَّا أَنْوَاعُ السَّمَكِ (كُلُّهَا)^(٢).

وَلَا يَحِلُّ الطَّافِي مِنْهُ: وَهُوَ الْمَيْتُ حَتَفَ أَنْفَهُ. (وَيَحِلُّ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ السَّمَكِ)^(٣). وَلَوْ قَطَعَهُ فَمَاتَ، حَلَّ الْمَقْطُوعُ وَالْبَاقِي^(٤).

[٣٩٥/ب] وَفِي مَوْتِهِ بِالْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ^(٥) أَوْ كَذُودَةِ الْمَاءِ رَوَايَتَانِ^(٦) / .

وَلَوْ حَصَرَ سَمَكًا فِي أَجْمَةٍ^(٧)، فَمَاتَ لَضِيقِ الْمَكَانِ، حَلَّ، وَمَا انْحَسَرَ عَنْهُ الْمَاءُ، أَوْ أَلْقَاهُ إِلَى السَّاحِلِ حَيًّا فَمَاتَ، يَحِلُّ.

[ج٤٢/ب] وَلَوْ وَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ سَمَكَةً مَيْتَةً تَحِلُّ/^(٨)، وَلَوْ وَجَدَ نِصْفَ سَمَكَةٍ فِي الْمَاءِ [لَا]^(٩) تَحِلُّ^(١٠)، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهَا مَقْطُوعَةٌ بِسَيْفٍ أَوْ نَحْوِهِ^(١١).

(١) ساقط من: ب.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) ساقطة من: ب.

(٤) ش: لأن ما أبين من الحي، وإن كان ميتاً فميتته حلال بالحديث.

(٥) ب، د: (والبرد). ج: (بالبرد).

(٦) ش: رواية محمد أنه يؤكل وبه قال عامة المشايخ لأنه مات بسبب، وهذه: أرفق الناس.

(٧) في متن الشرح زيادة (ونحوها). والأجمة: الشجر الكثير الملتف.

(٨) ش: لاحتمال أنها ماتت بسبب.

(٩) المثبت من ب، ج وهو الصحيح، وفي الأصل، د: (يحل).

(١٠) ش: لاحتمال أنها ماتت حَتَفَ أَنْفَهَا.

(١١) في متن الشرح زيادة (فيحل).

٣٧١ — [بَيْعُ السَّمَكَةِ فِي خَيْطٍ]

ولو اشترى سمكةً في خَيْطٍ وهي في الماء، وَقَبَضَ^(١) الخيط، ثُمَّ دَفَعَهُ إلى البائع، وقال: احفظها/ [لي]^(٢) فابتلعها سمكةً أخرى: فالثانية^(٣) [ب/١١٣] للبائع/، وَيُخْرِجُ الأولى وَيُسَلِّمُهَا للمشتري من غير خيار، وإن نقصها [١/٣٨] الابتلاع. ولو ابتلعت^(٤) المربوطةً أخرى، فهما للمشتري، [قبضها أولاً]^(٥).



(١) ج: (فقبض)، أي: المشتري.

(٢) الزيادة من ب، ج، د. وساقطة من الأصل.

(٣) د: (والثانية).

(٤) ج: (ابتلعه).

(٥) الزيادة من بقية النسخ. وفي ش: لأنه صار ملك المشتري، فيكون له كما لو صاد كلبه.

فَصْلٌ:

٣٧٢ - [مَنْ الَّذِي تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ؟]

وذبيحة المسلم والكتابي^(١) حلالٌ، بخلاف ذبيحة المجوسي والمرتد، والوثني مطلقاً^(٢). وذبيحة المخرم الصيد، وما ذُبِحَ من الصيد في الحرم ولو كان الذابح حلالاً^(٣). والصبي والمجنون، والسكران،^(٤) إن كان يقدر على الذبح، ويعقل التسمية، حلّ وإلا فلا.

٣٧٣ - [التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ]

ومتروك التسمية عمداً مَيْتَةً، ومتروكها ناسياً/ حَلَالٌ. [١/٤٠٠]
[ب/١١٤]
ووقت التسمية (في غير الصيد)^(٥) عند الذبح، وفي الصيد عند الرمي أو إرسال الجارح.^(٦)

(١) ش: الكتابي: يدعي التوحيد، والأصل فيه: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾، والمراد به: طعام يلحقه الزكاة من جهتهم.

(٢) فإن ذبيحتهم لا يحل.

(٣) ش: أي وبخلاف ذبيحة المحرم فإن فعله غير مشروع، وأما ذبح الحرم لحديث (لا ينفر صيدها)، والذبح أقوى من التنفير فأولى بالتحريم.

(٤) زيادة (والمرأة) في ب.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) ج: (وإرسال).

ولو أضجع شاة/ وسمّى، وذبح غيرها بتلك التسمية، لم يحل، [ج ٤٣/١]
(بخلاف الإرسال والرّمى)^(١).

ولو أضجع شاة وسمّى، ثم رمى السكين، وذبح بأخرى، حلّ.
(ولو سمّى على سهم، ثم رمى بغيره، فقتل، لم يحل)^(٢).

٣٧٤ — [صِنْعَةُ التَّسْمِيَةِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا]

ولو قال في/ ^(٣) تسميته: بسم الله محمداً^(٤) رسول الله، أو و^(٥) محمدٌ [ب ٣٨٨]
رسول الله بالرفع، أو اللهم تقبل مني، أو ^(٦) من فلان، حلّ، وكُره.
ولو قال: ومحمد^(٧) بالجبر^(٨)، لم يحل.
ولو قال: بسمل بغير هاء، وقصدَ (به)^(٩) التسمية، حلّ.
ولو قال: اللهم اغفر لي وقصدَ (به)^(١٠) التسمية، لم يحل.

(١) ساقطة من: ب. فإنه لو أرسل كلبه إلى صيد وسمّى فترك الكلب ذلك الصيد وأخذ
غيره حلّ. وكذا لو رمى سهماً إلى صيد وسمى.

(٢) ساقطة من: ب.

(٣) ب: (في التسمية).

(٤) ب، ج: (محمد).

(٥) الواو الثاني ساقط من ب.

(٦) ج: (ومن).

(٧) زيادة (رسول الله) في: ج، د.

(٨) في متن الشرح زيادة (على العطف)، وفي الشرح: «لأنه أهلّ به لغير الله، وقد قال
الله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾».

(٩) ساقطة من: ج. في ش: لأن ال بالكسر هو الله تعالى كذا قاله الجوهري.

(١٠) ساقطة من ب، د. في ش: لأنه دعاء وسؤال.

ولو سَبَّحَ^(١) أو حَمَدَ أو كَبَّرَ وَقَصَدَ التَّسْمِيَةَ /، حَلَّ^(٢).

ولو عَطَسَ عند الذَّبْحِ [فَحَمِدَ]^(٣)، لم يَحِلَّ في الأصح^(٤).

٣٧٥ — [الفَضْلُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَالذَّبْحِ]

ولو سَمَّى ثُمَّ عمل عملاً آخر قبل الذَّبْحِ، إن كان قليلاً: كَشُرْبِ^(٥) ماءٍ، أو تكليم إنسانٍ، حَلَّ، وإلا فلا.

٣٧٦ — [مَوْضِعُ الذَّبْحِ]

والذَّبْحُ بين الحلقِ [وَاللِّبَّةِ]^(٦)، والغُرُوقِ المَقْطُوعَةِ [فِيهِ]^(٧) أربعة: الحُلُقُومُ^(٨)، المَرِيءُ^(٩)، والوَدَجَانُ^(١٠)، ولا بُدَّ من قَطْعِ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا، (أيها

(١) زيادة (هلل) في: ج.

(٢) ش: لأن الشرط ذكر الله على سبيل التعظيم وقد حصل.

(٣) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (فحمدك).

وفي متن الشرح (فحمد الله).

(٤) والمراد بالتسمية (بسم الله) وهو المروي عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما.

وقال الحلواني: المستحب أن يقول: (بسم الله الله أكبر) بلا واو.

(٥) ج: (كشرب الماء).

(٦) المثبت من بقية النسخ وفي الأصل (الكبة) ولا معنى لها.

(٧) الزيادة من بقية النسخ.

(٨) الحلقوم: «تجويف خلف تجويف الفم، وفيه ست فتحات: فتحة الفم الخلقة،

وفتحنا المنخرين، وفتحنا الأذنين، وفتحنا الحنجرة، وهي مجرى الطعام والشراب

والنفس». المعجم الوسيط (حلق).

(٩) المَرِيءُ: «مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة»، معجم لغة الفقهاء، (المري).

(١٠) الودج — بالتحريك — «عرق في العنق يتنفخ عند الغضب، والودجان: العرقان

الغليظان في العنق بينهما الحلقوم والمريء» معجم لغة الفقهاء (ودج).

كانت^(١).

٣٧٧ — [آلَةُ الذَّبْحِ]

ويجوزُ/ الذَّبْحُ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ أَنْهَرَ الدَّم، إِلَّا السِّنَّ الْمُتَصِلَ، وَالظُّفْرَ، [ج/٤٣/ب] وَالْقَرْنَ، فَإِنَّ الْمَذْبُوحَ بِهَا مَيْتَةٌ^(٢)، وَالذَّبْحُ بِالْمُنْفَصِلِ مِنْهَا مَكْرُوهٌ، وَكَذَا بِالْعَظْمِ، وَبِكُلِّ^(٣) مَا فِيهِ إِبْطَاءُ الْإِمَاتَةِ^(٤).

٣٧٨ — [مَا يُسَنُّ وَمَا يُكْرَهُ فِي الذَّبْحِ]

وَيُسْتَحَبُّ إِحْدَادُ السَّكِينِ قَبْلَ/ الإِضْجَاعِ، وَيُكْرَهُ بَعْدَهُ. [ب/١١٦/ب]
وَمِنْ^(٥) بَلَغَ بِالسَّكِينِ النَّخَاعَ^(٦)، أَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ/ حَلًّا، وَكُرِهَ. [١/٣٩١/أ]
وَكُلُّ زِيَادَةٍ تَعْذِيبٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مَكْرُوهَةٌ:

كَجَرِّ الْمَذْبُوحِ بِرِجْلِهِ إِلَى [الْمَذْبَحِ]^(٧)، وَسَلْخِهِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ مَوْتُهُ، وَكَذَا لَوْ مَاتَ وَلَمْ يَبْرُدْ (أَيْضًا)^(٨) عِنْدَ الْبَعْضِ.

(١) ساقطة من: ب.

(٢) ش: لأنه يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخقة.

(٣) ب: (وكل).

(٤) ش: لما فيه زيادة تعذيب على حيوان وقد أمرنا بالإحسان في الذبح.

(٥) د: (ولو).

(٦) «النخاع: هو خيط أبيض في جوف عظم الرقبة يمتد إلى القلب»، كذا في المقرب.

وفي معجم الوسيط: «النخاع: حبل عصبى متصل بالدماغ، يجري داخل العمود الفقري» (نجع).

(٧) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (الذابح).

(٨) ساقط من: ب.

ولو ذبح^(١) من القفأ، وبقي حياً حتى قُطِعَ العُرُوقُ الثلاثةُ حَلَّ، وكُرِهَ، وإلا فلا^(٢).

٣٧٩ — [الأصلُ في الذَّكَاةِ]

وما^(٣) استأنَسَ من الصيدِ فذكاته الذَّبْحُ، وما تَوَحَّشَ من النِّعَمِ بِصَيَالٍ، [١٤/١] أو نَذَّ، فذكاته الجرح، بشرط قصدِ [الذَّكَاةِ لا دفع] ^(٤) الصَّيَالِ، / فقط.

[ج ٤/١] (وكذا البعيرُ الواقعُ في البئرِ، إذا^(٥) لم يُمكن ذبحه، ولم يُتَوَهَّمْ موته بعد الجرح بالماء^(٦)).

والشاةُ^(٧) وإن نَذَّت في الصحراءِ فهي وخشيَّةٌ. وإن نَذَّت في المصرِ فلا، بخلاف البعيرِ والبقرة^(٨).

٣٨٠ — [النَّحْرُ والذَّبْحُ فِي الْأَنْعَامِ]

والمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ^(٩)

(١) د: (با).

(٢) «أي إن لم يبق حياً قبل قطع العروق فلا يحل؛ لأنه مات بذكاة الاضطرار وهو قادر على ذكاة الاختيار» الشرح.

(٣) ج: (ومن) وهو غير صحيح.

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ وفي الأصل (الذكاة دافع).

(٥) ج: (ولم).

(٦) ش: فذكاته الجرح.

(٧) الواو ساقط من ج، د.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب. في ش: فإنهما يكونان وحشياً بالنَّد مطلقاً لأنهما يدفعان عن أنفسهما فلا يقدر على أخذهما.

(٩) ج: (البعير).

النَّحْرُ^(١)، وَيُكْرَهُ^(٢) الذَّبْحُ، / وَ^(٣) فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ، وَيُكْرَهُ [ب/١١٧]

٣٨١ - [مَا يُحْرَمُ أَكْلُهُ]

وَالْجَنِينُ الْمَيِّتُ مِنَ الذَّبِيحَةِ حَرَامٌ، وَإِنْ تَمَّ خَلْقُهُ.

وَالْمُنْخَنَقَةُ^(٤) وَالْمَوْقُودَةُ^(٥)، وَالْمُتَرَدِّيةُ^(٦)، وَالنَّطِيحَةُ^(٧)، وَفَرَسَةٌ^(٨)(٩) السَّبْعِ وَالذَّنْبِ، إِذَا ذُبِحَتْ وَفِيهَا حَيَاةٌ [مِثْلُ حَيَاةٍ]^(١٠) الْمَذْبُوحِ، حَلَّتْ.

وَيُكْرَهُ ذَبْحُ الْحَامِلِ [الْمَقْرَبِ]^(١١)(١٢).

(١) النحر: أعلى الصدر، وفي ذكاة الإبل: طعنها في أفسل العنق عند الصدر؛ لأنه أسهل عليه لكونه لا لحم فيه. لغة الفقهاء (نحر).

(٢) ج: (فيكره).

(٣) الواو ساقط من: ج.

(٤) ش: المنخنقة: اسم فاعل من انخنقت الشاة ونحوها، إذا خنقها شيء فماتت.

(٥) الموقودة: اسم مفعول؛ المقتولة بضربة عصا أو حجر، [لا حد لهما].

(٦) المتردّية: الهلاك، موت الشاة ونحوها بالسقوط من مكان مرتفع، أو الوقوع في بئر.

(٧) النطيحة: فعيلة بمعنى مفعولة: الشاة التي ضربتها شاة أخرى برأسها أو بقرونها فماتت.

(٨) فرسة الأسد: التي يكسر عنقها قبل موتها.

انظر: (لغة الفقهاء) (والمصباح).

(٩) ج: (فرية).

(١٠) الزيادة من بقية النسخ وهي الصحيحة، وساقطة من الأصل.

(١١) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (المقروب).

(١٢) ش: أي التي قربت ولادتها؛ لأن فيه تضييع الولد.

٣٨٢ — [صَيْدُ الْمُسْتَأْنَسِ]

ولو رَمَى حمامةً له في الهواءِ، إن كانت ضالَّةً عن منزله، تَحِلُّ^(١)، وإن كانت تهتدي إليه، لم تَحِلُّ، إلَّا إذا أَصَابَ^(٢) مَذْبَحَهَا، وكذا الظُّبْيُ المُسْتَأْنَسُ لو خرج إلى الصحراءِ، فرماه رجلٌ [إن]^(٣) أَصَابَ مَذْبَحَهُ [حَلَّ]^(٤)، وإلَّا فلا^(٥).



(١) ب: (حلت).

(٢) ب: (أصاب).

(٣) زيد من بقية النسخ.

(٤) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل (حرم).

(٥) «أي إن لم يصب مذبحه فلا يحل لعدم الزكاة الاختيارية، إلَّا أن يتوحش فلا يؤخذ إلَّا بصيد». الشرح.

كتاب^(١) الكَرَاهَةِ^(٢)

٣٨٣ - [إِطْلَاقُ الْكَرَاهِيَةِ^(٣)]

كُلُّ مَكْرُوهٍ / فِي كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ^(٤)، فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ [ب/١١٨]
أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ / هُوَ: إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ؛ / فَلِهَذَا عَبَّرْنَا عَنْ أَكْثَرِ [د/٤١ب]
الْمَكْرُوهَاتِ بِالْحَرَامِ. [ج/٤٤ب]

(١) د: (فصل).

(٢) ج: (الكراهية).

(٣) الكراهية: ضد الطوعية، وهو مصدر كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهَةً وَكَرَاهِيَةً، بِالتَّخْفِيفِ فَهُوَ
مَكْرُوهٌ: إِذَا لَمْ تُرَدِّهِ وَلَمْ تَرْضَهُ.

وَتَكَلَّمَ فَقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فِي مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ: وَالْمُرُوي عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ نَصّاً: أَنَّ
كُلَّ مَكْرُوهٍ حَرَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِدْ نَصّاً قَاطِعاً فِي الْحَرَمَةِ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهَا لَفْظُ
الْحَرَامِ، بَلْ أُطْلِقَ لَفْظُ الْكَرَاهِيَةِ، وَفِي الْحُلِّ: قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَعِنْدَهُمَا: الْكَرَاهِيَةُ
أَقْرَبُ إِلَى الْحَرَامِ.

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ أَبُو يُوسُفَ لِأَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا قُلْتَ فِي شَيْءٍ أَكْرَهُهُ فَمَا رَأْيُكَ فِيهِ؟
قَالَ: التَّحْرِيمُ.

ثُمَّ إِنَّ عِبَارَاتِ الْكُتُبِ اخْتَلَفَتْ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ فَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالْكَرَاهِيَةِ، وَمِنْهُمْ بِلَفْظِ
«الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ» وَبَعْضُهُمْ بِ«الِاسْتِحْسَانِ». انْظُرْ: الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ ١٧٩/٩.

(٤) د: (الكراهية).

٣٨٤ — [اِسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ]

وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْإِدْهَانُ وَالتَّطْيِبُ^(١) فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ،
لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَكَذَا^(٢) كُلُّ اسْتِعْمَالٍ: كَالْأَكْلِ^(٣) بِمَلْعَقَةٍ^(٤) الْفِضَّةِ،
وَالِاكْتِحَالِ بِمِثْلِهَا، وَاتِّخَاذِ الْمَكْحَلَةِ وَالْمِرْآةِ وَالذَّوَاةِ مِنَ الْفِضَّةِ. وَتَحِلُّ آنِيَةُ
[١/٤٠] الزَّجَاجِ، وَالْبَلُّورِ، وَالْعَقِيقِ (وَالْثُّحَاسِ)^(٥)، وَالرَّصَاصِ / وَنَحْوَهَا.

وَيَحِلُّ الشُّرْبُ فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضَّفِضِ^(٦) وَالمُضَبَّبِ بِالْفِضَّةِ، وَالْجُلُوسُ
[ب/١١٩] عَلَى الْكُرْسِيِّ / وَالسَّرِيرِ وَالسُّرُجِ الْمُفَضَّفِضِ، بِشَرَطِ اتِّقَاءِ مَوْضِعِ الْفِضَّةِ فِي
الْكُلِّ وَكَذَا (فِي)^(٧) اللَّجَامِ وَالرَّكَابِ وَالثَّغْرِ، وَهَذَا فِيمَا يَخْلُصُ مِنْهُ شَيْءٌ،
فَأَمَّا التَّمْوِينَةُ الَّتِي^(٨) لَا يَخْلُصُ مِنْهُ شَيْءٌ فَمَبَاحٌ مُطْلَقاً، كَالْعَلَمِ فِي الثَّوبِ،
وَمَسْمَارِ الذَّهَبِ فِي الْفِصِّ^(٩)، وَيَحِلُّ تَذْهِيبُ السَّقْفِ.

٣٨٥ — [الْمُنْكَرَاتُ فِي الْحَفَلَاتِ]

وَمَنْ دُعِيَ إِلَى ضَيْفَةٍ، فَوَجَدَ ثُمَّ^(١٠)

(١) ج: (الطيب).

(٢) ج: (وكذلك).

(٣) د: (كل).

(٤) ب: (بملعقة).

(٥) ساقط من: د.

(٦) ب: (أو).

(٧) ساقط من ب، ج، د.

(٨) د: (بالذي).

(٩) ج: (الفضة).

(١٠) ج: (ثمة).

لِعِبَاءٍ وَ^(١)غِنَاءٍ، يَقْعُدُ إِنْ كَانَ غَيْرَ قَدْوَةٍ، وَيَمْنَعُ إِنْ قَدَرَ، / وَإِنْ كَانَ قَدْوَةً [ج/٤٥/١]
كَالْقَاضِي وَالْمُقْتِي وَنَحْوَهُمَا / يَمْنَعُ وَيَقْعُدُ، فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ. [ب/٤٢٥/١]

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمَائِدَةِ، / أَوْ كَانُوا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، خَرَجَ وَإِنْ [ب/١٢٠/١]
[لَم] ^(٢)يَكُنْ قَدْوَةً ^(٣).

وَإِنْ عَلِمَ قَبْلَ الْحَضُورِ، لَا يَحْضُرُ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا ^(٤).

٣٨٦ — [الكَرَاهَةُ فِي الْحَيَوَانِ]

وَيَحْرُمُ شُرْبُ لَبَنِ الْأُتْنِ ^(٥)، وَأَبْوَالِ الْإِبِلِ لِلتَّداوِي، وَأَكْلُ لَحْمِ الْإِبِلِ
وَالْبَقَرِ الْجَلَالَةِ ^(٦)، وَشُرْبُ لَبَنِهَا ^(٧)، بِخِلَافِ الدَّجَاجَةِ الْمُخْلَاةِ، فَإِنْ / حُبِسَتْ [ب/٤٠١/١]
وَعُلِفَتْ، حَلَّتْ:

وَهُوَ مُقَدَّرٌ فِي الْإِبِلِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا (وَفِي الْبَقَرِ بِعِشْرِينَ) ^(٨)^(٩) وَفِي الشَّاةِ
بِعَشْرَةٍ، وَفِي الدَّجَاجَةِ بِثَلَاثَةٍ.

وَلَوْ رَضَعَ جَذِيٌّ لَبَنَ خَنْزِيرٍ، فَهُوَ كَالْجَلَالَةِ.

(١) ب: (أو).

(٢) الزيادة من بقية النسخ.

(٣) لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

(٤) ش: لأن حق الضيافة لم يلزم هناك لأنه لم يخلص شيء.

(٥) زيادة (كلها) في: د. «الأتان وجمعه الأتْن: الأثنى من الحمير». المصباح (أتان).

(٦) والجلالة من بهيمة الأنعام: هي التي تأكل العذرة. انظر المصباح (جل).

(٧) ب: (لبنهما).

(٨) مؤخره في: ب.

(٩) زيادة (يومًا) في ب، ج.

٣٨٧ — [الشَّيْءُ الْيَسِيرُ السَّائِبُ]

وَالْحَطَبُ الْمَوْجُودُ فِي الْمَاءِ حَلَالٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَالثَّمَرُ السَّاقِطُ
[ب/١٢١] تَحْتَ الشَّجَرِ، لَا يَحِلُّ/ فِي الْمِصْرِ، وَأَمَّا خَارِجُ الْمِصْرِ^(١)، فَإِنْ كَانَ مِمَّا
يَبْقَى: كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ، لَا يَحِلُّ، وَإِنْ كَانَ [مِمَّا]^(٢) لَا يَبْقَى^(٣)، حَلٌّ^(٤) حَتَّى
يَنْهَى عَنْهُ صَاحِبُهُ.

وَيَحِلُّ الثَّمَرُ الْمَوْجُودُ فِي الْمَاءِ الْجَارِي/ وَإِنْ^(٥) كَانَ^(٦) كَثُرَ^(٧). [ج/٤٥ب]

وَلَوْ وَقَعَ [مَا]^(٨) نُثِرَ^(٩) مِنَ السُّكَّرِ أَوْ^(١٠) الدَّرَاهِمِ/ فِي حِجْرِ
رَجُلٍ^(١١)، (فَأَخَذَهُ غَيْرَهُ، حَلٌّ)^(١٢)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ^(١٣) تَهِيًّا لَهُ، أَوْ

(١) ش: إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ رِضَاءَ صَاحِبِهِ أَنَّهُ قَدْ أَبَاحَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَادَةَ فِي الْإِبَاحَةِ فِي الْمِصْرِ.

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ: (د).

(٣) ش: كَالْتِفَاحِ وَنَحْوِهِ.

(٤) زِيَادَةُ (أَكَلَهُ) فِي ب. فِي م (التَّائُول).

(٥) د: (لَوْ).

(٦) سَاقِطٌ مِنْ: ب، ج، د.

(٧) ش: لِأَنَّهُ مِمَّا يَفْسُدُ إِذَا تَرَكَ فَيَكُونُ مَأْذُونًا بِالرَّفْعِ.

(٨) وَالنُّثْرُ مِنَ النَّارِ — رَمِيتَ بِهِ مُتَفَرِّقًا، وَالْمُرَادُ هُنَا «مَا يَنْثَرُ مِنَ النَّقُودِ وَالْحُلُوفِ عَلَى رَأْسِ الْعُرُوسِ وَنَحْوِهَا». مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ (النَّار).

(٩) مَزِيدٌ مِنْ بَقِيَةِ النَّسْخِ.

(١٠) ج: (وَالدَّرَاهِمِ).

(١١) زِيَادَةُ: (فَهُوَ لَهُ) فِي ب.

(١٢) الْعِبَارَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(١٣) زِيَادَةُ (قَدْ) فِي ب. وَفِي م زِيَادَةُ (حَجَرِهِ).

ضَمَّهُ^(١)، وكذا لو وضع طَسْتاً على سَطْحِهِ، فاجتمع فيه ماءُ المطر، إن وضعه^(٢) لذلك، فهو له، وإن لم يضعه لذلك^(٣)، فهو لمن أخذه.

وَيَحْرُمُ أَكْلُ التُّرَابِ وَالطِّينِ^(٤).

٣٨٨ — [الكَرَاهَةُ فِي الْخِضَابِ]

وَيَحِلُّ خِضَابُ الْيَدِ وَالرِّجْلِ لِلنِّسَاءِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ / تَمَائِيلٌ، وَيَحْرُمُ [ب/١٢٢] لِلرِّجَالِ وَالصِّبْيَانِ مُطْلَقاً.

ولا بأس / بِخِضَابِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ بِالْحِنَاءِ، وَالْوَسْمَةِ^(٥) لِلرِّجَالِ^(٦) [١/٤١] وَالنِّسَاءِ.



(١) ش: أي ضم حجره بعد الوقوع فيه، فإنه حيثئذ لا يحل لغيره أن يأخذه، لوجود

الإحراز من صاحب الحجر.

(٢) ج: (وضع)، د: (وضعت ذلك).

(٣) د: (كذلك).

(٤) ش: لأنه يضرب به والإضرار بنفسه حرام.

(٥) الوسمة من الوَسَم، والاسم السمة: وهي العلامة، وهو أثر الكي بالميسم. انظر

معجم الوسيط — معجم لغة الفقهاء (وسم).

(٦) ج: (للرجل).

فصل:

٣٨٩ — [الكراهة في اللباس]

وَيَحِلُّ لِبَسُ الْحَرِيرِ (وَالْقَزِّ)^(١)^(٢) لِلنِّسَاءِ، لَا لِلرِّجَالِ وَلَوْ كَانُوا مُقَاتِلِينَ،
إِلَّا الْعَلَمَ الْحَرِيرِ أَوْ الْمَنْسُوجَ^(٣) بِالذَّهَبِ قَدَرِ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ عَرْضاً.
وَيَحِلُّ تَوَشُّدُهُ، وَالنَّوْمُ عَلَيْهِ لهُمَا، بِخِلَافِ اللَّحَافِ^(٤). وَيَحِلُّ تَعْلِيقُ
سُتْرَةٍ^(٥) عَلَى الْبَابِ لِلْحَاجَةِ.
وَيَحْرُمُ تِكَّةُ^(٦) الْحَرِيرِ وَالْدِيْبَاجِ^(٧)، وَلِبْنَتُهَا^(٨)^(٩)^(١٠).

(١) ساقط من: د.

(٢) القز: معرب هو ما يعمل منه الإبريسم «وهو الحرير الطبيعي عندما يستخرج من الشرنقة». المصباح؛ معجم لغة الفقهاء، (قز).

(٣) ب، ج، د: (والمنسوج).

(٤) ش: فإنه لا يحل من الحرير لأنه استعمال تام.

(٥) ج: (شر).

(٦) التِّكَّة: «رباط السراويل». المعجم الوسيط (تك).

(٧) «لفظ معرب، الثوب الذي سداه ولحمته من الحرير». معجم لغة الفقهاء، (الديباج).

(٨) ب: (ولبسهما).

(٩) زيادة (ولبنة القميص) في: د. وفي المغرب: «لبنة القميص» على

الاستعارة. (لبن).

(١٠) من التلييب «وهو موضع لب الإنسان من ثيابه». الإفصاح ص ١٦٨.

وَيَحِلُّ لِبَسِّ مَا سُدَّاهُ حَرِيرٌ مُطْلَقًا، وَمَا^(١) لُحْمَتُهُ^(٢) حَرِيرٌ، يَحِلُّ / فِي [ج ٤٦/١]
الْحَرْبِ خَاصَّةً / .

وَلَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ.

٣٩٠ — [مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْفِضَّةِ وَغَيْرِهَا]

وَيَحِلُّ لَهُمُ مِنَ الْفِضَّةِ: الْخَاتَمُ، وَالْمِنْطَقَةُ، وَحِلْيَةُ السِّيفِ.

وَالْتَّخِثُ بِالْحَجَرِ، وَالْحَدِيدِ، وَالصُّفْرِ^(٣) حَرَامٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،
وَالْمَعْتَبَرُ الْحَلَقَةُ، فَيَجُوزُ كَوْنُ الْفِصِّ حَجَرًا، وَيَجْعَلُ الرَّجُلُ الْفِصَّ إِلَى
بَاطِنِ^(٤) كَفِّهِ.

٣٩١ — [الْأَفْضَلُ فِي التَّخْتِمِ وَوزْنُهُ]

وَالْأَفْضَلُ لغيرِ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ، مِمَّنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخَتَمِ تَرْكُهُ. وَلَا
يَتَجَاوَزُ وَزْنَهُ مِثْقَالَ^(٥).

٣٩٢ — [اسْتِعْمَالُ النَّقْدِينَ فِي الضَّرُورَةِ]

وَلَا يَشُدُّ السَّنُّ الْمَتَحْرَكُ بِالذَّهَبِ بِلِ الْفِضَّةِ. وَلَوْ / قَطَعَ أَنْفَهُ، أَوْ سَقَطَ [٤١/ب]
سِنُّهُ عَوَّضَهُ بِفِضَّةٍ، فَإِنْ انْتَنَّ عَوَّضَهُ بِذَهَبٍ.

(١) زيادة (وأما) في ب.

(٢) «وسدى الثوب: الخيوط الممتدة طولاً، وهي التي ينسج منها الثوب، واللَّحْمَةُ:
الخيوط الممتدة عرضاً».

(٣) د: (المض).

وَالصُّفْرُ: النِّحَاسُ الْأَصْفَرُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (صفر).

(٤) ج: (بطن).

(٥) المِثْقَالُ = ٤,٥ غراماً. لُغَةُ الْفُقَهَاءِ (المِثْقَال).

٣٩٣ — [اِسْتَعْمَالُ الصَّغَارِ لِلذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ]

[ب/١٢٤] / (١) وَيَحْرُمُ إِبْسَاسُ الصَّبِيَانِ: الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ، وَالْإِثْمُ عَلَى الْمُلْبَسِ.

٣٩٤ — [مَا يَجُوزُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ]

وَيَحْرُمُ حَمْلُ الْمَنْدِيلِ تَكْبُرًا، وَيَحِلُّ لِمَسْحِ الْعَرَقِ (وَيَكُلُّ) (٢) الْوُضُوءِ (٣) وَالْمَخَاطِ وَنَحْوَهَا، كَالْتَرَبِيعِ (٤) يَحِلُّ لِلْحَاجَةِ، وَيَحْرُمُ تَكْبُرًا. (وَيَحِلُّ رِبْطُ الرِّيمَةِ) (٥) (٦).

٣٩٥ — [مَا يَجُوزُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنِبِيَّةِ]

[ج/٤٦] وَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ / مِنَ الْخُرَّةِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَفِي الْقَدَمِ [ب/٤٣٥] رَوَايَتَانِ. فَإِنْ خَافَ الشَّهْوَةَ، لَمْ يَنْظُرْ إِلَى الْوَجْهِ أَيْضًا إِلَّا / لِحَاجَةٍ وَكَذَا لَوْ شَكَ.

وَلَا يَحِلُّ لِلشَّابِّ (٧) مَسُّ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَإِنْ أَمِنَ الشَّهْوَةَ، إِلَّا مِنْ عَجَوزٍ لَا تُشْتَهَى، فَتَحِلُّ الْمَصَافِحَةُ وَنَحْوُهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَ

(١) زيادة (فصل) في ب، ج.

(٢) ساقط من د.

(٣) د: (وللوضوء).

(٤) التربع في الجلوس: «وهو أن يقعد على إتيته ويجعل قدمه اليمنى إلى جانب يساره، وقدمه اليسرى إلى جانب يمينه». لغة الفقهاء (ربع).

(٥) الرتيمة: خيط يشد بالإصبع ليتذكر به الحاجة». معجم لغة الفقهاء (الرتيمة).

(٦) ساقطة من: ب.

(٧) ب، د: (للشباب).

شيخاً/ ^(١) وأمنَ عليه وعليها، فإن خاف عليها، حرم.
والصغيرةُ التي لا تُشْتَهَى، يَحِلُّ مُشْهَاهَا.

ويحل للقاضي عند الحُكْم، وللشاهد عند الأداء خاصةً، وللخاطبِ
النظرُ مع خوفِ الشهوةِ، ولكن يَقْصُدُ به الحُكْمُ، و^(٢) الشهادةُ، (وإقامةُ
السُّنَّةِ) ^(٣) بقدر الإمكان، لا قضاء ^(٤) شهوةٍ.

ويَحِلُّ للطبيبِ النظرُ إلى موضعِ المَرَضِ [منها] ^(٥) إن لم يمكنه تعليمُ
امرأةٍ، ثم يَسْتُرُ ما وراءَ موضعِ المرضِ وينظرُ وَيَعْضُ بصره ما استطاع ^(٦)،
وكذا [الخافضةُ] ^(٧)، والخاتنُ والحاقدُ ^(٨).

٣٩٦ — [مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الرَّجُلِ وَالِى الْمَرْأَةِ وَبِالْعَكْسِ]

وينظر الرجلُ من الرجلِ/ إلى جميعِ/ بَدَنِهِ، إِلَّا

(١) د: (أو).

(٢) زيادة (وأداء) د، وج: (والشاهد).

(٣) ساقطة من: ب.

(٤) د: (لقضاء).

(٥) مزيد من بقية النسخ.

(٦) ش: لأن الإباحة للضرورة فيتقدر بقدر الضرورة وسواء فيه المحارم وغيرهن.

(٧) في الأصل (الحافظة)، والمثبت من ب.

الخافضة: للجارية كالختن للغلام. والخفض للمرأة: «قطع الجلد العالية المشرفة على فرجها». لغة الفقهاء (خفض).

(٨) الحاقن: من حقن المريض، داواه بالحقنة: وهي المداواة بإدخال الدواء السائل في الدبر. انظر المغرب، لغة الفقهاء (حقف).

عورته^(١) ويمس ما ينظر إليه.

وتنظر المرأة من الرجل إلى ذلك، إن أمنت الشهوة، وفي رواية: إنها [١٤٤/ب] لا تنظر منه إلا [إلى]^(٢)/ ما ينظر هو إليه من محارمه^(٣).

وتنظر المرأة من المرأة إلى ما ينظر الرجل إليه من الرجل.
وينظر من أمته التي تحل [له]^(٤) وزوجته إلى جميع بدنها.
وينظر من محارمه إلى ما وراء البطن، والظهر، والفخذ^(٥).

٣٩٧ - [حُكْمُ الْمَحْرَمِ]

والمَحْرَمُ: كل من يحرم نكاحها على التأييد بنسب أو رضاع أو صهرية، ولو أنها بزناً^(٦).

[ب/١٢٧] / ويمس ذلك أيضاً، فإن خاف [عليه]^(٧)، أو عليها، لم ينظر، ولم يمس، ولا بأس بالخلوة بها، والسفر معها.

(١) والمقصود بالعورة: ما بين السرة والركبة، لحديث عورة الرجل.

(٢) مزيد من بقية النسخ.

(٣) ش: حتى لا يباح لها أن تنظر إلى ظهره وبطنه، ولأن حكم النظر عند اختلاف الجنس أغلظ.

(٤) مزيدة من بقية النسخ.

(٥) ش: بمعنى أنه يباح له أن ينظر منها إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين، ولا ينظر إلى بطنها وظهرها وفخذها.

(٦) ش: هو الأصح لوجود المعنيين فيه.

(٧) مزيد من بقية النسخ.

٣٩٨ — [حُكْمُ الْأَمَةِ]

وينظر من أمة غيره، إذا أَمِنَ الشهوة، إلى ما ينظر إليه من مَحَارِمِهِ، ولو كانت / (أُمٌّ وَلَدٍ، أو مَكَاتِبَةٍ، أو مُدَبَّرَةٍ، أو مُسْتَسْعَاةٍ) ^(١) وفي [ب/٤٢١] (الخلوة) ^(٢) بها والسفر معها قولان. ويحل له مَسُّ ذلك وقتَ الشراء، وإن خاف الشهوة. وقيل: يحل له النظرُ/ وقتَ الشراء، مع خوفِ الشهوة، ولا [ج/٤٧] يحل المس معه.

٣٩٩ — [حُكْمُ غَيْرِ أُولِي الْإِزْبَةِ]

وَالْخَصِيُّ، وَالْمُجْبُوبُ، وَالْمُخَنَّثُ، كَالْفَحْلِ ^(٣) في حكم النظرِ والمسِّ، / وَالْعَبْدُ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي رُؤْيَةِ سَيِّدَتِهِ، وَيَحِلُّ لَهُ الدَّخُولُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ. [ب/١٢٨] [د/٤٥]

٤٠٠ — [حُكْمُ الْعَزْلِ]

وَيَعْزَلُ عَنْ ^(٤) أُمَّتِهِ بغيرِ إِذْنِهَا، وَعَنْ زَوْجَتِهِ الْحَرَّةِ بِإِذْنِهَا، وَعَنْ زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ بِإِذْنِ مَوْلَاهَا.

(١) ب: (أُمٌّ وَلَدَةٍ، أو مَكَاتِبَةٍ، أو مُدَبَّرَةٍ، أو مُسْتَسْعَاةٍ).

(٢) ساقطة من: د.

(٣) الْخَصِيُّ: مَنْ ذَهَبَتْ خَصِيَّتَاهُ بِقَطْعِ أَوْ نَحْوِهِ.

المجبوب: مَنْ جَبَّ الشَّيْءُ يَجِبُهُ جَبًّا قَطَعَهُ وَهُوَ مَقْطُوعُ الذَّكَرِ، وَقِيلَ مَعَ الْخَصِيَّتَيْنِ.

الْمُخَنَّثُ: الرَّجُلُ الْمُتَشَبِّهُ بِالنِّسَاءِ فِي مَشْيِهِ وَكَلَامِهِ وَتَعَطُّفِهِ وَتَلَيُّنِهِ.

الفحل: الذَّكَرُ مِنْ كُلِّ حَيَوَانَ. انظر: لغة الفقهاء (خصي، جيب، خنث، فحل).

(٤) ب، د: (مِنْ).

٤٠١ — [المُعَانَقَةُ وَالْقُبْلَةُ]

ويُكره تقبيلُ الرجلِ (فَمَ)^(١) الرجلِ، ومعانقتُهُ، ولا بأس بالمصافحة،
وقيل: لا بأس بهما أيضاً، إذا قصد المَبْرَةَ، والإِكْرَامَ^(٢).
ولا بأس بتقبيل يد العالم، والسُّلْطَانِ العادلِ.



(١) ساقط من بقية النسخ.

(٢) والمكروه في المعانقة: ما كان على وجه الشهوة.

فصل:

٤٠٢ — [الاختكار والتسعير]

ويحرم احتكار^(١) أقوات الناس والبهائم فقط، في البلد الصغير^(٢).
ومن احتكر غلة أرضه، أو ما جلبه من بلد آخر، حلّ.

/ ويحرم التسعير^(٣)، إلا إذا تعين^(٤)، دفعاً^(٥) للضرر العام. [ب/١٢٩]

٤٠٣ — [بيع رباع مكة]

ويحرم بيع أراضي مكة وإجارتها^(٦)، ولا يحرم/ بيع أبنيتها. [١/٤٣]

(١) «الاحتكار: حبس الطعام للغلاء». المغرب (حكر).

(٢) د: (البلدة الصغيرة).

(٣) «التسعير: من سعت الشيء تسعيراً: جعلت له سعراً معلوماً ينتهي إليه». المصباح (سعر). ولأن الثمن حق البائع فإليه تقديره، فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقه.

(٤) ش: تعين التسعير: بأن كان أرباب الطعام يتحكمون على المسلمين ويتعدون على القيمة تعدياً فاحشاً، ولا يمكن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فيسعر بمشورة أهل الرأي والمشورة.

(٥) ج: (دافعاً).

(٦) د: (إيجارتها). وهو قول الإمام، وقول الصاحبين بالجواز وهو رواية عن الإمام.

٤٠٤ — [تَخْلِيَةُ الْمُصْحَفِ وَزَخْرَفَةُ الْمَسْجِدِ]

وَيُكْرَهُ التَّعْشِيرُ فِي الْمَصْحَفِ، وَالتَّقَطُّ^(١)، وَقِيلَ: يَبَاحُ فِي زَمَانِنَا^(٢).
[ج/٤٨] / (وَيَبَاحُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ)^(٣)، وَنَقَشُ الْمَسْجِدِ وَزَخْرَفَتُهُ بِمَاءِ الذَّهَبِ،
مِنْ غَيْرِ مَالِ الْوَقْفِ^(٤).

٤٠٥ — [اسْتِخْدَامُ الْخَصِيَّانِ وَإِخْصَاءُ الْبَهَائِمِ]

وَيُكْرَهُ^(٥) اسْتِخْدَامُ الْخَصِيَّانِ.
وَلَا بِأَسَ بِخِصَاءِ الْبَهَائِمِ، وَإِنْزَاءُ^(٦) الْحَمِيرِ / عَلَى الْخَيْلِ. [هـ/٤٥]
وَلَا بِأَسَ بِعِيَادَةِ الدُّمَى^(٧).

٤٠٦ — [مَا يُكْرَهُ فِي الدُّعَاءِ]

وَيَحْرَمُ قَوْلُهُ فِي الدُّعَاءِ: ^(٨)أَسْأَلُكَ بِمَقْعَدِ^(٩) الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ،
(وَبِحَقِّ^(١٠) الْعِزِّ مِنْ)

(١) ج: (النقطة).

(٢) وإنما كره ذلك خشية أن يروا النقط والتعشير من القرآن، وأما في زماننا فلكثرة الأخطاء وغلبة العجمة وللجهالة بالعربية يتعين النقط والإعراب.

(٣) ساقطة من: د.

(٤) وفي م زيادة: (وقيل يكره نقشه وتذهيبه).

(٥) ب، ج، د: (ويحرم).

(٦) «من أنزى الفحل: إذا جعله يشب على الأنثى». لغة الفقهاء (الإنزاء).

(٧) لما ورد عن النبي ﷺ أنه عاد جاره اليهودي حين مرضه.

(٨) زيادة (اللهم إني) في ب.

(٩) ب: (بمعاقد).

(١٠) ج، د: (بمقعد).

عرشك^(١) وبحق فلان، وبحق النبي، [صلى الله عليه وسلم]^(٢).

٤٠٧ — [مَا يُكْرَهُ مِنَ اللَّعِبِ]

/ ويحرم اللعب بالنرد^(٣) والشطرنج^(٤)، والأربعة، [عشر]^(٥)^(٦) وكلُّ [ب/١٣٠] لهو، إلا المناضلة^(٧)، والمسابقة بالخيول، وملاعبة الأهل.

وبياح السلام على المشغول بالشطرنج، والنرد، بنية التشويش، وقيل:
لا يباح^(٨).

والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل، إن لم يقامروا^(٩) به.

(١) ساقطة من: ب.

(٢) الزيادة من: ج.

(٣) «النرد — بفتح السكون — لفظ معرب: لعبة تعتمد على الحظ، ذات صندوق وحجارة وزهرين وتنتقل فيها الحجارة حسبما يأتي به الزهران، وتعرف اليوم بـ (الطاولة)». معجم لغة الفقهاء (النرد).

(٤) الشطرنج: — بكسر الشين — لفظ معرب: «لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعاً، تمثل دولتين متحاربتين باثنتين وثلاثين قطعة، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود...». معجم لغة الفقهاء (الشطرنج).

(٥) مزيد من بقية النسخ.

(٦) «الأربعة عشر: قيل هو شيء يستعمله اليهود، ويجوز أن يراد به اللعب الذي يلعبه عوام الناس، وهو قطعة لوح يخط عليه أربعة عشر خطاً في العرض وثلاثة خطوط في الطول...». البناية ٣٨٤/٩.

(٧) من نَفَلَه نَفْلاً: «سبقه وغلبه في الرَّماء».

ويقال: ناضل عنه مناضلة: «باراه في الرمي». المعجم الوسيط (نضل).

(٨) زيادة (السلام) في: ب.

(٩) د: (يقادوا).

٤٠٨ — [اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي]

وسماعُ صوتِ الملاهي^(١) كُلُّهَا حَرَامٌ، فَإِنْ^(٢) (سمع)^(٣) بَغْتَةً فهو معذورٌ، ثم يجتهدُ أن لا يسمع (مهما)^(٤) أمكنه.

٤٠٩ — [مَتَى يَجُوزُ ضَرْبُ الدَّفِّ؟]

وَيَحِلُّ ضَرْبُ الدَّفِّ فِي الْعَرَسِ، لِإِعْلَانِ النِّكَاحِ/، وَضَرْبِ الطَّبْلِ فِي الْحَجِّ وَالْغَزَاةِ/ لِلْإِعْلَامِ، لَا لِلْهَوِ^(٥). [ج/٤٨ب]

٤١٠ — [أَجْرَةُ الْمُغَنِّيِ وَالنَّائِثَةِ]

وَمَا يَأْخُذُهُ الْمُغَنِّيُّ، وَالنَّائِثَةُ مِنْ غَيْرِ/ شَرْطٍ مَبَاحٍ^(٦)، وَمَعَ^(٧) شَرْطِ حَرَامٍ. [ب/١٣١]

٤١١ — [كَيْفِيَّةُ رُكُوبِ الْمَرْأَةِ عَلَى الدَّوَابِّ]

وَلَا تَرْكَبُ الْمَرْأَةُ [عَلَى]^(٨) السَّرَجِ^(٩)، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ، فِي سَفَرِ الْحَجِّ،

= وَالْقِمَارُ مُصَدَّرُ قَامَرٍ: «كُلُّ لَعِبٍ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَأْخُذَ الْغَالِبُ مِنَ الْمَغْلُوبِ شَيْئًا». لُغَةُ الْفُقَهَاءِ (قَمَر).

(١) الْمَلَاهِي: «بِفَتْحِ الْمِيمِ: آلَاتُ اللَّهْوِ كَالْعُودِ وَالطَّنْبُورِ وَالنَّرْدِ وَنَحْوَهُمَا». لُغَةُ الْفُقَهَاءِ (الملاهي).

(٢) ج: (وإن).

(٣) ساقط من: د.

(٤) فِي مَتْنِ الشَّرْحِ (مَا).

(٥) زِيَادٌ فِي م (وَالِاسْتِجَارَ عَلَى هَذَا).

(٦) ش: لِأَنَّهُ إِعْطَاءُ الْمَالِ عَنْ طَوْعٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ.

(٧) ج: (بشروط).

(٨) مَزِيدٌ مِنْ بَقِيَّةِ النِّسْخِ.

(٩) السَّرَجُ: رَحْلُ الدَّابَّةِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (سرج).

فتركب مُسْتَرَّةً.

٤١٢ — [النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ]

ومن رأى مُنْكَراً، [وهو]^(١) ممن يفعلُه، يلزمه/ النهْيُ عنه^(٢). [١/٤٦٥]

٤١٣ — [شَقُّ بَطْنِ الْحَامِلِ]

حاملٌ اعترض الولدُ في بطنها وقتَ الولادةِ وَخِيفَ عليها، ولم يمكن إخراجَه إلَّا بقطعِه، لم يجرُ قطعُه، إلَّا إن^(٣) كان ميِّتاً.

حاملٌ ماتت، فتحرك في بطنها الولد، فإن غلب على الظن حياته وبقاؤه، يُشَقُّ بطنُها من الجانبِ الأيسرِ، ويُخْرَجُ^(٤).

٤١٤ — [إِسْقَاطُ الْجَنِينِ]

ويُباح للمرأة إسقاطُ الولدِ، ما لم يستبن (شيءٌ من خلقه).

٤١٥ — [ابْتَلَعَ حَقَّ الْغَيْرِ ثُمَّ مَاتَ]

رجل ابتلع / دُرَّةً، أو ذَهَباً لغيره، ثم مات ولم يترك شيئاً، لا يشق^(٥) [ب/١٣٢]

(١) مزيد من بقية النسخ.

(٢) لحديث: (من رأى منكم منكراً...) الحديث، ولأن الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه، فإذا ترك أحدهما لا يترك الآخر... .

(٣) ج: (إذا)، ب: (أن يكون).

(٤) هذه المسألة ونحوها داخلة تحت قاعدة (الضرر يزال)، وبمعنى آخر: «بما لو كان أحدهما أعظم ضرراً من الآخر، فإن الأشد يزال بالأخف». انظر: الأشباه والنظائر، لابن نجيم ص ٨٨.

(٥) ساقط من: د.

بطنه^(١).

٤١٦ — [ارْتَكَابُ أَخْفَ الضَّرَرَيْنِ]

نُعَامَةٌ ابْتَلَعَتْ لَوْلُؤَةً، أَوْ شَاةً نَشَبَ رَأْسُهَا فِي وَعَاءٍ، وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهَا،
[ج١/٤٩] يُنْظَرُ إِلَى أَكْثَرِهَا قِيَمَةً، فَيَعْرَمُ مَالُكُهَا قِيَمَةَ الْآخَرِ، / وَيَصْنَعُ مَا شَاءَ.

٤١٧ — [الْكِرَاهَةُ فِي قَتْلِ الْحَشَرَاتِ]

وَيُكْرَهُ قَتْلُ النَّمْلَةِ^(٢)، مَا لَمْ تَبْدَأْ^(٣) بِالْأَذَى^(٤)، وَقَتْلُ الْقَمَلَةِ يَجُوزُ مُطْلَقاً.
[١/٤٤] وَيَكْرَهُ / إِحْرَاقُ الْقَمَلَةِ، وَالْعَقْرُ وَنَحْوُهُمَا بِالنَّارِ، وَطَرْحُهَا حَيَّةً مَبَاحٌ،
وَلَيْسَ بِأَدَبٍ.

٤١٨ — [حُكْمُ الْخِتَانِ]

وَالْخِتَانُ لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ، وَلِلنِّسَاءِ مَكْرَمَةٌ.

٤١٩ — [الْكِرَاهَةُ فِي الدَّوَابِّ]

وَتَضْرِبُ الدَّابَّةُ عَلَى النَّفَارِ^(٥)، دُونَ الْعِثَارِ^(٦)، وَرُكْضُ الدَّابَّةِ،

(١) ش: لأنه لا يجوز إبطال حرمة الأعلى وهو الآدمي لصيانة حرمة الأدنى وهو المال. وذكر صاحب كتاب الحيطان: «وجدت منصوباً عن أصحابنا المتقدمين: أنه يشق بطنه للحال؛ لأن المانع إما حق الله تعالى أو حق الميت وحق العبد مقدم على حق الله تعالى، لحاجة العبد وحق الحي مقدم على حق الميت». كتاب «الحيطان» للصدر الشهيد.

(٢) ب: (النخلة).

(٣) ج: (يبتدىء).

(٤) ب: (بالإيذاء).

(٥) النَّفَارُ — بالكسر — مَنْ نَفَرَ يَنْفِرُ نَفْراً وَنَفَاراً — «الفرس»: جزع وتباعد. الهادي (نفر).

(٦) الْعِثَارُ — بالكسر — مَنْ عَثَرَ يَعْثُرُ عَثْراً وَعِثَاراً — الرجل علق قدمه بشيء فكبا،

«ويقال: عثر به فرسه فسقط على الأرض». الهادي (عثر).

ونخسها^(١) للعرض على المشتري، أو للهو مكروه، / وللجهاد وغيره / من [ب/١٣٣]
[ب/٤٦٥] غرض صحيح، مباح.

٤٢٠ — [أَحْكَامُ السَّلَامِ وَالتَّشْمِيتِ]

والسلامُ سُنَّةٌ، ورَدُّه فرضُ كفايةٍ، وثوابُ المُسَلِّمِ^(٢) أكثر^(٣)، ولا يجب
رَدُّ سلامِ السَّائِلِ^(٤)، ولا ينبغي أن يُسَلِّمَ على من يقرأ القرآن^(٥).
وتشميتُ العاطسِ فرضُ كفايةٍ^(٦).

٤٢١ — [تَعْذِيبُ الْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِ]

ويُكْرَهُ تعليمُ البازي بالطير [الحي]^(٧)، وبيعُ المذبوح^(٨).
ويُكْرَهُ الغُلُّ^(٩) في عُتْقِ الْعَبْدِ، ولا يُكْرَهُ

(١) النخس: الطعن — يقال: «نخست الدابة نخساً طعنته بعود أو غيره فهاج». المصباح
(نخس).

(٢) ب: (السنة).

(٣) زيادة في متن الشرح (من ثواب الراد).

(٤) ش: لأنه سلم للإشعار بسؤاله لا للتحية.

(٥) ش: كيلا يشغله ذلك عن قراءته، فإن سلم عليه، قال بعضهم لا يجب رده،
والأصح أنه يجب.

(٦) إذا عطس فينبغي أن يقول: الحمد لله رب العالمين (أو يقول الحمد لله على كل
حال)، وينبغي لمن حضره أن يقول: يرحمك الله، فيقول العاطس: يهديكم الله
ويُصلح بالكم. (أو يقول: غفر الله لي ولكم).

(٧) المثبت من بقية النسخ، وفي الأصل بالتنكير (حي).

(٨) ج: (المذبوح).

(٩) «الغُلُّ: طوق من حديد أو جلد يجعل في عنق الأسير أو المجرم أو في أيديهما»
(ويمتنه من أن يحرك رأسه). المعجم الوسيط (غل).

القَيْدُ^(١)؛ لخوف الإِباقِ.

٤٢٢ — [الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقَاتِ]

وَيُبَاحُ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ لِلْبَيْعِ، إِذَا كَانَ وَاسِعاً لَا يَتَضَرَّرُ النَّاسُ بِهِ^(٢).

٤٢٣ — [مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي الْمَسْجِدِ]

[ج/٤٩ب] وَتُكْرَهُ الْخِيَاطَةُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكُلُّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا، وَيُكْرَهُ [ب/١٣٤] الْجُلُوسُ فِيهِ لِلْمَصِيبَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُبَاحُ فِي غَيْرِهِ، وَالتَّرْكُ/ أَوَّلَى.
[ب/٤٤] وَلَوْ^(٣) جَلَسَ [فِيهِ]^(٤) مُعَلِّمٌ أَوْ وَرَّاقٌ، فَإِنْ كَانَ حِسْبَةً^(٥) لَا بِأَسْ بِهِ، / وَإِنْ كَانَ بِأَجْرٍ^(٦) يُكْرَهُ، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ^(٧) تَكُونُ بِهِمَا.

(١) «القَيْدُ: حَبْلٌ وَنَحْوُهُ يُجْعَلُ فِي رِجْلِ الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا فَيُمْسِكُهَا». المعجم الوسيط (قيد).

(٢) ش: [وضابط عدم الضرر]: بَأَنَّ كَانَ الْمَتْرُوكَ مِنْهُ لِلْمَارِينَ سَبْعَ أَذْرَعٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ مِنْهُ أَقَلُّ مِمَّا ذَكَرَ فَلَا يَبَاحُ الْجُلُوسُ فِيهِ لِلْبَيْعِ كَذَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَلَا الشِّرَاءُ مِنْهُ فِي الْمَخْتَارِ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًّا مَا جَلَسَ عَلَى الطَّرِيقِ فَكَانَ الشِّرَاءُ مِنْهُ إِعَانَةً عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

(٣) ج: (فلو)، د: (فإن).

(٤) مزيدة من بقية النسخ.

(٥) «فَعَلَ الشَّيْءَ حِسْبَةً، أَي: لَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِ أَجْراً مُبْتَغِياً الثَّوَابَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى». لغة الفقهاء (حسب).

(٦) ب، د: (بأجرة).

(٧) ج: (للضرورة). ش: فلا بأس بذلك لما في الضرورة من إباحة المحظور.

٤٢٤ — [تَمَنِّي المَوْتِ]

ويُكْرَهُ تَمَنِّي الموت؛ لضيقِ المعيشَةِ، أو للغضبِ من وَلَدِهِ، أو غيره؛ ولا بأس بتَمَنِّيهِ لِتَغْيِيرِ [أهل] ^(١) الزمانِ، وظُهُورِ المعاصي، خوفاً من الوقوع فيها ^(٢).

٤٢٥ — [التَّرَدُّدُ عَلَى مَجَالِسِ الظُّلْمَةِ]

رجل يتردد إلى الظُّلْمَةِ؛ ليدْفَعَ شَرَّهُمْ ^(٣) عنه، فإن كان ^(٤) مُفْتِياً [أو] ^(٥) مُقْتَدِياً به، لا يحل له ذلك ^(٦).



(١) مزيد من ب، ج.

(٢) وإنما ينبغي أن يقول إن كان لا بد، كما عَلَّمَنَا النبي ﷺ بقوله: (لا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الموتَ من ضُرٍّ أصابه فإن كان لا بُدَّ فاعلًا فليقل: اللهم أَحْيِنِي ما كانت الحياةُ خيراً لي وَتَوَفَّنِي إذا كانت الوفاةُ خيراً لي). أخرجہ البخاري في كتاب المرضي.

(٣) د: (شره).

(٤) ساقط من: د.

(٥) مزيد من بقية النسخ.

(٦) زيادة (والله تعالى أعلم) في: د. وفي ش: لأنه إذا كان يتردد إليه فيظن الناس أنه يرضى بأمره فكان فيه مذلة أهل الحق.

كتاب الفرائض (١)

(١) الفرائض جمع: الفريضة، وهي مأخوذة من فرض: حَزَّ الشيء، والفرض أيضاً: ما أوجبه الله تعالى، سمي بذلك لأن له معالم وحدوداً. واصطلاحاً: «علم يبحث فيه عن كيفية قسمة التركة على مستحقيها». انظر: المصباح، التوقيف (فرض).

ومشروعية الفرائض والموارث وردت في القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ حَكِيمًا ﴿١١﴾﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ نَوْصُوبَ يَهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [النساء: ١١ - ١٢].

وقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [النساء: ١٧٦].

انظر: «الموارث في الشريعة الإسلامية»، للصابوني، ص ١٣، ١٤.

٤٢٦ — [الفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي الْكِتَابِ]

الفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي الْقُرْآنِ^(١). ستة: النِّصْفُ، والرُّبْعُ، والثُّمْنُ،
والتُّلْثَانِ، والتُّلْثُ، والسُّدُسُ.

٤٢٧ — [أَصْحَابُ الْفُرُوضِ]

[ب/١٣٥] وَأَصْحَابُهَا/ : اثْنَا عَشَرَ، أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَثَمَانٍ مِنَ النِّسَاءِ.

أَمَّا الرِّجَالُ:

فَالْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْأَخُ لِأُمٍّ^(٢)، وَالزَّوْجُ.

و [أما]^(٣) النِّسَاءُ:

فَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ (الابْنِ، وَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ لِأَبٍ،
(أَوْ)^(٤) لِأُمٍّ، وَالزَّوْجَةُ)^(٥).

٤٢٨ — [أَحْوَالُ الْأَبِ فِي التَّرَكَةِ]

[ج/٥٠] فَالْأَبُ^(٦): لَهُ السُّدُسُ (مَعَ الْإِبْنِ، أَوْ ابْنِ الْإِبْنِ)^(٧) /^(٨).

(١) د: (كتاب الله عز وجل).

(٢) ساقط من: ج.

(٣) مزيد من البقية النسخ.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) د: (الابن ومع الابن وابن الابن).

(٦) ب: (أما)، ج: (والأب).

(٧) د: (وأم الأب أو لأم الزوجة والأخت لأب).

(٨) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَوِيْلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ...﴾.

والتعصيبُ عندَ عدمِ الولدِ وولَدِ الابنِ^(١)، وكلاهما^(٢) مع البنتِ
(أ)^(٣) وبنتِ الابنِ.

والجدُّ في أحواله كالأب^(٤).

٤٢٩ - [أَخَوَانِ الْأَخِ لَأُمٍّ]

والأخُ (لأُمٍّ: له)^(٥) السُّدُسُ^(٦)، وللاثنين فصاعداً: / الثُّلُثُ^(٧). [١/٤٥]

٤٣٠ - [أَخَوَالِ الزَّوْجِ]

وَالزَّوْجُ: (له)^(٨) النِّصْفُ عندَ عدمِ الولدِ، وولَدِ الابنِ، والرُّبْعُ مع
أحدهما^(٩)(١٠).

(١) لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُوتِ الثُّلُثُ...﴾ الآية.

فتخصيص الأم بالثلث دليل على أن الأب مستحق الباقي عصبية بالإجماع.

(٢) ساقط من: د، أي الفرض والتعصيب.

(٣) الهمزة ساقطة من: ج، د.

(٤) في م زيادة (عند عدمه).

(٥) ساقطة من: ج.

(٦) لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ رَاحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ...﴾.

(٧) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ...﴾.

(٨) ساقطة من: ج.

(٩) ج، د: (أحدهم).

(١٠) لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ

لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ...﴾.

٤٣١ - [أُخْوَالُ الْأُمِّ فِي الْفَرِيضَةِ]

[ب/١٣٦] وَالْأُمُّ^(١): لَهَا السُّدُسُ^(٢) مَعَ الْوَلَدِ، وَ^(٣)وَلَدِ الْإِبْنِ (أ)^(٤) وَ الْاِثْنَيْنِ / مِنْ [ب/١٧٥] الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا، مِنْ [أَيٍّ]^(٥) جِهَةٍ / كَانُوا^(٦). وَالثُّلُثُ: عِنْدَ عَدَمِ هَؤُلَاءِ^(٧).

٤٣٢ - [الزَّوْجَانِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ] [الْعَمْرِيَّتَانِ]

وَتُثْلُثُ مَا يَبْقَى^(٨) فِي^(٩) مَسْأَلَتَيْنِ^(١٠)، وَهُمَا: زَوْجٌ وَأَبَوَانِ، [أ]^(١١) وَ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ^(١٢). (وَلَوْ كَانَ

(١) ج: (وللأم).

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلِلأَبَوَيْنِ لِكُلٍّ وَجِدْ وَنَهْمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ...﴾.

(٣) د: (أو).

(٤) الهمزة ساقطة من: ج، د (أو الاثنتين).

(٥) مزيد من بقية النسخ.

(٦) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

(٧) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾.

(٨) ج: (بقي).

(٩) ساقط من: ج.

(١٠) ج، د: (المسألتين).

(١١) زيدت من بقية النسخ.

(١٢) الأصل في ميراث الأم إذا وجدت مع الأب أن ترث ثلث جميع المال، ولكن هناك مسألتان تسميان بـ (العمريتين) وفيهما تأخذ الأم (ثلث الباقي) بعد فرض أحد الزوجين لا ثلث جميع المال: الأولى: توفيت المرأة عن زوج، وأم، وأب، فللزوجة النصف فرضاً، وللأم ثلث الباقي من التركة، أي ثلث نصف التركة بعد فرض الزوج، وللأب الباقي بالتعصيب. المسألة الثانية: توفي الرجل عن زوجة، =

مكان^(١) الأبِ (جَدّ، فله)^(٢): الثُّلُثُ كاملاً^(٣) في الأصح.

٤٣٣ — [الْجَدَّةُ فِي الْمِيرَاثِ]

وَالْجَدَّةُ: (أُمُّ الْأُمِّ)^(٤)، و(أُمُّ الْأَبِ)^(٥): لَهَا^(٦) السُّدُسُ واحدةً كانت،
أو أكثر^(٧).

٤٣٤ — [أَحْوَالُ الْبِنْتِ]

وَلِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ^(٨): النِّصْفُ^(٩)، وَلِلثَّانِيَيْنِ^(١٠) فِصَاعِدَا: الثُّلُثَانِ^(١١).
وَكَذَا بِنْتُ الْإِبْنِ عِنْدَ عَدَمِ بِنْتِ الصُّلْبِ. وَلَهَا وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ مَعَ
بِنْتِ الصُّلْبِ: [السُّدُسُ]^(١٢) تَكْمَلَةٌ.....

= أم، وأب، فللزوجة فرضها الربع وللأم (ثلث الباقي) أي (ثلث ٤/٣) وما يبقى هو للأب.

(١) ساقطة من: ج.

(٢) ساقطة من: ج.

(٣) ج: (كلاهما).

(٤) ساقطة من: د.

(٥) ب، ج: (أو).

(٦) ج، د: (لهما).

(٧) والجدة الصحيحة تأخذ السدس عند فقد الأم. وذلك لقوله ﷺ: (أطعموا الجدات السدس) واللام للجنس.

(٨) ب: (وللواحدة من البنات).

(٩) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾.

(١٠) ب: (وللبنتين)، ج: (والبتين).

(١١) ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾.

(١٢) مزيد من: ب، ج.

٤٣٥ - [نَصِيبُ الْأُخْتِ]

- والأختُ لِأَبٍ وَأُمٍّ / (٣): لَهَا النِّصْفُ (٤)، وَلِلثَّانِيَيْنِ (٥) فَصَاعِدًا: الثُّلُثَانِ (٦).
 [ب/١٣٧]
 والأختُ لِأَبٍ كَذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الْأُخْتِ / لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَلِهَا وَاحِدَةٌ كَانَتْ
 أَوْ أَكْثَرُ مَعَ الْأُخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ: السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثُّلُثَيْنِ (٧).
 [ب/٤٥]
 والأختُ لِأُمٍّ كَالْأَخِ لِأُمٍّ: ذَكَوْرُهُمْ / وَإِنَاثُهُمْ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْقِسْمَةِ سَوَاءٌ.

٤٣٦ - [نَصِيبُ الزَّوْجَةِ]

- وَالزَّوْجَةُ: لَهَا الرُّبْعُ، عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ (٨)، وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَاحِدَةٌ (كَانَتْ) (٩)
 أَوْ أَكْثَرُ، وَالثُّمْنُ مَعَ أَحَدِهِمْ (١٠).



(١) د: (لِلثَّانِيَيْنِ).

(٢) وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى
 لِلْبِنْتِ بِالنِّصْفِ وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمَلَةً لِلثَّانِيَيْنِ).

(٣) / هُنَا نِهَآيَةُ نَسْخَةِ ج.

(٤) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُهُ أَهْلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾.

(٥) ب: (وَالْأُخْتَيْنِ). فِي مِثْنِ الشَّرْحِ (وَالْأُخْتَيْنِ).

(٦) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾.

(٧) د وَالشَّرْحُ: (لِلثَّانِيَيْنِ)، لِأَنَّ حَقَّ الْأُخُوتِ الثَّانِيَيْنِ بِالنِّصْفِ، وَقَدْ أَخَذَتِ الْأُخْتُ
 الشَّقِيقَةَ النِّصْفَ فَيُعْطَى السُّدُسَ لِبْنِي الْعِلَاتِ تَكْمَلَةً لِلثَّانِيَيْنِ.

(٨) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾.

(٩) سَاقَطَ مِنْ: د

(١٠) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾.

فصل:

٤٣٧ — [أقسام العَصَبَة]

العَصَبَةُ^(١) قِسْمَان: /

[١/٤٨٥]

(١) العَصَبَة — بالتحريك — والجمع عصبات: «قوم الرجل الذين يتعصبون له، وبنوه وقرابته لأبيه» وتفصيل ذلك كما يأتي في المتن. معجم لغة الفقهاء، (العصبة). واصطلاحاً: (كل من يأخذ كل المال عند الانفراد، ويأخذ الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم).

الدليل على توريث العصبات:

من الكتاب الكريم قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾.

ذكرت الآية — بآخرها — نصيب الأم وهو (الثلث) ولم تذكر نصيب الأب ففهمنا أن الباقي (الثلاثان) هو نصيب الأب فيكون إرثه بالتعصيب.

وقوله عز وجل: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَٰذَا هَكَذَا فَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ...﴾.

فدلت الآية أن الأخ الشقيق ليس له فرض مقدر وإنما يأخذ كل المال إذا لم يكن لها ولد... وهذا هو معنى العصبة.

وقوله ﷺ: (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر). ومعناه: أي أعطوا كل ذي فرض فرضه، وما بقي بعد ذلك من الميراث فادفعوه لأقرب عصبة من الذكور. انظر: المواريث للصابوني، ص ٦٦، ٦٧.

(عَصَبَةُ نَسَبٍ، وَعَصَبَةُ سَبَبٍ:

فعَصَبَةُ النَّسَبِ ثلاثةُ أصنافٍ^(١):

عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ، وَعَصَبَةٌ بِغَيْرِهِ، وَعَصَبَةٌ مَعَ غَيْرِهِ.

فالعَصَبَةُ بِنَفْسِهِ: كُلُّ ذَكَرٍ يَدْلِي إِلَى الْمَيِّتِ بِمَحْضٍ^(٢) الذُّكُورِ: كَالْأَبِ

[ب/١٣٨] وَأَبَايَهُ، وَالْإِبْنِ وَأَبْنَائِهِ، وَالْأَخِ لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ لِأَبٍ/ وَأَبْنَائِهِمَا، وَالْعَمِّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، [أ/٣] وَلِأَبٍ، وَأَبْنَائِهِمَا.

وَالصَّنْفُ الْأَوَّلُ مُقَدَّمٌ، (ثُمَّ)^(٤) الثَّانِي (عَلَى التَّرْتِيبِ)^(٥)، ثُمَّ الثَّالِثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ.

٤٣٨ — [اجْتِمَاعُ الْعَصَبَاتِ]

فَإِنْ اجْتَمَعَ اثْنَانِ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، قُدِّمَ أَعْلَاهُمَا دَرَجَةً^(٦)، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الدَّرَجَةِ، قُدِّمَ ذُو الْجِهَتَيْنِ^(٧).

(١) ساقطة من: د.

(٢) في متن الشرح (بشخص) والمراد بالعصبة بنفسه «هو كل ذكر من أصول الرجل أو فروعه أو فروع أبيه أو فروع جده لا تدخل في نسبته إليه أنثى». المصدر السابق نفسه.

(٣) زيادة الهمزة من: ب، د.

(٤) ساقط من: د.

(٥) ساقطة من: ب، د.

(٦) ش: كالابن مع ابن الابن فإنه مقدم على ابن الابن لقرب درجته فيكون هو العصبة.

(٧) ش: لأن من له جهتان فهو أقوى ممن له جهة واحدة، فالأقوى هو الأولي بالميراث كالأخ الشقيق مع الأخ لأب.

٤٣٩ — [العَصَبَةُ بِالْغَيْرِ]

والعَصَبَةُ بغير: كلُّ^(١) أنثى، فرضها النصف، تصيرُ عَصَبَةً بِأَخِيهَا، فلا يفرضُ لها، ويكونُ المال بينهما: للذكر مثلُ حظِّ الأنثيين: وهي: البنتُ، وبنتُ الابنِ، والأختُ لأبٍ وأمٍ، أو لأبٍ، ولا^(٢) يُعَصَّبُ عَصَبَةٌ/ أَخْتَهُ غَيْرَ [١/٤٦] هؤلاء^(٣).

٤٤٠ — [العَصَبَةُ مَعَ الْغَيْرِ]

والعَصَبَةُ مَعَ غَيْرِهِ: الأخواتُ لأبٍ وأمٍ، أو لأبٍ، يَصِرْنَ عَصَبَةً مَعَ البناتِ، و^(٤) بناتِ/ الابنِ^(٥). [ب/١٣٩]

(١) ب: (بغيره).

(٢) ب: (فلا).

(٣) فالعصبة بالغير هن: «البنات مع الأبناء، وبنات الابن مع ابن الابن، والأخوات الشقيقات مع الإخوة الأشقاء، والأخوات لأب مع الإخوة لأب». انظر: المواريث في الشريعة الإسلامية للصابوني، ص ٧٢.

ش: والدليل على توريث العصبة بالغير قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. هذا بالنسبة لصيرورة البنات عصبة بإخوتهن، وأما الأخوات بإخوتهن فبقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُ إِخْوَةٌ رِجَالًا وَلَا نِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾. فهذا باتفاق العلماء في الإخوة والأخوات لأبوين.

(٤) ب: (أو).

(٥) العصبة مع الغير مختصة بالأخوات (الشقيقات أو لأب) مع البنات إذا لم يكن معهن أخ ذكر. وهذا معنى قول الفرضيين (اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة)، ودليل العصبة مع الغير حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (قضى رسول الله ﷺ للبنات النصف ولبنات الابن السدس تكملة للثلثين وما بقي فهو للأخت). انظر: المواريث في الشريعة الإسلامية للصابوني، ص ٧٣، ٧٤.

٤٤١ - [عَصَبَةُ السَّبَبِ]

وعَصَبَةُ السَّبَبِ: الْمُعْتَق ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَعَصَبَتُهُ^(٢)، وَهُوَ آخِرُ الْعَصَبَاتِ.

٤٤٢ - [حُكْمُ الْعَصَبَةِ]

[٤٨٥/ب] / وَالْعَصَبَةُ: تَأْخُذُ كُلُّ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِ صَاحِبِ الْفَرْضِ، وَمَا بَقِيَ بَعْدَ الْفَرْضِ مَعَ وَجُودِ صَاحِبِ الْفَرْضِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ.



(١) ب، د: (كان).

(٢) ش: عصبته على الترتيب المذكور، لحديث (الولاء لحمه كلحمه النسب).

فَضْلٌ:

٤٤٣ — [الْوَرَثَةُ الَّذِينَ لَا يُخْجَبُونَ حَجَبَ حِرْمَانِ]

سَنَّةٌ لَا يَسْقُطُونَ بِحَالِ: الْأَبْوَانِ، وَالزَّوْجَانِ، وَالْإِبْنِ، وَالْبَنْتُ^(١).

٤٤٤ — [ضَابِطُ الْحَجَبِ]

وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْوَرَثَةِ، فَ^(٢)لَا قَرُبُ يَخْجِبُ الْأَبْعَدَ، وَضَابِطُهُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَى الْمَيِّتِ بِوَاسِطَةٍ لَا يَرِثُ مَعَ وَجُودِ تِلْكَ الْوَاسِطَةِ^(٣) إِلَّا الْإِخْوَةَ لِأُمِّ^(٤).

(١) ش: لأن إرث كل واحد منهم ثبت بنص مقطوع به بغير واسطة بينه وبين الميت ليكون محجوباً به.

الحجب لغة: المنع والحرمان.

واصطلاحاً: منع الوارث من الإرث كلاً أو بعضاً لوجود من هو أولى منه بالإرث.

وينقسم الحجب إلى قسمين:

(أ) حجب بالوصف.

(ب) وحجب بالشخص.

فالأول: هو حجب عن الميراث بالكلية لوجود وصف قائم بالوارث يمنعه عن الميراث ككونه قاتلاً أو مرتدّاً.

والثاني: الحجب بالشخص ينقسم إلى: حجب حرمان، وحجب نقصان.

(٢) ب: بالواو.

(٣) مثاله: الجد مع الأب.

(٤) فإنها ترث مع الأم لعدم استحقاقها جميع التركة.

٤٤٥ — [الَّذِينَ يُحْجَبُونَ]

وَيَسْقُطُ الْأَجْدَادُ بِالْأَبِ، وَالْجَدَّاتُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ بِالْأُمِّ.

— وَالْأَبَوِيَّاتُ ^(١) / خَاصَّةً بِالْأَبِ. [ب/١٤٠]

— وَأَوْلَادُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ.

— (وَالْإِخْوَةُ) ^(٢) وَالْأَخَوَاتُ، بِالْإِبْنِ، وَابْنِ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِّ.

— وَأَوْلَادُ الْأَبِ بِهَؤُلَاءِ، وَبِالْأَخِ لِأَبٍ وَأُمِّ.

— وَالْبُعْدَى مِنَ الْجَدَّاتِ (تُحْجَبُ) ^(٣) بِالْقَرْبَى مِنْ أَيِّ جِهَةٍ / كَانَتْ. [ب/١٤١]

— وَأَوْلَادُ الْأُمِّ بِالْوَلَدِ، وَوَلَدُ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِّ ^(٤).

وَإِذَا أَخَذَتِ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ، فَيُعْصِبُهُنَّ.

وَإِذَا أَخَذَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمِّ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ فَيُعْصِبُهُنَّ.

٤٤٦ — [الْمَحْجُوبُ يُحْجَبُ]

وَالْمَحْجُوبُ يُحْجَبُ، كَالْأَخَوَيْنِ / مَعَ الْأَبِ (وَأُمِّ) ^(٥) لَا يَرِثَانِ ^(٦) مَعَ [ب/١٤١]

(١) ب: (الأخوات).

(٢) ساقط من: ب.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) «بالاتفاق لأن شرط توريثهم كون الميت يورث كلاله (بالآية)، والكلالة من لا ولد له ولا والد فلا يرث إلا عند عدم هؤلاء». الاختيار ٩٥/٥.

(٥) ب: (والأم).

(٦) ب: (يرثا).

الأب، ولكن يحجبان الأم^(١) من الثلث إلى السُدُس^{(٢)(٣)}.
وأمُّ الأب مع الأب، وأم^(٤) أم الأم. والمحروم لا يحجب.

٤٤٧ — [أسباب الحرمان من الميراث]

وأسباب الحرمان أربعة:

الرَّقُّ كاملاً كان أو ناقصاً^(٥).

— والقتل الذي يجب به القصاص، أو^(٦) الكفَّارة^(٧).

— واختلاف الدَّيْنَيْنِ^(٨).

— واختلاف الدَّارَيْنِ حقيقةً أو حكماً^(٩).



(١) زيادة: (بحجب النقصان) في: ب.

(٢) ب: (الثلث) وهو خطأ.

(٣) «لأن علة الاستحقاق موجودة في حقهم لكن امتنع بالحاجب وهو الأب، فجاز أن يظهر حجبتها في حق من يرث معها». الاختيار ٩٥/٥.

(٤) ساقطة من: د.

(٥) فإن العبد المملوك لا يرث أحداً من أقاربه.

(٦) الهمزة ساقطة من: د.

(٧) فإذا قتل الوارثُ مورثه، فإنه لا يرث منه لقوله ﷺ: (ليس للقاتل من تركة المقتول شيء).

(٨) اختلاف الدين، ويكون بالإسلام والكفر، فلا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر، للحديث.

(٩) كالحربي في دار الحرب والذمي في دارنا؛ لأن بانقطاع الولاية ينقطع التوارث بينهما؛ لأن الإرث مبناه على الولاية واتفاق الملة.

فَصْلٌ:

٤٤٨ — [تَعْرِيفُ ذَوِي الْأَرْحَامِ]

ذو الرَّحِمِ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ صَاحِبُ^(١) فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٍ^(٢)، وَهُمْ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ:

٤٤٩ — [أَصْنَافُ ذَوِي الْأَرْحَامِ]

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: أَوْلَادُ الْبَنَاتِ، وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلُوا.

الثَّانِي: الْأَجْدَادُ/ الْفَاسِدُونَ، وَالْجَدَّاتُ الْفَاسِدَاتُ وَإِنْ عَلَوْ. [ب/١٤٢]

٤٥٠ — [ضَابِطُ الْجَدِّ الْفَاسِدِ]

(و)^(٣) الْجَدُّ الْفَاسِدُ: كُلُّ جَدٍّ تَدْخُلُ/ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ: أُمٌّ. [١/٤٧١]

وَالْجَدَّةُ الْفَاسِدَةُ: كُلُّ جَدَّةٍ يَدْخُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَيِّتِ ذَكَرٌ بَيْنَ أَنْثَيْنِ^(٤).

(١) د: (بصاحب).

(٢) دليل توريث ذوي الأرحام. قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾. والأرحام: جمع رحم، وهو: قريب ليس بعصبة ولا ذي سهم. انظر اللباب ٢٠٠/٤.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) د: (اثنتين).

(١) الثالث: بناتُ الإخوةِ مطلقاً، [وأولادُ الأخواتِ مطلقاً] (٢) وبنو الإخوةِ / لأم.

[ب/٤٩]

(٣) الرابع: عماتُ الميتِ، وأخواله، وخالاته مطلقاً، وأعمامه لأم، وبناتهم (٤) مطلقاً (٥).

فهؤلاء وكلُّ من تفرَّع منهم ذوو الأرحام.

ولا يرثون إلا إذا لم يكن للميت صاحبُ فرضٍ غيرِ الزوجِ والزوجة، ولا عَصَبَة.

٤٥١ — [التَّقديمُ بينَ الأصنافِ]

ويُقدَّمُ/ الصِّنْفُ الأوَّلُ، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع (٦).

[ب/١٤٣]

٤٥٢ — [اجتماعُ صِنْفٍ واحدٍ]

ومتى اجتمع ذكراً، وأنثى من صِنْفٍ واحدٍ، وتساوا (٧) في الدرجة والجهة، قُسِّمَ المالُ بينهما: للذكر مثلُ حظِّ الأنثيين (٨).

(١) زيادة الواو.

(٢) زيدت من: ب، د.

(٣) زيادة (الوار) في د.

(٤) ب، د: (بنات عمه).

(٥) انظر الاختيار ١٠٥/٥، ١٠٦؛ اللباب في شرح الكتاب، ٢٠٠/٤.

(٦) ش: وهو الظاهر وعليه الفتوى.

(٧) د: (تساويا).

(٨) انظر الخلاف بين أئمة الحنفية في المسألة: الاختيار ١٠٦/٥، ١٠٧؛ وشرح الكتاب.

وإن^(١) وُجِدَ منهم واحدٌ، لا غير، أَخَذَ كُلُّ الْمَالِ^(٢).



(١) د: (ولو).

(٢) قال الموصلي: «وهم كالعصابات من انفرد منهم أخذ جميع المال، والأقرب يحجب الأبعد». الاختيار ١٠٥/٥.

فَضْلٌ:

٤٥٣ — [حُكْمُ الْمَفْقُودِ]

المَفْقُودُ^(١) حَيٌّ^(٢) فِي مَالِهِ، فَلَا يُورَثُ حَتَّى يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِمَوْتِهِ: إِذَا مَاتَ^(٣) أَقْرَانُهُ^(٤).

وهو موقوف الحال في مال غيره، (فيوقف)^(٥) نصيبه منه^(٦) كالحمل.

(١) المفقود في اللغة بمعنى الضائع، من فقدته فقداً وفقداناً: عدمته فهو مفقود. المصباح (فقد).

واصطلاحاً: «الغائب الذي لا يُدرى أهو في الأحياء أم في الأموات». لغة الفقهاء (فقد).

(٢) د: (حيّاً).

(٣) ب: (ماتت امرأته)، د: (أقاربه).

(٤) ش: فإن عيش الإنسان بعد موت جميع أقاربه نادر لا عبرة به. ثم اختلف أئمة الحنفية في المدة التي يحكم فيها بموت المفقود بين ٦٠ و ١٢٠، ورجح البعض تسعين سنة.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ش: لاحتمال أن يكون حياً.

[٤٧/ب] وإذا حكم بموته فماله / لَوَرَّثَهُ الموجودين عند الحكم بموته^(١).
[ب/١٤٤] والموقوف له (من)^(٢) مال غيره / ، يُرَدُّ إلى ورثة ذلك الغير^(٣).



(١) ش: لأن موته ثبت بدليل ظاهر فيعتبر بما لو ثبت موته بالمعاينة.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) ش: أو جعل كأن المفقود لم يكن.

فَضْلٌ:

٤٥٤ — [مِيرَاثُ الْغَرْقِيِّ وَالْهَدْمِيِّ]

إذا ماتت جماعةٌ بِغَرْقٍ، / أو حَرِيقٍ^(١)، أو هَدَمٍ^(٢)، ولم يُعْلَمْ ترتيبُ [١/٥٠٥] موتهم، جُعِلَ كَأَنَّهُمْ ماتوا معاً. فمَالُ كُلِّ واحدٍ منهم لورثته الأحياء^(٣).
ولا يُعْتَدُّ بواحدٍ من الغرقى ونحوهم [في]^(٤) ورثة الباقيين في إرث،
ولا في حَجَبٍ.



(١) د: (حرق).

(٢) وهكذا الحكم في كل جماعة ولا يُدرى أيهم مات أولاً كالقتلى، أو سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم أولاً، وكذا حوادث السيارات والطائرات والسفن.

(٣) وهو قول عامة الصحابة والعلماء، «مثاله: أخوان غرقا ولكل واحد تسعون ديناراً، وخلف بنتاً وأماً وعمّاً: فعند عامة العلماء تقسم تركة كل واحد بين الأحياء من ورثته: البنت، والأم، والعم على ستة. ولا يرث أحدهما من الآخر». الاختيار. ١١٢/٥.

(٤) المثبت من: ب، د، وفي الأصل (وفي).

فَضْلٌ:

٤٥٥ — [الكُفَّارُ فِي التَّوَارِثِ]

الْكُفْرُ كُلُّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ^(١)، فَيَرِثُ الْكُفَّارُ كُلَّهُمْ.

بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ بِالنَّسَبِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْوَلَاءِ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ دَارُهُمْ
كَمَا مَرَّ.

[و]^(٢)أَمَّا الْمُرْتَدُّ، فَلَا يَرِثُ مِنْ أَحَدٍ^{(٣)(٤)}، وَحُكْمُ/ مَالِهِ، ^(٥)ذَكَرْنَاهُ فِي
كِتَابِ الْجِهَادِ. [ب/١٤٥]



(١) ش: عند مقابلتهم بالمسلمين وإن كان أهل ملل فيما يعتقدون.

(٢) زيد من: ب، د.

(٣) ب: (واحد).

(٤) ش: لا من المسلم ولا من مرتد مثله لأنه ليس من أهل الولاية.

(٥) زيادة (ما) في: ب، د.

فَضْلٌ:

٤٥٦ — [الْحَمْلُ فِي الْمِيرَاثِ]

الْحَمْلُ يُوقَفُ لَهُ نَصِيبُ ابْنٍ وَاحِدٍ، أَوْ ^(١) بِنْتٍ وَاحِدَةٍ، أَيَهُمَا ^(٢) كَانَ أَكْثَرُ، وَيُقَسَّمُ ^(٣) الْبَاقِي ^(٤).

وإِنَّمَا يُعْطَى مَا وَقَفَ ^(٥) لَهُ، بِشَرْطِ أَنْ يُوَلَّدَ حَيًّا ^(٦) فِي مَدَّةٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ [١/٤٨] كَانَ موجوداً فِي بَطْنِ [أُمِّهِ] ^(٧) عِنْدَ [مَوْتِ] ^(٨) مُوَرِّثِهِ ^(٩).

(١) د: (وبنت)، والهمزة ساقطة.

(٢) ب: (أيها).

(٣) د: (يقسم).

(٤) ش: هذا على رواية أبي يوسف وهو على الأصح وعليه الفتوى.

(٥) د: (يوقف).

(٦) «وإنما تعرف حياته بأن تنفس كما ولد، أو استهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كعينيه أو شفتيه أو يديه لأن بهذه الأشياء تعلم حياته». الاختيار ١١٤/٥.

(٧) مزید من: ب، د. وفي د: (موته).

(٨) مزید من: ب، د. وفي د: (موته).

(٩) «فإن ولد إلى ستين حياً ورث لأنه عرف وجوده وإن احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجوداً قبل الموت حكماً». الاختيار، ١١٣/٥.

ومثاله: بأن ترك ابنين وحماً: وعلى قول أبي يوسف: «يوقف ثلث المال وإن ولد ميتاً لا حكم له ولا إرث». الاختيار، ١١٣/٥، ١١٤.

فَضْلٌ:

٤٥٧ — [الرَّدُّ^(١) على الوَرَثَةِ]

(و)^(٢) إذا فَضِّلَتِ التَّرَكَةُ عن فروضِ الوَرَثَةِ، ولم يكنْ مَعَهُمْ عَصَبَةٌ، فالباقي يُرَدُّ عليهم بقدر فُرُوضِهِمْ^(٣)، إلَّا على الزوجين، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ عليهما، بل يُوضَعُ الباقي/ في بَيْتِ المَالِ/ إن لم يكنْ للمَيِّتِ أحدٌ من ذَوِي الأَرْحَامِ. [ب/١٤٦] [د/٥٠٠] فإن كان [الوارثُ]^(٤) واحداً من أصحابِ الفروضِ، أخذ كُلُّ المَالِ^(٥).

(١) الرد لغة: الرجوع، والعود.

واصطلاحاً: (ضد العول بأن تزيد الفريضة على السهام ولا عصبه).

وعرفه بعضهم: بأنه (نقص في أصل المسألة وزيادة في مقادير السهام المفروضة).

(٢) ساقط من: ب.

(٣) مثال ذلك: جدة، وأخت لأم: للجدة السدس، وللأخت السدس، والباقي ردّ عليهما بقدر سهامهما فاجعل المسألة من عددهم وهو اثنان لاستوائهما في الفرض أصل المسألة من ستة، عادت بالردّ إلى اثنين.

ومثال من لا يرّد عليه: كزوج وثلاث بنات: الزوج فرضه الربع من أربعة، والباقي للبنات وهن ثلاث يصح عليهن. انظر بالتفصيل: الاختيار ٩٩/٥، ١٠٠.

(٤) المثبت من ب، د، وفي الأصل (الورث).

(٥) انظر كتاب الفرائض، في متن القدوري ص ١٢١ — ١٢٥.

كتاب [الكسب^(١) و^(٢)] الأدب

٤٥٨ — [مَرَاتِبُ الْكَسْبِ]

طلبُ الكسبِ لازمٌ كطلبِ العلمِ^(٣).

وهو أنواعُ أربعةٌ:

فَرَضٌ: وهو كسبُ أقلِّ الكفايةِ لنفسه، وعِيَالِه، وقَضَاءِ دَيْنِه^(٤).

(١) الكسب: من كسبت مالاً: «ربحته، واكتسبته كذلك، وكسب لأهله، واكتسب طلب المعيشة». المصباح (كسب).

ولعل المؤلف رحمه الله تعالى سَمَّى كتاب الكسب تَيْمُنًا بكتاب الإمام الجليل محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ): (الكسب).

(٢) في أ: (كتاب كسب الأدب).

ب: (كتاب الكسب مع الأفضية).

د: (فصل والأدب).

(٣) أورد التبريزي عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: (طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة)، وقال: رواه البيهقي في الشعب، وعلق عليه الألباني: «وإسناده ضعيف». مشكاة المصابيح ٢/ ٨٤٧ (٢٧٨١).

(٤) قال الإمام محمد: «ثم الكسب على مراتب: فمقدار ما لا بد لكل أحد منه، يعني ما يقيم به صلبه، يفترض على كل أحد اكتسابه عيناً؛ لأنه لا يتوصل إلى إقامة =

وَمُسْتَحَبٌّ: وهو كسبُ الزائدِ على أقلِّ الكفاية؛ ليواسيَ به فقيراً، أو يصلَ به قريباً، وهو أفضلُ من نفلِ العبادة^(١).

وَمُبْنَحٌ: وهو كسبُ الزائدِ^(٢) على ذلك؛ للتنعم^(٣) والتجمل^(٤).

/ وَحَرَامٌ: وهو كسبُ ما [كان]^(٥) للتكاثر والتفاخر، وإن كان/ من حِلٍّ.

[ب/١٤٧]
[ب/١٤٨]

٤٥٩ - [المَكَّاسِبُ أَرْبَعَةٌ]

وأفضلُ الكسبِ: الجهادُ، ثم التجارةُ، ثم الزراعةُ، ثم الصناعةُ^(٦).

٤٦٠ - [أَنْوَاعُ الْعِلْمِ]

والعلمُ أيضاً أنواعٌ أربعةٌ:

فَرَضٌ: وهو تَعَلُّمُ ما يَحْتَاجُ إليه؛ لأداءِ الفرائضِ، ومعرفةِ الحلالِ

= الفرائضِ إلّا به، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرضاً ص ٥٧.

(١) أشار الإمام محمد: «... وهو يندب إلى الكسب والإنفاق عليهم لما فيه صلة الرحم، وهو مندوب إليه في الشرع...» ص ٥٩.

(٢) ب: (زيادة).

(٣) ب: (للنعم).

(٤) وقال الإمام: «... فدل أن جمع المال على طريق التعفف مباح...» ص ٦٠.

(٥) المثبت من: ب، وفي الأصل، ود: (ما أمكن).

(٦) قال الإمام محمد في الكسب: «ثم المكاسب أربعة: الإجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة، وكل ذلك في الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى» ص ٦٣.

والحَرَامُ فِي أَحْوَالِ [نَفْسِهِ] ^(١).

وَمُسْتَحَبٌّ: وَهُوَ تَعَلُّمُ الزَّائِدِ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، [لِيُعَلِّمَهُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ] ^(٢) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الْعِبَادَةِ ^(٣).

[د/٥١] / وَمُبَاحٌ: وَهُوَ تَعَلُّمُ الزَّائِدِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِلزَّيْنَةِ وَالْكَمَالِ.

/ وَحَرَامٌ: وَهُوَ التَّعَلُّمُ لِيُأْهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، ^(٤) وَيُمَارِي بِهِ [ب/١٤٨] السُّفَهَاءَ ^(٥).

٤٦١ — [مَا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ]

وَيَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ تَعْلِيمَ غَيْرِهِ، إِذَا طَلَبَ مِنْهُ (إِلَى) ^(٦) أَنْ يَتْلُغَ (إِلَى) ^(٧) [الْمَرْتَبَةِ] ^(٨) الْأُولَى ^(٩).

وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ كُلِّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ

(١) المَثْبُتُ مِنْ: ب، د، وَفِي الْأَصْلِ (طَمَسَ).

(٢) مُزِيدَةٌ مِنْ: ب، د.

(٣) ش: لِأَنَّ مَنَفْعَةَ التَّعْلِيمِ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ الْعِلْمِ (تَعْلِمًا وَتَعْلِيمًا) مِنْ الْأَثَارِ كَثِيرَةٌ.

(٤) زِيَادَةٌ (الْهَمْزَةُ) فِي: ب.

(٥) ش: وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ الْأَغْنِيَاءِ، وَيَسْتَخْدِمُ الْفُقَرَاءَ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَا هُوَ حَرَامٌ، فَيَكُونُ حَرَامًا.

وَالْمُبَاهَاةُ: الْمَفَاخَرَةُ. وَيُمَارِي: أَيُّ يَجَادِلُ.

(٦) سَاقَطَ مِنْ ب.

(٧) سَاقَطَ مِنْ: د.

(٨) مُزِيدٌ مِنْ ب، د.

(٩) ش: يَعْنِي مَرْتَبَةَ الْفَرَضِ: بِأَنْ يَفْهَمَهُ وَيَحْفَظُهُ وَيَضْبِطُهُ.

ما سُئِلَ^(١) عنه لا يَعْلَمُهُ^(٢) غَيْرُهُ^(٣).

٤٦٢ — [تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ لِلْكَافِرِ]

ولو طَلَبَ كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ أَنْ يُعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ وَالْفِقْهَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ رَجَاءً أَنْ
يُطَّلَعَ عَلَى مَحَاسِنِهِ، فَيُسْلِمَ^(٤).



(١) د: (أَنْ يُسَأَلَ).

(٢) د: (لِيَعْلَمَهُ).

(٣) ش: فيجب عليه أَنْ يجيبه؛ لأنَّ الفتوى والتعليم فرض كفاية.

(٤) ش: لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ القرآن على المشركين رجاءً أَنْ يقفوا على كونه معجزاً
فيقبل الله بقلبه فيؤمن.

فَضْلٌ:

٤٦٣ — [مَرَاتِبُ الْأَكْلِ]

(١) الْأَكْلُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

فَرَضٌ: وهو قدرُ ما يَنْدَفَعُ/ به الْهَلَاكُ، ويُمكن معه الصَّلَاةُ قائماً. [ب/١٤٩]

وَمُبْتَاحٌ: وهو أدنى الشَّيْءِ بَيِّنَةٌ أَنْ يَقْوَى/ عَلَى الْعِبَادَةِ. وَيُحَاسَبُ فِيهِ [١/٤٩١]
حِسَاباً يَسِيراً إِنْ كَانَ مِنْ حِلٍّ.

وَحَرَامٌ: وهو ما زَادَ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، إِلَّا لِلصَّوْمِ فِي غَدٍ، أَوْ لِمُوَافَقَةِ الضَّيْفِ^(٣).

(١) زيادة (الواو) في ب.

(٢) ش: لأنه سعى لإمراض نفسه وإلضاعة المال وإفساده من غير فائدة، فإنه لا يندفع به جوعه ولا يزداد به قوته فيكون حراماً، فيحاسب عليه، ويعذب فيه.

(٣) وكان هديه ﷺ في الطعام: «لا يردُّ موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً، فما قرَّب إليه شيء من الطيبات إلَّا أكله إلَّا أن تعافه نفسه، فيتركه من غير تحريم، وما عاب طعاماً قط، وأكل الحلوى والعسل... ولحم الجزور والضأن وأكل القثاء بالرطب، والتمر بالخبز، والثريد بالسمن وأكل التمر بالزُّبْد وكان يحبه، ولم يكن يرد طيباً ولا يتكلفه بل كان هديه أكل ما يتيسر». زاد المعاد ١/١٤٧، ١٤٨.

٤٦٤ — [تَقْلِيلُ الطَّعَامِ الْمُؤَدِّي إِلَى الضَّعْفِ]

وَلَا تَحِلُّ الرِّيَاضَةُ بِتَقْلِيلِ الْأَكْلِ إِلَى (١) أَنْ يَضْعُفَ عَنْ أَدَاءِ الْعِبَادَاتِ (٢).
(ولو واصل أربعين يوماً، فمات عاصياً) (٣).

٤٦٥ — [تَرْكُ الْمُعَالَجَةِ تَوَكُّلاً]

وَلَوْ مَرَضَ (فترك المعالجة توكُّلاً على الله فمات، لم يمت عاصياً) (٤).

٤٦٦ — [الانْبِسَاطُ بِأَنْوَاعِ الْفَوَاحِشِ]

وَالْتَنَعُمُ بِأَنْوَاعِ الْفَاكِهَةِ مُبَاحٌ (٥)، وَتَرْكُهَا أَفْضَلُ.

٤٦٧ — [الِإِسْرَافُ فِي الطَّعَامِ]

وَالْجَمْعُ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْأَطْعِمَةِ حَرَامٌ (٦).

(١) د: (إلّا).

(٢) د: (العبادة).

(٣) آخر عن مكانها ووضع في الهامش في ب.

(٤) ش: لأنه ليس في ترك المعالجة إهلاك النفس؛ لأنه ربما يصح من غير معالجة.

لكن في الأحاديث الأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع.. بل لا تتم حقيقة التوحيد إلّا بمباشرة الأسباب التي نصها الله مقتضيات لمسيباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدر في نفس التوكل.. زاد المعاد ٤/ ١٥.

(٥) في م زيادة: لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾.

(٦) إذا كان ذلك من باب الإسراف والترف أو الأكل فوق الشبع ونحوه مما منع عنه المسلم، وإلّا فإن ذلك يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾، والله أعلم.

٤٦٨ — [الاستخفاف بالخُبْزِ]

- وكذا/ وضع الخُبْزِ عَلَى المائدةِ أضعافَ ما يَحْتَاجُ إليه الآكلون. [ب/١٥٠]
- وكذا رَفَعُ الخُبْزِ عَلَى الخوان، ^(١) ووضَعُهُ تَحْتَ القَصْعَةِ، لتعتدل.
- و [وكذا] ^(٢) مَسَحَ الأصابعَ والسُّكَّينَ فِي الخُبْزِ، [وإن أَكَلَهَا جازاً] ^(٣)
- [أ] ^(٤) و وَضَعُ المَمْلَحَةِ ^(٥) عَلَيْهِ، وَأَكْلُ وَجْهِهِ خَاصَّةً ^(٦).

٤٦٩ — [سُنَنُ الْأَكْلِ] ^(٧)

- وَمَنْ سَنَّ الْأَكْلَ: غَسَلَ يَدَيْهِ ^(٨) قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ. وَالتَّسْمِيَةُ قَبْلَهُ،
وَالشُّكْرُ بَعْدَهُ ^(٩).

-
- (١) زيادة (يحرم) في ب.
- (٢) زيدت من: ب.
- (٣) زيدت من: ب.
- (٤) زيدت من: ب.
- (٥) ب: (الممحلة).
- (٦) كل هذه الأمور إذا كان استخفافاً بالخُبْزِ وعدم الشكر بنعم الله تعالى؛ حيث أمرنا بتكريم الخُبْزِ وتعظيمه، والشكر لله تعالى على نعمه الكثيرة.
- (٧) هيئة الجلوس للأكل: (وما كان ﷺ يأكل وهو مُقْعٌ [أن يجلس على إتيته ناصباً ساقيه]، وكان يجلس للأكل متوركاً على ركبتيه، ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى تواضعاً لربه عز وجل، وأدباً بين يديه، واحتراماً للطعام وللمؤاكل فهذه الهيئة أنفع هيئات الأكل وأفضلها). زاد المعاد ٤/ ٢٢١.
- (٨) زيد من: ب.
- (٩) فيقول عند انقضائه: (الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مُودَع، ولا مُسْتَغْنَى عنه رَبُّنَا) البخاري في الأطعمة.

٤٧٠ — [المُضْطَرُّ لِلطَّعَامِ]

ومن اشْتَدَّ (جُوعُهُ) ^(١)، وَعَجَزَ عَنْ كَسْبِ قُوَّتِهِ، يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَ
[ب/٤٩] بِحَالِهِ إِطْعَامَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَحَدٌ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ (وَيُعْلِمَ/
[ب/١٥١] بِحَالِهِ) ^(٢)، فَإِنْ [ن] لَمْ / يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ، كَانَ قَاتِلَ نَفْسِهِ ^(٣).

٤٧١ — [ضَابِطُ جَوَازِ السُّؤَالِ]

ومن لَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ، لَا يَحِلُّ لَهُ السُّؤَالُ، وَيُبَاحُ لَهُ الْإِخْذُ.

٤٧٢ — [السُّؤَالُ فِي الْمَسْجِدِ]

والسَّائِلُ [فِي] ^(٤) الْمَسْجِدِ، قِيلَ: يَحْرُمُ إِعْطَاؤُهُ. والمَخْتَارُ: أَنَّهُ إِذَا ^(٥)
كَانَ لَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، وَلَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّينَ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ
إِلْحَافًا، يُبَاحُ إِعْطَاؤُهُ.

وإن كَانَ يَفْعَلُ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ [الثَّلَاثَةِ] ^(٦) يَحْرُمُ إِعْطَاؤُهُ ^(٧).

(١) ساقطة من ب.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ش: لأنه يفترض على كل أن يدفع الهلاك عن نفسه ما أمكنه، ويكون هذا سؤالاً
لا بد منه لاستيفاء مهجته فيكون فرضاً.

(٤) المثبت من ب، وفي الأصل (من).

(٥) ب: (إن).

(٦) مزيد من: ب.

(٧) وكذلك في زماننا إن تؤكد وتيقن أنه جعل السؤال مهنةً وتكسباً بالجيل والاستعطاف
والكذب على الناس، والله أعلم.

٤٧٣ — [فَضْلُ الصَّدَقَةِ]

والمُعْطَى لِلصَّدَقَةِ أَفْضَلُ مِنْ آخِذِهَا، وَيَدُهُ: هِيَ الْعُلْيَا.

٤٧٤ — [التَّفْضِيلُ بَيْنَ الْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ]

وَالْفَقِيرُ الصَّابِرُ أَفْضَلُ مِنَ الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ، وَقِيلَ: لَا / عَلَى الْعَكْسِ، [ب/١٥٢]

وَالأَوَّلُ عِنْدِي أَصَحُّ^(١).

٤٧٥ — [هَدَايَا الْأَمْرَاءِ]

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ^(٢) فِي جَوَازِ قَبُولِ هَدِيَةِ (الْأَمْرَاءِ)^(٣) الظَّلَمَةِ، وَأَكَلَ طَعَامِهِمْ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ مَالِهِ حَلَالًا، [حَلَّ]^(٤) قَبُولُ هَدِيَّتِهِ، وَأَكَلَ طَعَامِهِ، وَإِلَّا حَرَّمَ.

٤٧٦ — [حُكْمُ الْأَطْعِمَةِ فِي الْمُنَاسَبَاتِ]

وَطَعَامُ الْوِلَادَةِ، وَالْعَقِيقَةِ^(٥)، وَالْخِتَانِ، وَقُدُومِ الْمُسَافِرِ، وَالْمَوْتِ: لَيْسَ بِسُنَّةٍ. وَطَعَامُ الْعَرْسِ: سُنَّةٌ^(٦).

(١) وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي الْكَسْبِ وَقَالَ: «وَحِجَّتُنَا أَنْ الْفَقْرَ أَسْلَمَ لِلْعِبَادِ، وَأَعْلَى الدَّرَجَاتِ لِلْعَبْدِ مَا يَكُونُ أَسْلَمَ لَهُ». الْكَسْبُ: ص ٥١.

(٢) ب: (الْأَصْحَابُ).

(٣) سَاقَطَ مِنْ ب.

(٤) زَيْدٌ مِنْ: ب.

(٥) الْعَقِيقَةُ: الشَّاةُ الَّتِي تَذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِ. وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (كُلْ غُلَامٌ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ وَيُسَمَّى)، وَصَحَّ عَنْهُ أَيْضًا: (عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ). زَادَ الْمَعَادُ ٣٢٥/٢.

(٦) وَيَعْرِفُ بِالْوَلِيمَةِ (اسْمُ لَطْعَامِ الْعَرْسِ خَاصَّةً)، وَيَجِبُ إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ لِحَدِيثِ: (... وَمَنْ لَمْ يَجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[١/٥٠١] وتُكْرَهُ الضِّيَافَةُ/ بَعْدَ الثَّلَاثِ فِي الْمَوْتِ .

٤٧٧ - [تَصَرُّفَاتُ الضَّيْفِ فِي الطَّعَامِ]

وَيُكْرَهُ رَفْعُ الزَّلَّةِ^(١) إِلَّا بِإِذْنِ (الْمُضَيَّفِ)^(٢) .

وَيَحِلُّ لِلضَّيْفِ فِي الْأَصَحِّ، أَنْ يُطْعِمَ ضَيْفًا آخَرَ، وَأَنْ يُطْعِمَ الْخَادِمَ الْوَاقِفَ عَلَى الْمَائِدَةِ .

[ب/١٥٣] وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ/ يُعْطِيَ سَائِلًا، أَوْ دَاخِلًا لِحَاجَةٍ^(٣)، أَوْ كَلْبًا أَوْ هِرَّةً لِلْمُضَيَّفِ . فَإِنْ أَطْعَمَ الْكَلْبَ أَوْ الْهِرَّةَ خُبْرًا مُحْتَرَفًا، أَوْ فَتَاتَ الْمَائِدَةِ، حَلٌّ ذَلِكَ^(٤) . .



(١) الزَّلَّةُ : اسمٌ لِلوَلِيمَةِ ، يُقَالُ : اتَّخَذَ فُلَانٌ زَلَّةً : صَنِيعًا لِلنَّاسِ .

«وقال الليث: الزلة عراقية: اسم لما يعمل من المائدة لقريب أو صديق» .

انظر: المصباح، (زلل)، المعجم الوسيط (زلل) .

(٢) ساقط من: ب . (رفع الزلة حرام بلا خلاف، إلا: إذا وجد الإذن والاطلاق من المضيف) . الفتاوى الهندية ٣٤٤/٥ .

(٣) ب: (بحاجة) . انظر الفتاوى الهندية للتفصيل، ٣٤٤/٥ .

(٤) لأنه مأذون عادة، وجرت العادة بذلك من غير نكير ولأن إطعام هذه الحيوانات جائز، ولا ينبغي أن يلقيها في النهر أو الطريق إلا إذا وضع لأجل النمل ليأكل، فيجوز . هكذا قاله بعض السلف .

فصل:

٤٧٨ — [مَرَاتِبُ اللَّبْسِ]

وَاللَّبْسُ عَلَى ثَلَاثٍ مَرَاتِبٍ:

فَرَضٌ: وَهُوَ [قَدْرٌ]^(١) مَا يَسْتُرُ بَدَنَهُ، وَيُدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، مِنْ وَسْطِ ثِيَابِ الْقُطْنِ، [أ]^(٢) وَالْكَتَّانِ، وَالْقُطْنُ عِنْدِي أَفْضَلُ.

وَمُسْتَحَبٌّ: وَهُوَ لِبْسُ الثِّيَابِ الْجَمِيلَةِ لِلتَّجَمُّلِ وَالتَّزْيِينِ وَإِظْهَارِ نِعْمَةِ اللَّهِ^(٣).

وَحَرَامٌ: وَهُوَ لِبْسُهَا لِلتَّكْبِيرِ وَالْخِيَلَاءِ.

٤٧٩ — [لِبْسُ الثَّوْبِ الْمُعْصَفَرِ]

وَلِبْسُ الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ، وَالْمُعْصَفَرِ: حَرَامٌ^(٤)، / وَأَفْضَلُ الثِّيَابِ الْبَيْضُ. [ب/١٥٤]

(١) مزيد من ب.

(٢) مزيد من ب.

(٣) «ولبس النبي ﷺ القميص، وكان أحب الثياب إليه وكان كُمه إلى الرُّسْغِ، ولبس الجُبَّةَ والفُروَجَ وهو شبه القَبَاءِ.. ولبس القَبَاءَ أيضاً، ولبس في السفر جبة ضيقة الكُمَّين ولبس الإزار والرداء... ولبس الحلة الحمراء: بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود، كسائر البرود اليمانية...» زاد المعاد ١/١٣٧.

(٤) ففي صحيح البخاري أنه ﷺ نهى عن المياثر الحمر، وفي صحيح مسلم عن المعصفر: (إن هذه من لباس الكفار فلا تلبسها).

٤٨٠ — [إِرْخَاءُ طَرْفِ الْعِمَامَةِ]

وَيُسْتَحَبُّ إِرْخَاءُ [طَرْفِ] ^(١) الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ، إِلَى وَسْطِ الظَّهْرِ، [ب/٥٠] وَقِيلَ: مَقْدَارُ شِبْرٍ، وَقِيلَ: إِلَى مَوْضِعِ الْجُلُوسِ ^(٢).

٤٨١ — [سِتْرُ الْحَيْطَانِ بِالسَّائِرِ]

وَيَحْرُمُ إِرْخَاءُ السُّتُورِ فِي الْبُيُوتِ، وَسِتْرُ حَيْطَانِهَا بِاللَّبُودِ وَنَحْوِهَا، لِلزَّيْنَةِ، [وَالْتَّكْبِيرِ] ^(٣) وَيَحِلُّ لِدَفْعِ الْبَرْدِ ^(٤).

٤٨٢ — [مَرَاتِبُ الْكَلَامِ]

وَالْكَلَامُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

مُسْتَحَبٌّ: كَالْتَسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٥)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمُبَاحٌ: وَهُوَ قَوْلُ الْإِنْسَانِ لغيره/ : تَعَالَى، وَقُمْ، وَأَقْصُدْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ^(٦). [ب/١٥٥]

(١) زيد من ب، وفيها: (ويستحب طرف إرخاء).

بتقديم وتأخير.

(٢) انظر صحيح مسلم، في الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام.

(٣) مزيد من: ب.

(٤) ش: لتعلق دفع الحاجة، وعدم المحرم، وهو البطر.

(٥) المثبت من ب، وفي الأصل (عليه السلام).

(٦) ومن هديه ﷺ في كلامه: كان طويل السكوت لا يتكلم في غير حاجة، يفتح

الكلام ويختمه بأشداقه، ويتكلم بجوامع الكلام فصل لا فضول ولا تقصير. وكان

لا يتكلم فيما لا يعنيه، ولا يتكلم إلا فيما يرجو ثوابه. زاد المعاد ١/ ١٨٢.

وَحَرَامٌ: وَهُوَ الْكَذِبُ، وَالْغِيَّةُ، وَالنِّمَمَةُ، وَالشَّيْمَةُ، وَالتَّمَلُّقُ،
وَالنِّفَاقُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

٤٨٣ - [الْمُبَاحُ مِنَ الْكَذِبِ]

وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْكَذِبِ: الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ لِلْخَدِيعَةِ، وَفِي الصَّلَحِ
بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَفِي إِرْضَاءِ الرَّجُلِ أَهْلَهُ. وَفِي دَفْعِ ظُلْمِ الظَّالِمِ عَنِ
الْمَظْلُومِ^(١).

(١) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ تَحْتَ (بَابِ بَيَانِ مَا يَجُوزُ مِنَ الْكَذِبِ).
«اعْلَمْ أَنَّ الْكَذِبَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُحَرَّمًا، فَيَجُوزُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِشُرُوطٍ قَدْ
أَوْضَحْتُهَا فِي كِتَابِ (الْأَذْكَارِ) وَمَخْتَصَرِ ذَلِكَ:
أَنَّ الْكَلَامَ وَسِيلَةً إِلَى الْمَقَاصِدِ، فَكُلُّ مَقْصُودٍ مُحْمُودٍ يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ بِغَيْرِ الْكَذِبِ،
يُحَرِّمُ الْكَذِبَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ تَحْصِيلُهُ إِلَّا بِالْكَذِبِ جَازَ الْكَذِبُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ
تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ مَبَاحًا كَانَ الْكَذِبُ مَبَاحًا، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا كَانَ الْكَذِبُ
وَاجِبًا؛ فَإِذَا اخْتَفَى مُسْلِمٌ مِنْ ظَالِمٍ يَرِيدُ قَتْلَهُ أَوْ أَخْذَ مَالِهِ، أَوْ أَخْفَى مَالَهُ وَسُئِلَ
إِنْسَانٌ عَنْهُ وَجِبَ الْكَذِبُ بِإِخْفَائِهِ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَنْدهُ وَدِيعَةٌ، وَأَرَادَ ظَالِمٌ أَخْذَهَا وَجِبَ
الْكَذِبُ بِإِخْفَائِهَا، وَالْأَخُوطُ فِي هَذَا كُلُّهُ أَنْ يُورِّيَ، وَمَعْنَى التَّوْرِيَةِ: أَنْ يَقْصِدَ بِعِبَارَتِهِ
مَقْصُودًا صَحِيحًا، لَيْسَ هُوَ كَاذِبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ،
وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُ، وَلَوْ تَرَكَ التَّوْرِيَةَ وَأَطْلَقَ عِبَارَةَ الْكَذِبِ فَلَيْسَ
بِحَرَامٍ فِي هَذَا الْحَالِ، وَاسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ لَجَوَازِ الْكَذِبِ فِي هَذَا الْحَالِ بِحَدِيثِ أُمِّ
كَلْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَابُ الَّذِي يَصْلَحُ
بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: «قَالَتْ أُمُّ
كَلْثُومٍ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَرْخُصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: يَعْنِي الْحَرْبَ،
وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثَ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا».

رياض الصالحين، ص ٦٥٢، ٦٥٣.

٤٨٤ — [التَّعْرِيضُ بِالْكَذِبِ]

فَإِنْ عَرَّضَ بِالْكَذِبِ لَغَيْرِ^(١) ضَرُورَةٍ، قِيلَ: يَحْرُمُ. وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ
مِثْلُ: أَنْ يُقَالَ لَهُ: كُلْ مَعَنَا. فَيَقُولُ: أَكَلْتُ، وَيَعْنِي بِهِ: بِالْإِمْسِ.

٤٨٥ — [مَا يُسْتَشْنَى مِنَ الْغِيْبَةِ]

وَيُسْتَشْنَى مِنْ^(٢) الْغِيْبَةِ: غِيْبَةُ الظَّالِمِ عِنْدَ الشَّكْوَى مِنْهُ، وَغِيْبَةُ وَاحِدٍ [١/٥١١]
[ب/١٥٦]

(١) فِي ب (لِغَيْرِهِ)، وَفِي م (بِغَيْرِ).

(٢) ذَكَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى «إِنَّ الْغِيْبَةَ تَبَاحٌ لِفَرْضٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ لَا يُمْكِنُ
الْوَصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَا، وَهُوَ سِتَّةُ أَسْبَابٍ:
الْأَوَّلُ: «التَّظْلِمُ»، فَيُجُوزُ لِلْمُظْلَمِ أَنْ يَتَّظَلَّمَ إِلَى السُّلْطَانِ وَالْقَاضِي وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَهُ
وِلَايَةٌ... — وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فَقَطْ —.

الثَّانِي: الْإِسْتِعَانَةُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَرَدِّ الْعَاصِي إِلَى الصَّوَابِ فَيَقُولُ لِمَنْ يَرْجُو
قُدْرَتَهُ عَلَى إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ: فَلَنْ يَعْمَلَ كَذَا فَازْجِرْهُ عَنْهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَيَكُونُ مَقْصُودُهُ
التَّوَصُّلُ إِلَى إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ كَانَ حَرَامًا...

الثَّالِثُ: الْإِسْتِفْتَاءُ، فَيَقُولُ لِلْمُفْتِي: ظَلَمَنِي أَبِي، أَوْ أَخِي، أَوْ زَوْجِي، أَوْ فَلَانٌ
بِكَذَا، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ وَمَا طَرِيقِي فِي الْخُلَاصِ مِنْهُ وَتَحْصِيلِ حَقِّي وَدَفْعِ الظُّلْمِ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذَا جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، وَلَكِنْ الْأَحْوَطُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقُولَ: مَا تَقُولُ فِي
رَجُلٍ أَوْ شَخْصٍ أَوْ زَوْجٍ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ،
وَمَعَ ذَلِكَ فَالتَّعْيِينُ جَائِزٌ — (كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ هَنْدٍ، حَيْثُ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ
أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يَعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ
لَا يَعْلَمُ، قَالَ: (خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الرَّابِعُ: تَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرِّ وَنَصِيحَتِهِمْ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ:
مِنْهَا: جَرَحُ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الرِّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ
وَاجِبٌ لِلْحَاجَةِ.

لا بعينه^(١) من جماعة.



= ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته بغير ذلك، أو مجاورته، ويجب على المشاور أن لا يخفي حاله؛ بل يذكر المساوىء التي فيه بنية النصيحة.

ومنها: إذا رأى متفقهاً يتردد إلى مبتدع، أو فاسق يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة فليتفطن لذلك.

ومنها: أن يكون له ولاية لا يقوم بها وعلى وجهها، إما بأن لا يكون صالحاً لها، وإما بأن يكون فاسقاً أو مغفلاً، ونحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة، ليزيله ويولي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بمقتضى حاله ولا يغتر به، وأن يسعى أن يحثه على الاستقامة أو يستبدل به.

الخامس: أن يكون مجاهرًا بفسقه، أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً، وتولي الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه.

السادس: التعريف، فإذا كان الإنسان معروفاً بلقب: كالأعمش، والأعرج، والأصم، والأعمى، والأحول وغيرهم، جاز تعريفهم بذلك، ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى.

فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء، وأكثرها مجمع عليه، ودلائلها من الأحاديث الصحيحة مشهورة. رياض الصالحين، (باب تحريم سماع الغيبة)، ص ٦٣٩، ٦٤٠.

(١) في متن الشرح (لا غيبة من جماعة).

فَصْلٌ:

٤٨٦ — [ذِكْرُ اللَّهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ]

وَيَحْرُمُ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(١):
عند عملٍ مُحَرَّمٍ، أو عَرْضِ سِلْعَةٍ ^(٢)، (أو فَتْحِ فُقَاعٍ) ^(٣)، ونحوها.
ولو أمر العالمُ بذلك أهلَ مجلسِهِ، أو أمر الغازي به وقتَ المُبَارَزَةِ،
حَلٌّ.

والتَّسْبِيحُ فِي مَجْلِسِ الْفِسْقِ بِنِيَّةٍ ^(٤) مُخَالَفَتِهِمْ، وَفِي السُّوقِ بِنِيَّةِ تِجَارَةٍ
الْآخِرَةِ، حَسَنٌ.

(١) المثبت من ب، وفي الأصل (عليه السلام).

(٢) مريداً بذلك إعلام المشتري جودة متاعه، وإظهار صدقه في ذلك.

أما إذا ذكر الله تعجباً من صنعه وجمال خلقه سبحانه، فهذا ذاكر لله عز وجل، والله أعلم.

(٣) ساقطة من: ب.

والفقاع: «شراب من الحبوب والأثمار تعلوه الفواق وهو أشبه ما يكون بالشراب الفوار». الهادي (فقع).

إلاً أن الشارح ذكر: أن الفقاع يعني المتاع.

(٤) ابتداء من (مسألة ٤٦٥) من قوله: (فترك...) إلى هنا ساقطة من نسخة: د.

وهو أفضل من التسبيح في غير السوق^(١).

٤٨٧ — [التَرْجِيعُ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْأَذَانِ]

والتَرْجِيعُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ: حَرَامٌ / فِي الْمَخْتَارِ^(٢)، عَلَى الْقَارِي، [ب/١٥٧]
وَالسَامِعِ، وَكَذَا فِي الْأَذَانِ.

٤٨٨ — [قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ]

وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ^(٣)، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يُكْرَهُ،
وَيَنْتَفَعُ بِهِ الْمَيِّتُ^(٤)، وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ.

(١) وَفِي الْحَدِيثِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، كَتَبَ لَهُ أَلْفُ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفُ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ أَلْفُ أَلْفِ دَرَجَةٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَأَوْرَدَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ ص ٤١١.

(٢) إِذَا أَرَادَ بِالْتَّرْجِيعِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ هُنَا التَّمْطِيطَ وَالتَّطْوِيلَ الْخَارِجَ عَنِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ بِصُورَةِ الْغِنَاءِ وَالْإِنْشَادِ (كَمَا يَفْعَلُ الْمَغْنُونُ فِي تَقْطِيعِ وَتَرْدِيدِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ)، يُقَالُ: (رَجَّعَ فِي صَوْتِهِ: رَدَّدَهُ فِي حَلْقِهِ وَهُوَ يَغْنِي وَيَنْشُدُ) فَهَذَا الْمَكْرُوهُ وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ.

وَأَمَّا تَزْيِينُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ مَعَ الْأَدَاءِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ لِأَحْكَامِ التَّجْوِيدِ فَذَلِكَ مَطْلُوبٌ وَمَرْغُوبٌ.

(٣) حَيْثُ لَمْ يَعْرِفْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رِضْوَانَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَنْهُمْ الدُّعَاءُ بِالتَّثْبِيتِ وَالْغُفْرَانِ لِلْمَيِّتِ، اللَّهُمَّ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مُتَضَمِّنَةً لِلدُّعَاءِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي الدُّعَاءِ.

وَأَمَّا وَصُولُ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ فَجَمْهُورُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَصُولِ.

(٤) سَاقَطَ مِنْ: د.

٤٨٩ — [تَصَرُّفَاتُ الصُّوفِيَّةِ]

ويجب منع الصُّوفِيَّةِ الذين يَدْعُونَ الْوَجْدَ، وَالْمَحَبَّةَ، عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، [١٠١/ب] وتمزيق الثياب، / عند سَمَاعِ الْغِنَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ؛ فَكَيْفَ عِنْدَ [سَمَاعِ] ^(١) الْغِنَاءِ الَّذِي هُوَ حَرَامٌ خُصُوصاً فِي هَذَا الزَّمَانِ.

٤٩٠ — [نَصِيحَةُ الْمُؤَلِّفِ]

اعلم أيها الأخ العزيز، وَفَقَّكَ اللهُ تَعَالَى وَإِيَانَا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ / : إِنْ سَعَادَةُ الدُّنْيَا فَانِيَةٌ، وَسَعَادَةُ الْآخِرَةِ بَاقِيَةٌ. [ب/١٥٨]

قال النبي [صلى الله عليه وسلم] ^(٢) : ^(٣) (لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا ذَهَباً يُفْنَى، وَالْآخِرَةُ خِزْفاً يُبْقَى) [لَاخْتَرْتُ الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا] ^(٤) (لَوْجِبَ) ^(٥) عَلَى الْعَاقِلِ : أَنْ يَخْتَارَ الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا.

وسَعَادَةُ الْآخِرَةِ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِتَقْوَى اللهِ تَعَالَى، وَالتَّقْوَى : اجْتِنَابُ مَحَارِمِهِ، وَهِيَ : وَصِيَّةُ اللهِ تَعَالَى لِجَمِيعِ ^(٦) الْأُمَمِ، كَمَا قَالَ

(١) مزيد من : ب.

(٢) المثبت من : ب، وفي الأصل (عليه السلام).

(٣) لم أعثر على هذا الحديث بلفظه كما ذكره المؤلف وإنما أراد بذلك التزهيد بالدنيا لفنائها والحث بالعمل للآخرة لبقائها، وإنما مثل ذلك حديث جابر : (الدنيا مرتحلة ذاهبة والآخرة مرتحلة قادمة ولكل واحدة منهما بنون فإن استطعتم أن تكونوا من بني آخرة لا بني دنيا فافعلوا فإنكم اليوم في دار عمل لا حساب فيها وغداً في دار حساب لا عمل فيها).

أورده المتقي الهندي في كثر العمال ٣/ ٢٣٥ (٦٣١١) ورمز له (ابن لال عن جابر).

(٤) الزيادة في الحديث من متن الشرح.

(٥) في متن الشرح (فوجب).

(٦) د : (جميع).

تعالى^(١): ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٢).

فعليك أيها الأخ: بالتقوى، والاستعداد^(٣) للقاء الله عز وجل ونعيم الآخرة^(٤) والسلام.

[١/٥٢]

وصلّى الله على محمد وآله/ وصحبه وسلّم.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تمت تحفة الملوك في شهور عشر ربيع الأول، سنة إحدى وستين
وسبع مئة.



(١) ب: (سبحانه)، د: (عز وجل).

(٢) سورة النساء، آية (١٣١).

(٣) ب: (واستعداد).

(٤) في آخر ب: (والله سبحانه أعلم تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر العباد وأذلهم وأحقهم إلى الله تعالى محمد شاهين رضوان السخاوي. اللهم اغفر له ولوالديه والمسلمين أجمعين آمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم).

وفي آخر د: (والسلام على من اتبع الهدى، وخشي عواقب الردى، وأطاع الملك الأعلى والسلام، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، ومما علق برسم الجنب العالي المولوي الكبير المحترمي المخدومي سيدي محمد أسبغ الله ظلاله، وختم بالصالحات أعماله، وغفر له ولكاتبه، ولجميع المسلمين يا رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، وكان الفراغ ليلة الجمعة ٢٨ شهر صفر الخير، والحمد لله وحده).

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
تمهيد وتقديم	٥
من أهم ما امتاز به الكتاب	٨
ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى	١١
نسخ الكتاب ومنهج التحقيق	١٤
الكتاب محققاً	١٧
مقدمة المؤلف	١٩
كتاب الطهارة	٢٠
كتاب الصلاة	٤٦
كتاب الزكاة	١١٨
كتاب الصوم	١٣٥
كتاب الحج	١٥٣
كتاب الجهاد	١٧٩
كتاب الصيد والذبائح	١٩٩
كتاب الكراهة	٢٢٣
كتاب الفرائض	٢٤٥
كتاب الكسب والأدب	٢٦٧



الفهرس التفصلي

المسألة الرقم

كتاب الطهارة

- ١ أقسام المياه
- ٢ ضابط الكثير
- ٣ أنواع النجاسات
- ٤ العفو في النجاسات
- ٥ الإهاب المدبوغ
- ٦ أحكام السور

فصل في الوضوء والغسل

- ٧ فروض الوضوء
- ٨ سنن الوضوء
- ٩ فروض الغسل
- ١٠ سنن الغسل
- ١١ متى يسن الغسل؟
- ١٢ متى يجب الغسل؟

نواقض الوضوء

- ١٣ ما ينقض من السائل
١٤ النوم الناقض
١٥ خروج الدم
١٦ المس الناقض
١٧ موجبات الغسل

فصل في مسح الخف

- ١٨ مسح المقيم والمسافر
١٩ المسح على غير الخف
٢٠ إذا سافر المقيم والعكس
٢١ صفة المسح
٢٢ المانع من المسح
٢٣ نواقض المسح
٢٤ المسح على الجبيرة

فصل في التيمم

- ٢٥ حالات جواز التيمم
٢٦ التيمم مع وجود الماء
٢٧ طلب الماء للوضوء
٢٨ صفة التيمم
٢٩ مادة التيمم
٣٠ نواقض التيمم
٣١ التيمم بنسيان الماء
٣٢ التيمم مع ماء السبيل

فصل في إزالة النجاسة

- ٣٣ مواد إزالة النجاسة
- ٣٤ العفو في الإزالة
- ٣٥ إزالة غير المرئي
- ٣٦ طهارة الصقيل
- ٣٧ غسل المني
- ٣٨ أثر الشمس في الطهارة
- ٣٩ النجاسة التي تطهر بالدلك

فصل في البثر

- ٤٠ ماذا تنجس البثر؟
- ٤١ ضابط المتنجس
- ٤٢ موت فأرة في البثر
- ٤٣ موت الحمامة في البثر
- ٤٤ موت آدمي فيها
- ٤٥ انتفاخ الواقع في البثر

فصل في الاستنجاء

- ٤٦ حكم الاستنجاء وأدواته
- ٤٧ وجوب استعمال الماء
- ٤٨ ما يكره به الاستنجاء

كتاب الصلاة

- ٤٩ وقت لزوم الصلاة

فصل في الأذان

- ٥٠ حكم الأذان وصفته

٥١	صفة الإقامة
٥٢	أذان المحدث
٥٣	الآذان للفاثنة
٥٤	أجرة المؤذن
٥٥	الأذان قبل دخول الوقت
٥٦	إجابة المؤذن
٥٧	الكلام أثناء الأذان
		فصلٌ وشروط الصلاة ستة
٥٨	شروط الصلاة
٥٩	أركان الصلاة
٦٠	واجبات الصلاة
٦١	سنن الصلاة
٦٢	أوقات الصلاة
٦٣	الإسفار في الفجر
٦٤	الإبراد بالظهر
٦٥	التعجيل والتأجيل في العشاء
٦٦	الجمع بين الصلاتين
٦٧	الأفضل في الوتر
٦٨	وقت الجمعة والعيد
٦٩	أوقات الكراهية
٧٠	طهارة المصلي
٧١	أنواع النجاسة
٧٢	القدر المانع من النجاسة

٧٣	العفو من النجاسة
٧٤	حمل نافحة مسك
٧٥	ما تجزىء الصلاة من النجاسة
٧٦	عورة الرجل والمرأة
٧٧	العورة المجزئة في الصلاة
٧٨	اللباس الشفاف
٧٩	فقد الساتر
٨٠	الفرض في الاستقبال
٨١	التحري في القبلة
٨٢	ماذا ينوي المصلي؟
٨٣	الأحوط في النية
٨٤	بماذا يصح تكبير الافتتاح؟
٨٥	التكبير والإمام راع
٨٦	الأفضل في الاقتداء
٨٧	حال التكبير
٨٨	مواضع الرفع في الصلاة
٨٩	موضع تكبير الإمام

فصل في الأركان

٩٠	القيام في الصلاة
٩١	كيفية وضع اليدين
٩٢	صفة القراءة
٩٣	فرض القراءة
٩٤	كيفية التأمين

٩٥ القراءة في الركعتين الآخرين
٩٦ حكمُ القراءة
٩٧ الجهر والسر في القراءة
٩٨ القراءة في النوافل
٩٩ التعيين في القراءة
١٠٠ قراءة المأموم
١٠١ موضع الركوع وتسييحاته
١٠٢ القيام من الركوع
١٠٣ تسييحات السجود
١٠٤ ما يسجد عليه
١٠٥ الانتقال
١٠٦ التشهد
١٠٧ قدر القعدة الأولى
١٠٨ التشهد الثاني
١٠٩ كيفية السلام
	فصلٌ في سنن الرواتب وغيرها
١١٠ سنن الرواتب
١١١ قضاء السنة
١١٢ تطوع الليل والنهار
١١٣ الموضع الأفضل في التطوع
١١٤ القيام والقعود في التطوع
١١٥ الجماعة في التطوع

فصل في التراويح

- ١١٦ صفة التراويح
١١٧ سنة التراويح
١١٨ وقت التراويح

فصل في الوتر

- ١١٩ صفة الوتر والقنوت
١٢٠ قضاء الوتر
١٢١ نظر المصلي
١٢٢ ما يكره للمصلي
١٢٣ الأماكن المكروهة للصلاة
١٢٤ ما يقطع الصلاة من العمل
١٢٥ السترة في الصلاة
١٢٦ المرور أمام المصلي
١٢٧ الصوت المبطل للصلاة

فصل في الجماعة

- ١٢٨ حكم الجماعة وعددها
١٢٩ الأفضلية في الإمامة
١٣٠ موقف الإمام
١٣١ التقدم على الإمام
١٣٢ الذين لا يصح الاقتداء بهم
١٣٣ ترتيب الصفوف
١٣٤ حضور النساء الجماعة
١٣٥ إعادة المأموم للصلاة

اشتباه حال الإمام ١٣٦
فصل في الجمعة

- أين تصح الجمعة؟ ١٣٧
خطبة الجمعة ١٣٨
شرط الجمعة ١٣٩
ممن لا تلزمهم الجمعة ١٤٠
صلاة الظهر يوم الجمعة ١٤١
صلاة الظهر ممن لا تلزمهم الجمعة ١٤٢
إدراك الجمعة ١٤٣
متى يحرم البيع؟ ١٤٤
وجوب السعي ١٤٥
وقت ترك الكلام ١٤٦
سماع الخطبة ١٤٧

فصل في العيد

- على من تجب صلاة العيد؟ ١٤٨
ماذا يُستحب في العيدين؟ ١٤٩
صفة صلاة الأضحى ١٥٠
تعجيل الأضحى وتأخير الفطر ١٥١
بدعة يوم عرفة ١٥٢
ابتداء وانتهاء التكبير ١٥٣
صفة التكبير ١٥٤
على من يجب التكبير؟ ١٥٥
مواضع تكبير التشريق ١٥٦

فصلٌ في المسافر

- ١٥٧ الرخصة في السفر
١٥٨ القصر في الصلاة
١٥٩ متى يترخص المسافر؟
١٦٠ إتمام وقصر المسافر
١٦١ إمامة المسافر بالمقيم
١٦٢ تغير الوطن بالإقامة
١٦٣ قضاء فاتئة الحضر في السفر
١٦٤ متى يصير المسافر مقيماً وبالعكس؟
١٦٥ السفر يوم الجمعة
١٦٦ صيرورة المسافر مقيماً

فصلٌ في المريض

- ١٦٧ صلاة المعذور
١٦٨ القدرة على القيام فقط
١٦٩ المرض في الصلاة
١٧٠ قضاء المعذور للصلاة

فصلٌ في الفائئة

- ١٧١ وقت قضاء الفائئة

فصلٌ

- ١٧٢ الخروج من المسجد بعد الأذان
١٧٣ ركعتا الفجر مع إقامة الصلاة
١٧٤ قضاء سنة الظهر
١٧٥ إدراك ثواب الجماعة

١٧٦	إدراك الركعة
١٧٧	كيفية قضاء المسبوق
١٧٨	صفة قضاء المسبوق
	فصل في السهو
١٧٩	سجدة السهو
١٨٠	السهو باعتبار الإمام والمأموم
١٨١	السهو عن التشهد الأول
١٨٢	السهو عن القعدة الثانية
١٨٣	الشك في الركعات
	فصل في سجدة التلاوة
١٨٤	عدد سجدة التلاوة
١٨٥	حكم السجدة
١٨٦	تداخل السجدة
١٨٧	السجدة في السفينة والدابة
١٨٨	صفة سجدة التلاوة
	فصل في الميت
١٨٩	حالة الاحتضار
١٩٠	الصلاة على الميت
١٩١	المشي في الجنازة
١٩٢	وضع الميت في القبر
	فصل الشهيد
١٩٣	تعريف الشهيد
١٩٤	وضع الشهيد

١٩٥ متى يغسل الشهيد؟

كتاب الزكاة

١٩٦ إيجاب الزكاة

١٩٧ أثر الدّين في الزكاة

١٩٨ زكاة الميت

١٩٩ ماذا يزكّي؟

٢٠٠ صحة أداء الزكاة

٢٠١ نصاب الفضة والذهب

٢٠٢ زكاة العروض

٢٠٣ زكاة الإبل

٢٠٤ زكاة البقر

٢٠٥ زكاة الغنم

٢٠٦ التّاج من أصلين مختلفين

٢٠٧ زكاة الخيل

٢٠٨ التعريف بالبهائم

٢٠٩ عدم وجود السن المفروض

٢١٠ ما يجوز دفع القيمة من العبادات

٢١١ ضم الاستفادة

٢١٢ حكم العفو

٢١٣ أثر الهلاك في الزكاة

باب المعدن والركاز

٢١٤ الخمس في المعدن والكثر

٢١٥ الإسلامي والجاهلي في الكثر

٢١٦	زكاة الأحجار الكريمة
٢١٧	عشر النبات
٢١٨	الاختلاف في السقي
٢١٩	زكاة العسل والنفط
٢٢٠	مستحقو الزكاة
٢٢١	الذين لا يستحقون الزكاة
٢٢٢	الظن في الدفع
٢٢٣	إعطاء الواحد أو النقل
٢٢٤	وجوب زكاة الفطر
٢٢٥	عمن تجب عنهم الزكاة
٢٢٦	مقدار الزكاة
٢٢٧	تقدير الصاع
٢٢٨	وقت الوجوب

كتاب الصوم

٢٢٩	صحة الصوم
٢٣٠	نية مَنْ لا يجب عليه
٢٣١	ما تجب النية فيه من الليل
٢٣٢	طلب رؤية الهلال
٢٣٣	صوم يوم الشك
٢٣٤	ردُّ شهادة من رأى الهلال وحده
٢٣٥	الشهادة في دخول الشهر وخروجه
٢٣٦	تعدد المطالع
٢٣٧	الشك في دخول رمضان

٢٣٨	رؤية الهلال قبل الزوال
٢٣٩	ضابط وقت الصوم
٢٤٠	أثر النسيان في الصوم
٢٤١	بعض المفطرات
٢٤٢	ما يفطر في حال دون حال
٢٤٣	ما يلزم الكفارة، أو القضاء
٢٤٤	أثر النسيان والتعمد
٢٤٥	الفطر للمريض والحائض
٢٤٦	أثر القيء في الصوم
٢٤٧	أثر الجماع في إفساد الصوم
٢٤٨	ما يفطر من العلاج وما لا يفطر
٢٤٩	ما يكره للصائم وما لا يكره

فصل

٢٥٠	صوم المريض والمسافر
٢٥١	كيفية قضاء رمضان
٢٥٢	حكم العاجز عن الصوم
٢٥٣	الوصية بقضاء الصوم والصلاة
٢٥٤	إمساك بقية اليوم تشبهاً
٢٥٥	ما يترتب بتغير الحال
٢٥٦	أثر الجنون والإغماء في القضاء
٢٥٧	أثر النية في الصوم
٢٥٨	صوم الحائض وصلاتها
٢٥٩	أثر الظن والشك في الصوم

٢٦٠ السحور بركة
٢٦١ تعمد الأكل بعد النسيان
٢٦٢ الأيام المحرمة من الصيام
٢٦٣ جواز وصال الست
٢٦٤ النهي عن الوصال
٢٦٥ ما يكره من الصيام وما يستحب
٢٦٦ صيام التابع من النوافل
٢٦٧ كفارة رمضان
٢٦٨ مبيحات الفطر في النوافل

كتاب الحج

٢٦٩ فرضية الحج
٢٧٠ حج غير المستطيع
٢٧١ شرط حج المرأة
٢٧٢ موعد الحج
٢٧٣ شروط الحج وواجباته وسننه
٢٧٤ حكمُ العمرة
٢٧٥ ميقات الحج والعمرة
٢٧٦ الأفضل من الإحرام
٢٧٧ ميقات المكي

فصل

٢٧٨ مستحبات الإحرام
٢٧٨ م حكم التلبية
٢٧٩ محظورات الإحرام ومكروهاته

٢٨٠ ما يُباح للمحرم
٢٨١ الإكثارُ من التلبية
٢٨٢ ما يتبدىءُ المحرم بعد دخول مكة
٢٨٣ أعمال الحج
٢٨٤ كيفية الجمع بعرفة
٢٨٥ الوقوف بعرفة
٢٨٦ الوقوف بمزدلفة
٢٨٧ صفة الرمي
٢٨٨ بقية أعمال الحج بعد الرمي
٢٨٩ طواف الإفاضة ووقته
٢٩٠ أيام الرمي
٢٩١ طواف الوداع
٢٩٢ المجزىء في الحج
٢٩٣ المرأة في النسك

فصلٌ

٢٩٤ أفضلية القران وصفته
٢٩٥ التمتع وصفته

فصلٌ

٢٩٦ محظورات الإحرام
٢٩٧ اللبس والتغطية والحلق للمحرم
٢٩٨ قص الأظافر
٢٩٩ اجتماع المحظورات
٣٠٠ الوقاع في الحج

٣٠١ الطواف محدثاً
٣٠٢ ترك بعض الطواف أو السعي
٣٠٣ ترك الواجبات
٣٠٤ تأخير العمل

فصلٌ

٣٠٥ صيد المحرم
٣٠٦ قتل الفواسق
٣٠٧ ما يحل للمحرم من الصيد
٣٠٨ صيد الحرم وحشيشه
٣٠٩ الجزاء في الاشتراك

فصلٌ

٣١٠ حكم المحصر
٣١١ زوال الإحصار
٣١٢ حد الإحصار
٣١٣ حكم فوات الوقوف
٣١٤ الأوقات المكروهة للعمرة
٣١٥ النيابة في الحج
٣١٦ الهدي
٣١٧ توقيت الدم

كتاب الجهاد

٣١٨ حكم الجهاد
٣١٩ المعذورون عن الجهاد
٣٢٠ الدعوة قبل القتال
٣٢١ ما يكره ويحرم في القتال

٣٢٢ حكم الصلح
٣٢٣ معاملة العدو
٣٢٤ الأمان وصحته

فصل

٣٢٥ الفتح عنوة
٣٢٦ التصرف في الغنائم
١٣٢٦ استحقاق الغنائم
٣٢٧ ما ينتفع من الغنائم
٣٢٨ سهم الغنيمة
٣٢٩ الاعتبار في قسمة الغنيمة
٣٣٠ من لا حظ له في القسمة
٣٣١ متى تخمس الغنيمة؟
٣٣٢ التنفيل بالسلب
٣٣٣ ما يملكه الكفار
٣٣٤ تملك المال أثناء الحرب
٣٣٥ انتقال الحربي إلى الذمي
٣٣٦ أصحاب الجزية وقدرها
٣٣٧ المرفوع عنهم الجزية
٣٣٨ كيفية أخذ الجزية
٣٣٩ وقت وجوب الجزية

فصل

٣٤٠ معاملة الذمي
٣٤١ سلام الذمي
٣٤٢ معاملة المرتد والناقض

٣٤٣ مصارف الجزية
٣٤٤ حكم المرتد
٣٤٥ تصرفات المرتد
٣٤٦ ممن تصح الردة

فصل

٣٤٧ الخوارج وأحكامهم
٣٤٨ أسلحة الخوارج ومعاملتهم
٣٤٩ قتل الخوارج بعضهم بعضاً
٣٥٠ تصرفات الباغي
٣٥١ قتل العادل الباغي

كتاب الصيد والذبائح

٣٥٢ مما يجوز به الصيد؟
٣٥٣ ضابط تعلم الكلب
٣٥٤ تعلم البازي
٣٥٥ متى يحل صيد الجوارح
٣٥٦ ضوابط حلية الصيد
٣٥٧ في إدراك الصيد حياً
٣٥٨ تعدد الصيد بإرسال واحد
٣٥٩ ضابط الأهلية

فصل

٣٦٠ الصيد باعتبار الظن
٣٦١ حكم الصيد المجهول
٣٦٢ حلية الصيد بغير ذبح

٣٦٣	الأدوات التي لا يحل الصيد بها
٣٦٤	ما اختلف في حلّيته
٣٦٥	شروط الحلّية
٣٦٦	الذي لا يحلّ صيده
٣٦٧	الاشتراك في الصيد
٣٦٨	ملكية الصيد

فصلٌ

٣٦٩	ما يحرم أكله من الحيوانات
٣٧٠	صيد البحر
٣٧١	بيع السمكة في خيط

فصلٌ

٣٧٢	من الذي تحلّ ذبيحته؟
٣٧٣	التسمية عند الذبح
٣٧٤	صيغة التسمية وما يقوم مقامها
٣٧٥	الفصل بين التسمية والذبح
٣٧٦	موضح الذبح
٣٧٧	آلة الذبح
٣٧٨	ما يسُنُّ وما يكره في الذبح
٣٧٩	الأصل في الذكاة
٣٨٠	النحر والذبح في الأنعام
٣٨١	ما يحرم أكله
٣٨٢	صيد المستأنس

كتاب الكراهة

٣٨٣	إطلاق الكراهية
٣٨٤	استعمال الذهب والفضة
٣٨٥	المنكرات في الحفلات
٣٨٦	الكراهة في الحيوان
٣٨٧	الشيء اليسير السائب
٣٨٨	الكراهة في الخضاب

فصل

٣٨٩	الكراهة في اللباس
٣٩٠	ما يحل للرجل من الفضة وغيرها
٣٩١	الأفضل في التختم ووزنه
٣٩٢	استعمال النقدين للضرورة
٣٩٣	استعمال الصغار للذهب والحريز
٣٩٤	ما يجوز في حالٍ دون حالٍ
٣٩٥	ما يجوز من النظر إلى الأجنبية
٣٩٦	ما يجوز للرجل من النظر إلى الرجل وإلى المرأة وبالعكس
٣٩٧	حكم المحرم
٣٩٨	حكم الأمة
٣٩٩	حكم غير أولي الإربة
٤٠٠	حكم الغزل
٤٠١	المعانقة والقبلة

فصل

٤٠٢	الاحتكار والتسعير
-----	-------------------------

٤٠٣ بيع ربيع مكة
٤٠٤ تحلية المصحف وزخرفة المسجد
٤٠٥ استخدام الخصيان وإخصاء البهائم
٤٠٦ ما يكره في الدعاء
٤٠٧ ما يُكره من اللعب
٤٠٨ استماع الملاهي
٤٠٩ متى يجوز ضرب الدف؟
٤١٠ أجرة المغني والنائحة
٤١١ كيفية ركوب المرأة على الدواب
٤١٢ النهي عن المنكر
٤١٣ شق بطن الحامل
٤١٤ إسقاط الجنين
٤١٥ ابتلع حق الغير ثم مات
٤١٦ ارتكاب أخف الضررين
٤١٧ الكراهة في قتل الحشرات
٤١٨ حكم الختان
٤١٩ الكراهة في الدواب
٤٢٠ أحكام السلام والتشميت
٤٢١ تعذيب الحيوان والإنسان
٤٢٢ الجلوس في الطرقات
٤٢٣ ما يكره من الأعمال في المسجد
٤٢٤ تمنى الموت
٤٢٥ التردد على مجالس الظلمة

كتاب الفرائض

٤٢٦	الفروض المقدرة في الكتاب
٤٢٧	أصحاب الفروض
٤٢٨	أحوال الأب في التركة
٤٢٩	أحوال الأخ لأم
٤٣٠	أحوال الزوج
٤٣١	أحوال الأم في الفريضة
٤٣٢	الزوجان مع الأبوين (العمريتان)
٤٣٣	الجددة في الميراث
٤٣٤	أحوال البنت
٤٣٥	نصيب الأخت
٤٣٦	نصيب الزوجة

فصل

٤٣٧	أقسام العصبية
٤٣٨	اجتماع العصبات
٤٣٩	العصبية بالغير
٤٤٠	العصبية مع الغير
٤٤١	عصبية السبب
٤٤٢	حكم العصبية

فصل

٤٤٣	الورثة الذين لا يحجبون حجب حرمان
٤٤٤	ضابط الحجب

- ٤٤٥ الذين يُحْجَبُونَ
 ٤٤٦ المحجوب يحجب
 ٤٤٧ أسباب الحرمان من الميراث

فصلٌ

- ٤٤٨ تعريف ذوي الأرحام
 ٤٤٩ أصناف ذوي الأرحام
 ٤٥٠ ضابط الجد الفاسد
 ٤٥١ التقديم بين الأصناف
 ٤٥٢ اجتماع صنف واحد
 ٤٥٣ حكم المفقود
 ٤٥٤ ميراث الغرقى والهدمى

فصلٌ

- ٤٥٥ الكفار في التوارث
 ٤٥٦ الحمل في الميراث
 ٤٥٧ الرد على الورثة

كتاب الكسب والأدب

- ٤٥٨ مراتب الكسب
 ٤٥٩ المكاسب أربعة
 ٤٦٠ أنواع العلم
 ٤٦١ ما ينبغي للعالم
 ٤٦٢ تعليم القرآن للكافر
 ٤٦٣ مراتب الأكل

٤٦٤	تقليل الطعام المؤدي إلى الضعف
٤٦٥	ترك المعالجة توكلاً
٤٦٦	الانبساط بأنواع الفواكه
٤٦٧	الإسراف في الطعام
٤٦٨	الاستخفاف بالخبز
٤٦٩	سنن الأكل
٤٧٠	المضطر للطعام
٤٧١	ضابط جواز السؤال
٤٧٢	السؤال في المسجد
٤٧٣	فضل الصدقة
٤٧٤	التفضيل بين الفقير والغني
٤٧٥	هدايا الأمراء
٤٧٦	حكم الأطعمة في المناسبات
٤٧٧	تصرفات الضيف في الطعام

فصل

٤٧٨	مراتب اللبس
٤٧٩	لبس الثوب المعصفر
٤٨٠	إرخاء طرف العمامة
٤٨١	ستر الحيطان بالستائر
٤٨٢	مراتب الكلام
٤٨٣	المباح من الكذب
٤٨٤	التعريض بالكذب
٤٨٥	ما يستثنى من الغيبة

فصل

- ٤٨٦ ذكر الله في غير موضعه
- ٤٨٧ الترجيع في القراءة والأذان
- ٤٨٨ قراءة القرآن عند القبور
- ٤٨٩ تصرفات الصوفية
- ٤٩٠ نصيحة المؤلف



١٧ / ٥ / ١٨٦ / ٣٠

احدا وسافدا جارا كانا ذواتا وكثيرا منهن في وقت

الكرار في عيون قنصلهم لارض بالزهر اقليلها برون

بالدعب بقتبة والوانف مادونه فمضيت على مدركه والار

كل خراج برنا تسيلين برنا لاشيان وقينا الاحد

والصغور والديم والبيع والعد يد ادا سالا لبعالين

في الجملة يعني في الاغتسال والوضوء والكنز والار

الغير ونحوها ما لا يورك لبرنا القير يقير للار

حتى غشت وخذوا الغار ورمه موهنة في الماء

لا في الماء ودم البق والبرنا غيث والسكر برون

وكل خير منها لا حياء فيه ليا هو سبيل الخير

غرس ووجعل لغيره بغيره والاعين كالمز

سهرن وعلما لغيره لادى رسول

شبهه كثر رسول خوس دما لوص

الحياة في الدنيا ضلعي هذا عسر في علم العبد حمد له بعين

الانما في الدنيا بقدور بان بعد وفته ودفنت فيه على

سرا كسب عي امر كتب العبد وكفرتا بالاعتذار وهو

كتاب الكفارة والسلا والشرارة والغير والنج

والجناد والصيد مع الدابة والكرامية والنمرايين

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الكتاب مع الارب تعبد الله به وجعله سبيلنا لتقيد

الورقة الثانية وعلى شاطئ خانيق
الآثار والآثار ان خانيق

الآثار والآثار ان خانيق

الآثار والآثار ان خانيق

الآثار والآثار ان خانيق

الآثار والآثار ان خانيق

الآثار والآثار ان خانيق

وكتبه وسلم وحسن الله وجهه الوكيل
فمنه الملوك في شهور

بشهر ربيع الأول سنة احدى وتسعين

بشهر ربيع الأول سنة احدى وتسعين

بشهر ربيع الأول سنة احدى وتسعين

بشهر ربيع الأول سنة احدى وتسعين

بشهر ربيع الأول سنة احدى وتسعين

الاخرة كتاب الطهارة المدة ثلاثون اقساما
 طاهر وطهون وهو الباقي عليا او مصاف
 خلقته ومنه ما ينظر من الكرام والمتغير
 بظاهر ثم ينظف بالايجل ولم يجد ولم يستم
 اخر وطاهر فقط وهو كل ما ازيل به
 حدث او قبيحت به وتبينه ونجسته وهو ماء
 قليل وقت فيه نجاسة غيرت احد او مصافه
 وقت فيه نجاسة غيرت احد او مصافه
 جاريات كان او واقفا والمكبر عظمى في
 عشر بذراع النخيل الباقي يحرقه لا ينظر
 الارض بالعرف والغليل ما ورسنه

لا يسلم الله الرحمن الرحيم
 الخير لله وسلام علي عباده الذين
 اصطفى وبعد فبناختصر في عيهم
 النعمة جمعيتها لبغضى اخواني في الدين
 بتدرو ما وسعته وقته واقصرت فيه
 علي عشرة كتب هي اهم كتب النعمة
 لهم وراحتهم بالاعتدال بزوي كتاب الطهارة
 والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
 والعيد مع الزيجات والكراهية والتمريض
 والكسب مع الادب نفع الله به وجهله
 سبب اللاتقية الي اعلا مراتب مسعادة
 الاخرة

١
 ولتغفر بطلان ما قبله بالاجابة ولم يخلط في الدنيا
 وما فرقت وهو كذا في الدنيا لم يخلط في الدنيا
 وجنس وهو قليل وصفت في الدنيا لم يخلط في الدنيا
 وكثيرا وقت في الدنيا لم يخلط في الدنيا
 من الانسان وغيره الا في الدنيا لم يخلط في الدنيا
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله لكوننا من الخاسرين

٢
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله لكوننا من الخاسرين
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله لكوننا من الخاسرين

[illegible]